

الباب الثالث العالم الإسلامي



- مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م
د. حسين الرشيد
- الصوفية بين الاستقطاب السياسي
والتوظيف الخارجي
محمد إبراهيم مبروك
- مستقبل مدينة القدس في ظل
التهويد
د. عدنان أبو عامر
- أفغانستان.. فرص الحرب والسلام
ومفاعيل اللعبة الدولية
د. أحمد موفق زيدان
- انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب
السودان على مستقبل المنطقة
د. حسن الحاج علي
- الاجتياح التنصيري لبنجلاديش
بين عجز الداخل وصمت الخارج
محمد شمس الحق صديق

مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م



د. حسين الرشيد

كاتب وباحث عراقي

ملخص الدراسة

شهدت انتخابات العراق التشريعية عام (٢٠١٠م) تهاوي وتصدع تحالفات كثيرة، حتى لم يكد تكثُل ينجو من التشرذم، ليخسر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة، لاسيما الأحزاب الدينية ذات البرامج الطائفية. وتبدو الصورة أكثر وضوحاً من خلال إلقاء نظرة على أهم القوائم المشاركة في الانتخابات، ما يمثل مدخلاً مهماً لإدراك حقيقة الصراع الذي دار بين القوى السياسية ومن يناصر مشاريعها المتنوعة في داخل العراق وخارجه.

وقد كشف تنوع القوائم والتكتلات الانتخابية، وما أفرزته من تنوع في المشاريع والتوجهات والأهداف الاستراتيجية، أنّ جهات عديدة تقف وراء بعض تلك التكتلات والقوائم، وهذه الجهات تتصارع بشدة تبعاً لمصالحها وأهدافها، حتى صار العراق ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية، لاسيما بين أهم خصمين في العراق: أمريكا وإيران.

ورغم التركيز على الموقفين الأمريكي والإيراني باعتبارهما فاعلين رئيسيين، ليس فقط في الانتخابات ولكن في العملية السياسية العراقية ككل، تظل مواقف قوى دولية أخرى جديرة بمعرفة موقفها من قضية العراق، وما يمكن للعراق أن يقدمه لها من مصالح وأثر الانتخابات في تحقيقها. وأهمها الموقفين الأوروبي، والروسي. من جانب آخر ثمة عدد من الملفات الداخلية والخارجية تملك تأثيراً كبيراً وفاعلاً في تحديد مستقبل العراق، وتمثل داخلياً في: المصالحة الوطنية، ومشكلة الاجتثاث، تبني منهج التقسيم المسمى (الفيدرالية)، والصراع على الثروات الطبيعية كما يظل مستقبل العراق مرتهاً بعوامل خارجية في ظل علاقاته مع دول الجوار والإقليم مثل إيران وتركيا ودول الخليج العربي.

وبدورها فإن المفاجئات التي أفرزتها الانتخابات العراقية مثل صعود المشروع العلماني، وتراجع نفوذ الإسلاميين، وتراجع النفوذ الكردي ستشكل مفراً مهماً لتحديد مستقبل العراق. إنّ الفترة القادمة التي سيمر بها العراق ستكون الأضعب والأكثر خطورة، ما لم تحقق الأحزاب والتكتلات جملة من الأولويات، التي تبدأ من الإيمان بوحدة العراق أرضاً وشعباً، وتبذد التخندق العرقي والطائفي، وتحارب الفساد المالي والاداري، وتعتمد خططا جديداً لإعادة إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة، وتطهيرها من آثار المحاصصة الطائفية والحزبية، وإعادة الحقوق المهضومة لشرائع عريضة من الشعب العراقي، والحد من ثقافة العنف والانتقام والاعتقالات العشوائية التي ملئت فيها المعتقلات بعشرات الألوف.

مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م



د. حسين الرشيد

كاتب وباحث عراقي

المحور الأول

الانتخابات العراقية.. ولعبة الديمقراطية

تمهيد:

يمكن النظر إلى الحالة العراقية باعتبارها أحد تجليات حروب القيم التي تسعى واشنطن لفرضها على مفردات العالم الإسلامي؛ حيث كانت تهدف باحتلالها للعراق إلى جعلها رأس حربة لما يسمى «دمقرطة» الدول الإسلامية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ لتحويل دول المنطقة إلى واحة للديمقراطية المزعومة على غرار نموذجي اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

لم تكن قواعد اللعبة السياسية في العراق وليدة مرحلة ما بعد الاحتلال، وإنما أُسست في محطات مبكرة سبقت الغزو، عندما اتفقت الولايات المتحدة في حينها مع أحزاب ما يسمى (المعارضة العراقية) على إقرار مبدأ، تمحورت عليه فيما بعد كافة قواعد اللعبة السياسية، ألا وهو مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية؛ حيث يتم النظر إلى العراق من خلال الطائفة والمذهب والقومية وليس العكس، ويُدار هذا المبدأ أو أية خلافات تنشأ عبر آلية عقد الصفقات.

تم ترسيخ هذا المبدأ في كافة مفاصل ما يسمى بالعملية السياسية، سواء في مجلس الحكم، أو في الدستور، أو في طبيعة عمل البرلمان، وتوزيع الوزارات. وأخطر من ذلك كله في القوات المسلحة؛ حيث تنص المادة تاسعاً (أولاً) في الدستور (الجديد)^(١) على: أن تتكون القوات المسلحة العراقية من مكونات الشعب العراقي بما يُراعي توازنها وتمائلها.

ولم تسلم من هذه القواعد الطائفية حتى الانتخابات العراقية، التي تشهد في كل مرة شحنةً طائفياً حثيثاً، ناهيك عن العقبان الأخرى التي تشوب هذه المسيرة الانتخابية، من خلال افتقار العراق (مثلاً) إلى قانون للأحزاب؛ ينظم عملها، ويضبط مصادر تمويل الأحزاب المتنافسة، والتأكد من مصادرها، ومدى إمكانية مجيئها من خارج الحدود لتنفيذ أجنداث إقليمية.

(١) للاطلاع على النص الكامل للدستور الحالي، يُنظر الرابط: <http://www.pmo.iq/index/10-01.htm>

(٢٠٠٥م)، أفرزت ظاهرتين بدتا غير منسجمتين مع بعضهما ومع حقيقة المشهد السياسي السائد في العراق:

الأولى: سيطرة الائتلاف الشيعي المدعوم من إيران على مركز صنع القرار الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية عمومًا والأمنية خصوصًا.

الثانية: استعادة الخلافات القديمة بين الأطراف المكونة لقائمة الائتلاف العراقي الموحد لعافيتها في رسم صورة العلاقة فيما بينها، تضاف إليها خلافات ناشئة عن ممارسة السلطة

وما تفرضه من دور ووجاهة وامتيازات تثير الكثير من ردود الفعل الصامتة حينًا والمعلنة في أحيان أخرى.^(٢)

والحقيقة القائمة هنا أن ثمة تقلص كبير في عدد الكيانات السياسية التي شاركت في

انتخابات (٢٠١٠م) مقارنة مع انتخابات (٢٠٠٥م)؛ فإن عدد الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة بلغ (٨٦) كيانًا سياسيًا، مقارنة مع (٢٢٨) في انتخابات عام (٢٠٠٥م)، وهو ما أسهم في تشتت الأصوات بشكل أقل مما حدث في انتخابات عام (٢٠٠٥م)، وفي الانتخابات المحلية التي جرت عام (٢٠٠٩م).^(٣)

لكن الملاحظ في انتخابات عام (٢٠١٠م) التشريعية أن تحالفات كثيرة قد تهاوت وتصدعت، حتى لم يكد تكتل ينجو من التشرذم، ليخسر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة،

(٢) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، منشورة في مجلة شؤون عراقية، عدد خاص، كانون الثاني، عام ٢٠١٠م.
(٣) جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

ولا شك أن غياب هذا القانون الذي يشرف على طبيعة البرامج السياسية ومدى مطابقتها للمعايير الوطنية يعطي الفرصة للأحزاب والكُتل المسككة بالسلطة منذ سبع سنين في الاستمرار في عملية الشحن الطائفي والعرقي، ويفسّر الفوضى في تنافس عشرات -بل مئات- الأحزاب والكيانات.

وأيضًا بقاء قانون (بريمر) الانتخابي الذي ينص على صيغة «القاسم المشترك» بمعنى أن الأحزاب الصغيرة؛ إذا لم تحظ بحد أدنى من الأصوات يؤهلها للاشتراك في الانتخابات؛ فإن أصواتها ستذهب طبقًا

لهذا القانون إلى حصة الأحزاب والكتل الكبيرة.^(١) ويعد هذا الأمر مفارقة في النظام الديمقراطي؛ حيث تحاول بعض الأحزاب دخول حلبة المنافسة من أجل التغيير، وإذا بأصواتها تذهب في نهاية المطاف لتعزز الأحزاب الطائفية والعرقية المهيمنة.

ولا شك أن القصد من هذه الخلطة في القوانين واضح، ويكمن في تعمد إبقاء الأحزاب التي تعاونت مع الاحتلال إلى أطول فترة لضمان تمرير مصالح الاحتلال أو المصالح الضيقة لهذه الأحزاب.

وإذا اتضح أساس لعبة الديمقراطية السياسية (بما فيها الانتخابية)؛ فإن من المهم الوقوف على القوائم المشاركة وبرامجها، وحقيقة الصراع القائم فيها، وأثر الدور الخارجي في تلك المعادلة، وذلك من خلال ما سيأتي من صفحات قادمة إن شاء الله.

أولاً: القوائم الانتخابية (البرامج والتوجهات):

إن الانتخابات البرلمانية الماضية التي جرت في عام

(١) وقد انعكس هذا سلبًا على القوائم الصغيرة، التي صارت فريسة للأحزاب والقوائم الكبيرة، فعلى سبيل المثال تقدّر عدد الأصوات التي أضيفت إلى رصيد القوائم الكبيرة في انتخابات المجالس البلدية وحدها ما يقرب من (مليون وأربعمائة ألف صوت انتخابي).

(٢) قائمة ائتلاف دولة القانون:

هو ائتلاف يضم عددًا من الأحزاب والحركات السياسية، إلى جانب عدد من الشخصيات العشائرية والمستقلة، تشكّل حول رئيس الوزراء نوري المالكي. وعلى الرغم من أنّ المكون الأساس في هذا الائتلاف هو حزب الدعوة (الجناح الذي يقوده المالكي) وهو حزب ذو صبغة دينية شيعية، إلا أنّ الائتلاف حرص على أن يخوض الانتخابات تحت شعار وطني عام، عابر للطائفية وضم بين أعضائه تمثيلًا نسبيًا لبعض المكونات الأخرى كالسنة والأكراد والتركمان، كما ضم عددًا من الوزراء في حكومة المالكي الحالية.

(٣) قائمة الائتلاف الوطني العراقي:

هي تحالف شيعي في غالبه، يضم عددًا من القوى والأحزاب الشيعية الرئيسية يتقدمها المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ومنظمة بدر، وانضم إليها أيضًا التيار الصدري، وحزب الفضيلة، وتيار الإصلاح الذي يرأسه إبراهيم الجعفري، وحزب الدعوة- تنظيم العراق (جناح عبد الكريم العنزي)، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة حزب الله في العراق، فضلًا عن الشخصيات الشيعية الأخرى، أمثال أحمد الجلبي (المؤتمر الوطني)، وموفق الربيعي، وغيرهم.^(٣)

(٤) قائمة التحالف الكردستاني:

هو تحالف تقليدي بين الحزبين الكرديين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، إلى جانب عدد من الأحزاب الكردية الصغيرة. والسمة الأساسية للتحالف هي انطلاقه من أرضية قومية كردية، تجمع أطراف التحالف التي تختلف أيديولوجيًا في قضايا كثيرة.

(٣) حرص الائتلاف على ضم عدد من الشخصيات السنية، ولكن أحدًا منهم لم يحصل على أي مقعد في البرلمان.

لاسيما الأحزاب الدينية ذات البرامج الطائفية، وبقيت الأحزاب الكردية وحدها تبدو وكأنها فوق أي تصدع أو اختلاف، مع أنها تختزن في جوفها الكثير من عناصر التشردم، ولكنها أرادت الظهور بمظهر موحد^(١)؛ كي لا تضع عليها الفرصة التاريخية في تكريس المكاسب التي حصلت عليها بدعم أمريكي منذ عام ١٩٩١م، أو تلك التي تم تثبيتها في قانون إدارة الدولة، والدستور الجديد الذي كُتب في ظل الاحتلال.^(٢)

وإذا اتضحت هذه الحقيقة؛ فإنّ الصورة تبدو واضحة من خلال إلقاء نظرة على أهم القوائم المشاركة في الانتخابات، حتى تكون مدخلًا مهمًا لإدراك حقيقة الصراع الذي دار بين القوى السياسية، ومن يناصر مشاريعها المتنوعة في داخل العراق وخارجه، وذلك من خلال الآتي:

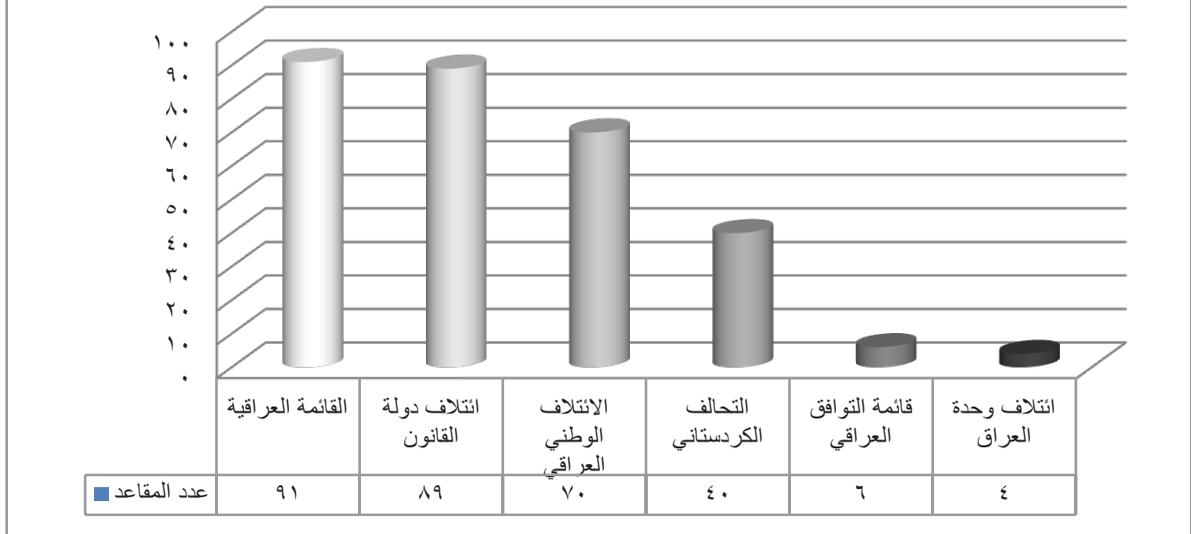
(١) القائمة العراقية:

هي تحالف سياسي، قومي، علماني، يضم أحزابًا متنوعة بقيادة إياد علاوي. وتتميز هذه الكتلة بأنها جمعت مختلف شرائح المجتمع العراقي من المتدين، إلى القومي، والليبرالي. ومن شخصياتها البارزة طارق الهاشمي المنشق عن الحزب الإسلامي، وصالح المطلك، ورافع العيساوي، وأسامة النجيفي، وعدنان الباجه جي. وقد حرصت الكتلة العراقية على أن تطرح شعارًا وطنيًا وقوميًا عامًا، وأن تبدو في تشكيلتها بعيدة عن أي أساس طائفي، وأن تبدو على الطرف المقابل للائتلافات والأحزاب الدينية. هذا وقد وُصفت بالعلمانية على خلفية تعارضها مع هيمنة الأحزاب الدينية.

(١) بدا على واقع القوائم الكردستانية تصدعًا ملحوظًا، ويتضح هذا بجلاء في التصدع الحاصل في (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) الذي يقوده الرئيس الحالي جلال طالباني، فقد انشقت عنه (قائمة التغيير) بقيادة نيشروان مصطفى، بسبب خلافات داخل الحزب، مع ملاحظة أنّ قائمة التغيير حققت نتائج مرضية في انتخابات (٢٠١٠م).

(٢) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، مصدر سابق.

عدد مقاعد القوائم العراقية المشاركة في انتخابات ٢٠١٠م



العراق بحاجة إلى الألفة والتسامح ودرء المخاطر التي يتعرض لها الشعب العراقي».

وغيرها من القوائم الأخرى.^(١) ولعلَّ القارئ يلاحظ التنوع في القوائم، فضلاً عن الأشخاص الذين لُوحظ تحولهم من قوائم طالما عُرفوا بها، وعُرفت بهم^(٢)، وتحولوا إلى قوائم أخرى، ربما كانوا يعدون الانتماء إليها في يوم من الأيام تراجعاً عن المنهج والمبدأ!! فما هي العوامل التي ساعدت على ذلك التنوع والتنقل؟ هي أمور عديدة أهمها ما يأتي:

١- محاولة مغادرة المشروع الطائفي، وارتداء اللباس الوطني، والتسويق له عبر وسائل الإعلام، في مسعى لاستقطاب الناخبين، والحصول على أصواتهم. فضلاً

(١) لمزيد من التفصيل عن القوائم العراقية المختلفة في تلك الانتخابات يرجى:

http://www.bbc.co.uk/arabic/Ig/middleeast/2010/03/100305_sj_iraq_coalitions_tc2.shtml

(٢) على سبيل المثال: (طارق الهاشمي) وبعض من كان معه في قائمة التوافق العراقي، أمثال: رافع العيساوي، وعبد الكريم السامرائي، وعمر الكربولي، فإنهم غادروا قائمتهم التي اشتهروا بها وكانت تضطبع بصيغة الإسلاميين (السنين)، وركبوا مركب القائمة العلمانية، بقيادة إياد علاوي.

(٥) قائمة التوافق العراقي:

هي كتلة سنية إسلامية في عمومها، ويشكّل الحزب الإسلامي العراقي المكوّن الأساس فيها. وتتركز شعبيتها في المحافظات ذات الغالبية السنية، وهي الأنبار وبغداد ونيوى وصلاح الدين ومحافظة التأميم.

وأبرز مكونات هذه الجبهة: الحزب الإسلامي العراقي، والتجمع الوطني العشائري المستقل، وحزب العدالة التركماني العراقي، والتجمع الوطني لأهل العراق.

(٦) قائمة ائتلاف وحدة العراق:

هو ائتلاف ضمّ عدداً من الكيانات، وقد شكّله وزير الداخلية جواد البولاني (شيعي)، ويحاول أن يرفع فيه شعاراً وطنياً عاماً عابراً للطائفية. وانضم إلى البولاني فيه عدد من الشخصيات السنية أمثال أحمد أبو ريشة رئيس صحوة العراق، وأحمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني، وغيرهم. ويصف الائتلاف نفسه بأنه «مشروع وطني يؤمن بأنّ

معتمداً على نظريته الشهيرة، التي لا يفتأ يكررها في كل مناسبة: «إنَّ من حقق الإنجازات الأولى، عليه هو وحده أن يكملها!»..

ثانياً: الانتخابات.. والصراع بالنيابة:

في ظل ما تقدّم من تنوّع في القوائم والتكتلات الانتخابية، وما أفرزته من تنوّع في المشاريع والتوجهات والأهداف الاستراتيجية؛ يتم التأكيد هنا على أنّ جهات عديدة تقف وراء بعض تلك التكتلات والقوائم، وهذه الجهات تتصارع بشدة تبعاً لمصالحها وأهدافها، حتى صار العراق ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية، لاسيما بين أهم خصمين، هما: أمريكا وإيران.

ومعلومٌ أنه عشية الانتخابات العراقية في مارس/ آذار الماضي لم تعد قراءة تضاريس الساحة السياسية أمراً مستعصياً، فالعراق وقف مع تدشين تلك الانتخابات على أعتاب مرحلة شديدة الانعطاف، فهي تأتي في ظل ظروف يرتبط فيها الحراك السياسي الداخلي [بشدة ودون مقدمات] بالتنافس والصراع الإقليمي والدولي، والذي بدوره يجعل من العراق مجرد ساحة وخط مواجهة أمامياً لتصفية الحسابات بالنيابة.

ففي الوقت الذي تعدُّ فيه الولايات المتحدة نفسها للانسحاب من العراق جراء خسائرها المادية والبشرية الباهظة التي تكبدتها فيه وفي أفغانستان، تقف إيران عازمة دون إبطاء على توظيف المآزق الأمريكي لصالحها، لتملأ الفراغ وتجعل من الحقبة القادمة في العراق حقبة إيرانية بامتياز، لاسيما بعد نجاحها فعلياً -عبر المناورة داخل العملية السياسية وخارجها- في التغلغل ومد نفوذها في جميع مفاصل الحكم، السياسية والأمنية.

وهذه الورقة التي تلوح بها إيران في وجه أمريكا، ولا تفتأ تستخدمها في أي وقت شاءت، تتزامن مع

عن مغادرة القوائم المصبوغة بالصبغة الطائفية منذ الاحتلال، وهو ما ساعد على تكوين قوائم انتخابية متعددة.

٢- إقرار مبدأ القائمة المفتوحة التي يتضح معها إقصاء الأشخاص الطائفيين غير المرغوب بهم من قبل فئات الشعب العراقي، واعتماد (القائمة المفتوحة وتعدد الدوائر الانتخابية) جعل المنافسة مقتصرة على مرشحي المحافظات، وبالتالي صار سبباً في إنتاج تحالفات تختلف من محافظة لأخرى، مما أسهم بشكل واضح في تعدد وتنوع القوائم الانتخابية.

٣- ظهور بعض الأشخاص بمظهر القوة، بعد انتصاراتهم التي حققوها في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت قبل شهر من الانتخابات التشريعية، بما زاد من غرورهم، وصار سبباً في انشقاقهم عن القوائم الكبيرة التي كانوا يلتفون حولها. وهذا ما جعل المالكي (على سبيل المثال) ينشق عن الائتلاف الوطني الموحد منذ انتخابات مجالس المحافظات، وتعزز انشقاقه في انتخابات عام (٢٠١٠م) وحصل على (٨٩ مقعداً)^(١)، وهو ما صار سبباً في تمسك المالكي بالسلطة وتشبثه بها،

(١) من أهم أسباب صعود نوري المالكي، وحصوله على أعداد غفيرة من المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات، فضلاً عن الانتخابات النيابية التي جرت في (آذار/ عام ٢٠١٠م)، ما يأتي:

- اعتماد الخطاب الوطني، ودعوته لنبذ الطائفية والعرقية والمحاصصة.
- دعوته لتعديل الدستور، بما يؤمّن للحكومة المركزية أداء مهامها بصورة انسيابية.
- الدعوة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

ولكن السؤال هنا: هل استطاع المالكي وحزبه تحقيق تلك الشعارات التي كانت سبباً في صعوده على أرض الواقع؟ لعل الممارسات اللاحقة التي طبعت على سلوك المالكي خير جواب على هذا التساؤل. فإنّ سلوك الرجل لم يتطابق مع تلك الشعارات المرفوعة، فهو لم يستطع أن يغادر السلوك الطائفي، ما جعله أسيراً لجملة من التصورات التي مارسها فعلياً في التضييق على المعارضين له في الفكر والمنهج، بما فيهم المشاركون معه في العملية السياسية، فضلاً عن إيذاء القوى الوطنية المناهضة للاحتلال ومشاريعه. وهذا صار معروفاً لكل المتابعين لشأن العراق.

عموماً. وهذه الحكومة تشكلها كتلة إياد علاوي.

(٢) المعسكر الإيراني:

وهذا المعسكر وضع كل ثقله خلف القوائم الشيعية، من أجل فوزها وتوحيدها لغرض تشكيل الحكومة، حتى استطاعت بناء التفكك الشيعي بين العديد من القوى المتناحرة، بحيث أجبرت الخارجيين عن بيت الطاعة للعودة إليه، كما حصل مع التيار الصدري (الخصم التاريخي للمجلس الأعلى) وحزب الفضيلة، وغيرهم^(٢).

لقد سبقت الانتخابات التشريعية العراقية الأخيرة، أياماً كانت إيران عازمة فيها بقوة [من خلال حشد كافة طاقاتها سواء بالترغيب أو التهيب] على ضمان فوز قائمة الائتلاف الطائفي الموالي لها لتكريس وجودها ونفوذها الاستراتيجي في العراق. أما خروج المالكي عن قائمة الائتلاف الطائفي فهو من باب التكتيك الذي يتعلق بمن يرأس الوزارة ولا يمس جوهر توجهاتها ولولاها لإيران، وإذا لم يتحالف مع الائتلاف الطائفي قبل الانتخابات فمن المرجح أنه سيتحالف معه بعدها.

في حين كانت الولايات المتحدة تدفع وتحشد باتجاه ما يسمى بقائمة الحركة الوطنية، الموالية لها، والتي تقف ضد القائمة الإيرانية، وترفع شعارات وطنية وعلمانية تدغدغ تطلعات الشارع العراقي، الذي يرغب في الخلاص من الحكومة الحالية العاجزة، والتي أخفقت على كافة المسارات: الأمنية، والخدمية، والاقتصادية، وهذه القائمة المدعومة من أمريكا، مرشحها لرئاسة الوزراء إياد علاوي، وتحظى بدعم من دول عربية تحاول إدارة صراعها مع إيران بالنيابة في العراق من خلال البوابة الأمريكية، ومن المتوقع قيام الولايات المتحدة بترتيب منضدة الرمل السياسية، وتقليم أظافر إيران العسكرية في العراق استعداداً لأية مواجهة قادمة معها، أو عند التفكير فيمن سيملاً الفراغ إذا غادرت قواتها العراق.

(٢) المصدر السابق.

جو انتخابات عام (٢٠١٠م) مع ما يرافقه من تفاقم الضغط الأمريكي والدولي على إيران التي تعيش حالة من العزلة والحصار الاقتصادي الخانق على المستوى الخارجي، وقد تتطور إلى مواجهة عسكرية. وهي تشهد على المستوى الداخلي حالة من التصدع الذي بدأ يتسع ليشمل مستويات شعبية وسياسية ودينية. لذا تحاول طهران بشدة عبر ورقة العراق تصدير أزمته إلى الخارج وتحسين شروطها في التفاوض بخصوص ملفها النووي^(١).

في نفس الوقت فإن الولايات المتحدة -كإرادة محكمة في العراق- ليست في وضع أفضل من إيران، سواء على المستوى الداخلي؛ حيث لا تزال تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة تعصف بها، بينما تحاول جاهدة على المستوى الخارجي تقليص كلفتها الباهظة المادية والبشرية جراء حماقات الإدارة الجمهورية السابقة في العراق وأفغانستان.

وعلى مستوى ما أفرزته الانتخابات التشريعية من تقارب النتائج بين القائمة التي تُحسب على الولايات المتحدة الأمريكية، وبين القوائم المحسوبة على إيران، وهو ما يؤكد أن السلطة والثروة في الحكومة القادمة ستشكل معالم المستقبل السياسي للعراق، والمتيقن منه أن تكون من نصيب المعسكرين اللذين خاضا الانتخابات المنتهية بكل شراسة، وهما:

(١) المعسكر الأمريكي:

وهذا المعسكر يرغب بتقليص نفوذ إيران في العراق، وتقليم أظفار الميليشيات التابعة لها، وترك حكومة موالية لأمريكا؛ لتأمين انسحاب قواتها، وضمان مصالحها في العراق خصوصاً، والمنطقة العربية

(١) ينظر: الدكتور خالد المعيني، في دراسة له بعنوان (الانتخابات العراقية (المخاض العسير) منشورة على شبكة الإنترنت (المعرفة نت) يوم الجمعة بتاريخ ١٤٣١/٢/٥هـ الموافق ٢٠١٠/٢/١٩م، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/11853598-7040-4E5D-AD69-187ED25B53B2.htm>

ولطالما حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل إيران في الانتخابات العراقية، وفق معلومات استخباراتية، توضح جهود طهران للتأثير على سير الانتخابات لصالح مشروعها في العراق.^(٢)

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة

الأيدي تجاه التدخلات الإيرانية

التي طالما استفزتها، من

خلال الإشراف المباشر لقائد

الحرس الثوري الإيراني (قاسم

سليمانى) على جملة من أهم

مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها الحكومية. وهذا الأمر صار متواتراً للجميع، واعترف به حتى المواليون لإيران من أرباب العمل السياسي. وما تصريحات موفق الربيعي (مستشار الأمن الوطني السابق) ببعيدة عنا، فقد أثارت تصريحاته تلك جدلاً كبيراً عندما اعترف للمرة الأولى بأنَّ إيران تتدخل بشكل سلبي في العراق، وأنَّ لسليمانى القول الفصل في أمر العراق.

ولكن المتوقع أن تبقى أمريكا العصا بيدها، تلوح [وقد تضرب] بها الجسد الإيراني التوسعي في العراق. وطريقة العصا والجزرة الأمريكية هذه ليست

(٢) صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (١١٤١٩) الصادرة يوم الخميس، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤ الموافق ١٨ ربيع الأول ١٤٣١هـ. وقد رصدت تلك الوثيقة التحركات الإيرانية الأخيرة، بما فيها احتلال حقل الفكة النفطي على الحدود العراقية - الإيرانية، التي «تضر بالسيادة العراقية» بموجب الوثيقة. وأضافت الوثيقة أنه بعد انسحاب القوات الإيرانية من الأراضي العراقية ظهر أنَّ «أدوات حفر أقيمت على الطرف الإيراني من الحدود، مما يظهر أنَّ إيران كانت تقوم بعمليات حفر». وترصد الوثيقة أيضاً إمكانية طلب إيران تعويضات حرب من العراق بعد تشكل الحكومة المقبلة، من جراء الحرب العراقية-الإيرانية. وأفادت الوثيقة بأنَّ «المسؤولين الإيرانيين يشيرون إلى أنَّ طهران ستطالب بتعويضات حرب بعد الانتخابات العراقية الوطنية». وخلال لقاء مع مجموعة من الصحفيين في واشنطن يوم ١٦ فبراير (شباط) ٢٠١٠م، قال الجنرال أوديرنو: إنَّ جهود أحمد الجلبى، وعلي اللامي (المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة) لمنع مشاركة بعض المرشحين في الانتخابات تأتي بتأثير إيراني. وقال أوديرنو: «من الواضح أنَّ اللامي والجلبى متأثران بإيران.. لدينا معلومات استخباراتية مباشرة تقول ذلك لنا، ولقد أجريا لقاءات واتصالات في إيران». وأضاف: «نحن نؤمن بأنهما بالتأكيد يؤثران على الانتخابات».

ولكن، أمام النتائج التي أُعلن عنها، واتضح من خلالها انتصار المشروع الأمريكي المتخفي خلف ظهر القائمة العراقية؛ فإنَّ المتوقع أن تلعب إيران دوراً استثنائياً مضاعفاً في سبيل تبديد هذا الانتصار، وجعله فارغ المضمون، من خلال جملة من الألاعيب المنظمة التي تسهم بها بعض الجهات العراقية التي غادرت حياها. ولعل هذا يتضح أكثر من خلال معرفة ما يلي:

(١) ابتداء ما تسمى (الكتلة

الأكبر) ومحاولة التفاف القوائم الشيعية على الحق الدستوري للقائمة العراقية.

(٢) دعم المحكمة الاتحادية العراقية لبدعة (الكتلة الأكبر)، من خلال إعطائها رأياً يدعم التوجه الشيعي في تكوين تلك الكتلة، بما يحقّق رغبتها في تشكيل حكومة ترأسها شخصية طائفية (شيعية).

(٣) القيام بجملة من المضايقات ضد القائمة الفائزة، من خلال حملة من الاعتقالات التي طالت صفوف بعض أعضاء تلك القائمة، بل تعرض بعض أنصارها للتصفية الجسدية، في وقت فسّر المحللون بمحاولة إخافة القائمة العراقية، وإجبارها على الإذعان لشروط من يتشبث بالسلطة.

(٤) الاجتماع في طهران، والتواصل الجاد بين القادة الإيرانيين وحلفائهم في العراق؛ للعمل على سحب البساط من القائمة العراقية.

(٥) تعزيز ذلك التواصل بذهاب (علي لاريجاني) إلى العراق؛ للاطمئنان على ما يدور في الساحة العراقية، فضلاً عن قيام الإدارة الإيرانية باستبدال سفيرها في العراق، وتعيين بديل له ممن لهم علاقة وثيقة بالحرس الثوري.^(١)

(١) للمزيد من التفصيل يراجع: وكالة الأخبار العراقية، الخميس، ٢٢/٢٠١٠م، على الرابط التالي:

<http://www.iraq4all.org/news/14854-----q-q-----.html>

خاصة في حالة عدم رضاها على ما حققته من نتائج مؤلمة، عادت بالفشل على القوائم والتكتلات التابعة لها، والمناصرة لمشروعها .

المحور الثاني

مستقبل العراق في ظل الملفات الداخلية

أولاً : المصالحة الوطنية.. ومشكلة الاجتثاث:

أسهم الاحتلال الأمريكي بشكل مثير في إثارة (النهج

الطائفي والعراقي) في العراق،

منذ فترة مبكرة من عمره.

مستغلاً جملة من الأحزاب

الطائفية الساعية لإطالة عمرها

السياسي. وصارت الميليشيات

الطائفية، والتنظيمات المسلحة

التابعة لتلك الأحزاب أداة

لتصفية المعارضين، بما صار

معه المواطن ضحية تلك الخطة

الرهيبة التي رعاها الاحتلال على عينه.

وقد ولّد هذا النهج الطائفي ما يشبه القطيعة

بين أبناء الشعب، ما جعل الحديث عن (المصالحة

الوطنية) أمراً ضرورياً ومهماً؛ لإصلاح الخلل المتراكم

في الساحة العراقية.

وإذا كانت المصالحة بهذه الأهمية، فأين تكمن

مشكلتها؟! ولماذا لم تتحقق منذ سنين طويلة؟! إنَّ

مفهوم المصالحة عند المشاركين في العملية السياسية

تعني (توبة كل المعارضين أو المناهضين لمشروعهم).

والحق: أنَّ جملة من المشاكل تقف عائقاً أمام تحقق

هذا المشروع، أهمها:

(١) إنَّ التعامل مع هذا الملف من قبل الأطراف

الحكومية يكون مع الإفرازات وليس مع النتائج، ولم

تقترب من تلامس الأسباب والحقائق التي تقف وراء

عدم استقرار العراق. وبالتالي فإنهم لا يجيبون على

وليدة اليوم؛ فلطالما استخدمتها منذ سنين طويلة.

يقول آلان شوارتز^(١): «ستعتمد واشنطن على استغلال

سياسة العصا والجزرة تجاه طهران؛ لتثبيطها عن

خوض أي مغامرات فيما يخصّ العراق، علاوة على

إعادة نشر قواتها وإعادة بعضها إلى الوطن، وتمركز

بعض القوات المتبقية في المناطق الكردية والكويت،

وستعمل واشنطن وبغداد على ضمان مساعدة كل من

تركيا والكويت والسعودية للحيلولة دون انزلاق المنطقة

إلى هوة الحرب».

إنَّ المستقبل المتوقع في ظل

هذه التجاذبات (الأمريكية-

الإيرانية) وما أفرزته الانتخابات

من نتائج قد يبدو مثيراً ومقلقاً

للاغاية، ويزداد القلق كلما

اقتربت القائمة العراقية من

إقناع الآخرين بحقها الدستوري

في تشكيل الحكومة، وإمكانية

تشكيلها الفعلي لتلك الحكومة.

ولا يمكن للمتابع هنا نسيان الاستراتيجية الأمريكية

الظاهرة في تصميمها على الانسحاب العسكري من

العراق، وهو ما يشغل إدارة الرئيس «باراك أوباما» مما

قد يضعف من قوتها وتهاوي مشروعها، مع مكابرتها

التي لا تنقطع عن تأكيدات المتواصلة بأنَّ (العراق لن

يكون تابعاً لإيران)!!

ولذا فإنَّ المعركة التي تنتظر العراق في حالة

الانسحاب الأمريكي منه، هو مقاومة النفوذ الإيراني،

ومحاولتها إثارة وخلق المشاكل التي قد لا تنقطع،

(١) هو (كاتب أمريكي متخصص في دراسة السياسات المستقبلية)، وقد

جاء قوله ضمن موجز لدراسة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام،

تحت عنوان «السيناريوهات المستقبلية لحركة التمرد بالعراق»، تقرير

رقم (١٧٤)، وقد صدر منذ شهر أكتوبر عام (٢٠٠٦م). على الرابط

التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265573076&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0psSmQ5dH

أن أعلن عن اجتثاث جملة من المشاركين في العمل السياسي، ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، صار التساؤل قائماً حول مصداقية الشعارات التي تدعو لتوسيع المشاركة في العمل السياسي، من خلال دعم مسيرة المصالحة الوطنية.

إنَّ الانتخابات التي جرت في ظل استعدادات أمريكية للانسحاب من العراق، لا بد أن تطرح بقوة سؤالاً محدداً، عما إذا كانت قادرة على طرح البديل عن الأخطاء التي رافقت تجربة الحكم منذ عام (٢٠٠٣م) وحتى الآن، ورافقت محاولات البعض للاستفراد بالحكم، وفرض وجهات نظره عن طريق تشكيل قوى مسلحة مرتبطة بها، فضلاً عن إقصاء الآخرين واجتثاثهم، إن لم نقل تصفيتهم أو تهجيرهم خارج العراق.

لقد كان قانون الاجتثاث أقرب إلى عقوبات جماعية ذات طبيعة انتقامية؛ لاعتبارات سياسية، ومذهبية، وفكرية، وتقف خلفه تداعيات إدارية وفنية^(٤) شملت شرائح لا يستهان بها من شعب العراق. ومن هنا فإنَّ مستقبل العراق في ظل غياب المصالحة، والإصرار على تفعيل قانون الاجتثاث والإقصاء سيكون خطيراً ومثيراً، وقد يوئد مزيداً من الاحتقان والتباعد. فالأمر بحاجة إلى وقفة قانونية وسياسية تبت بصلاحيات الهيئات التي أُسست لإقصاء مكوّن معين من مؤسسات صنع القرار في العراق.

ولا يمكن بحال تحقيق مصالحة في ظل سيف العزل والإقصاء والاتهام. فالأمر بحاجة إلى أجواء سياسية مناسبة، وأوضاع أمنية مستقرة، وظروف اقتصادية وخدمية طبيعية، فذلك وحده الذي سيضع

(٤) معلوم أنَّ حزب البعث كان يحتكر أغلب المناصب العليا والمواقع الإدارية الرفيعة المستوى والمستويات الأساسية في الإدارة المدنية والسياسية في الدولة آنذاك، مما يعني إحداث فراغات خطيرة في الجهاز التنفيذي والإداري والفني للدولة العراقية بأكملها، ولعل هذا الأمر هو الأسوأ، إذا ما ترافق مع حل المؤسسة العسكرية والأمنية وبعض الأجهزة الأخرى الحساسة، وهو القرار الثاني الذي اتخذته بريرم باسم سلطة الائتلاف المؤقتة.

أهم سؤالين: ما هي أطراف المصالحة؟ وعلى أية قاعدة يتم حوار تلك المصالحة؟^(١)

(٢) إنَّ مشروع المصالحة الآن مقيد ومحدد بإطار يتم من خلاله الإقرار، بل الاعتراف بالصفحات السياسية لمشروع الاحتلال، وما أفرزه من دستور، وتقسيم، وطائفية، وهدر للثروة.

ومشروع المصالحة المبطن بالاعتراف بمشروع الاحتلال السياسي، وما أفرزه من حكومات متعاقبة، تأصل في عهد المالك، فيوم أن أطلق مبادرته في (٢٥/حزيران/٢٠٠٦م) قرن العفو عن المعتقلين والذين لم يرتكبوا الجرائم والإرهاب، بدعم الحكومة والعملية السياسية^(٢)!!

تفعيل قانون المساءلة والعدالة:

وإذا أردنا الانتقال إلى موضوع «انتخابات عام ٢٠١٠م» وتأثير موضوع المصالحة عليها، فإنَّ ما فاجأ الجميع هو تفعيل (قانون المساءلة والعدالة) المترجم عما يسمى (قانون اجتثاث البعث)^(٣) الذي يتضح معه روح الجفاء والبعد عن التصالح، مما وئد أزمة كبيرة، كادت أن تطيح بالعملية الانتخابية آنذاك. فيوم

(١) إنَّ الإجابة عن هذين السؤالين يكمن من خلال معرفة حقيقتين، الأولى: أنَّ المشاركين في العملية السياسية يطلقون وصف (الإرهاب والتطرف) على كل المناوئين لهم، وبالتالي فليس من موجبات المصالحة عندهم التصالح أو الاقتراب من هؤلاء. والحقيقة الثانية: أنَّ اختلاف الأيديولوجيات والتفكير يختلف اختلافاً جذرياً بين المشاركين في مشروع الاحتلال، والمناهضين له. فمن يسهم في خدمة الاحتلال ومشروعه يُسمى (على سبيل المثال) مقاومة الاحتلال إرهاباً، بينما يسميه المناهضون مقاومة جهاداً. والسؤال هنا: كيف يمكن لهؤلاء أن يجلسوا للحوار، فضلاً عن التصالح؟

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: الدكتور خالد المعيني، دراسة مختصرة له بعنوان (وهم المصالحة.. وحقائق العراق السبع)، الخميس ٢٩/٣/١٤٣٠هـ - الموافق ٢٦/٣/٢٠٠٩م، (المعرفة نت) على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDCB9361-226E-44BD-B8A9-B4F2A4E0C592.htm>

(٣) للوقوف على موضوع البعث ومن يقف وراء قانون الاجتثاث، يراجع ما كتبه الأخ علي حسين باكير، في التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، بعنوان (العراق والتراجع الأمريكي) ص ١٨٤.

الجنوب (العربية) (واحدة أو متعددة)، في إطار تقاسم وظيفي «طائفي- إثني».

(٣) الاتجاه الثالث:

الموافقة على الفيدرالية الكردية كحقيقة قائمة وأمر واقع، وجزء من توازن القوى الحالي المختل، لكنه يرفض بشدة الفيدراليات الجنوبية. وبعض أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى تأييد الفيدرالية الكردية باعتباره تكتيكاً للوقوف ضد الفيدرالية الجنوبية. ومن أصحاب هذا الاتجاه جبهة التوافق، وقائمة التجديد برئاسة طارق الهاشمي، وقائمة صالح المطلق، وقائمة الوفاق برئاسة إياد علاوي، وغيرها.

(٤) الاتجاه الرابع:

يؤيد الفيدرالية كمبادئ وقواعد دستورية وإدارية، لكنه يفتقر عنها في التطبيق. وبعض أصحاب هذا الاتجاه من الماركسيين واليساريين والديمقراطيين والليبراليين، الذين يؤيدون الفيدرالية كنظام إداري متطور يتم فيه تقاسم السلطات بين المركز والأطراف بحيث يمكن إحالة كل ما يتعلق بالتعليم والصحة والبلديات والبيئة والخدمات ولواحقها للأقاليم، واستقلالها في إطار الحكومة والبرلمانات الإقليمية، بعيداً عن المركزية الصارمة.

(٥) الاتجاه الخامس:

يعارض الفيدرالية بشدة كمبادئ وتطبيقات، ويعتبرها دعوة مبطنّة ومقدمة خطيرة للتقسيم والانفصال. ويؤيد هذا الاتجاه القوى المناهضة للاحتلال، وتعتبر هيئة علماء المسلمين التي يرأسها الدكتور حارث الضاري، من أشد المعارضين لمبدأ الفيدرالية. (٢)

(٢) إنَّ الاتجاه الغالب لدى معارضي الفكرة الفيدرالية يقوم على أنها جاءت مع الاحتلال، ويعتبرها جزءاً من مشروع «إسرائيلي» قديم. فيما تعدُّ بعض الفصائل المسلحة مشروع الفيدرالية فكرة صليبية تهدف إلى تقسيم وحدة العراق والأمة الإسلامية، رغم اختلافهما في المنطلقات وفي التقييم.

مسألة التعايش والاعتراف بالآخر وفق عقد سياسي واجتماعي جديد. (١)

ثانياً : الفيدرالية (أداة التقسيم):

قبل الخوض في تحديد مستقبل العراق في ظل تبني منهج التقسيم المسمى (الفيدرالية)^(١)؛ فإنَّ من المهم إلقاء نظرة على الاتجاهات الأساسية التي تحدد موقف القوى العراقية المختلفة من الفيدرالية في العراق، وذلك من خلال حصره بخمسة اتجاهات، هي:

(١) الاتجاه الأول:

أبرز القوى المؤيدة للفيدرالية كما جاءت بحذافيرها في الدستور العراقي الدائم، والتزاماً بأحكامه وسعيًا لتأكيد سلطاته من خلاله وبواسطته، هي القوى الكردية. ومن القوى المؤيدة إلى حد ما لهذا التوجه، أو أنها لا تعارضه أو تتحفظ عليه، الحزب الشيوعي العراقي وبعض المحسوبين عليه والقريبين من العملية السياسية.

(٢) الاتجاه الثاني:

قوى مؤيدة للفيدرالية من داخل العملية السياسية، لكنها تنظر إليها باعتبارها جزءاً من صفقة تاريخية، لا اعتقادها أن الموافقة على الفيدرالية الكردية تجعل الحركة الكردية توافق على فيدرالية أو فيدراليات

(١) للمزيد، ينظر: الدكتور عبد الحسين شعبان، أكاديمي عراقي، في دراسة له بعنوان (مراشون الانتخابات العراقية.. من العزل إلى العزل)، الثلاثاء ٢٤/٢/٢٠١٤هـ - الموافق ٢٠١٠/٩/٢٠م، (المعرفة نت) على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA8E7451-3A63-4237-AF9F-22EF4CF4D5AE.htm>

(٢) من أفضل وأشمل ما كتب في هذا الموضوع كتاب الأستاذ عصام سليم بعنوان (الفيدرالية الخطر الداهم) وقد قام بطباعته مركز الأمة للدراسات والتطوير، ضمن سلسلة قضايا العراق المصيرية. وينظر: دراسة (الفيدرالية العراقية.. المؤلف والمختلف)، منشورة على شبكة الإنترنت، الأربعاء ٢٠/١١/٢٠١٤هـ - الموافق ١٨/١١/٢٠٠٩م، (المعرفة نت) على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CC81DEA2-3E08-42B0-AC01-59BC16B077F2.htm>

ثالثاً: الصراع على الثروات الطبيعية (النفط كأمودج):

قبل ما يزيد على سنتين نشرت كتابي المسمى «قانون النفط والغاز- حقائق وملاحظات»؛ أوضحت فيه المؤامرة التي تتعرض لها الثروة النفطية، في ظل الصراع القائم على بحيرة النفط التي يطفو عليها العراق.

وبعد فترة وجيزة كتبت بحثاً نُشر ضمن التقرير الاستراتيجي الارتيادي لمجلة البيان بعدده السادس، الصادر عام (2009م) تحت عنوان (الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية)، ولخصت فيه جملة من الأفكار بما لا يمكن ذكرها هنا .

والحقيقة المتفق عليها أنَّ النفط كان من الدوافع الأساسية وراء الاحتلال الأمريكي للعراق؛ إذ سعى الساسة الأمريكيون لاحتلال العراق لتحقيق مصالح الولايات المتحدة، وتحقيق مصالحهم الذاتية المتمثلة في مساهماتهم في الشركات العاملة في مجال النفط. وقد سوغت الولايات المتحدة احتلالها للعراق للرأي العام الأمريكي من خلال الإعلان عن أنَّ عائدات النفط العراقي ستُستخدم لتغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال، وهو ما تحقق بالفعل؛ إذ تمت السيطرة على النفط العراقي ووضعت الولايات المتحدة يدها عليه بشكل كامل متذرة بعدم وجود حكومة ديمقراطية منتخبة.

ثم تنوعت المؤامرة على تلك الثروة من خلال محاولة سنِّ ما يسمى (قانون النفط والغاز)، والذي باء بالفشل بعد أن انتهت الدورة البرلمانية السابقة دون إقراره. ولو قُدِّر له أن يُقر لشكَّل ذلك تحولاً مفزَعاً نحو خصخصة النفط العراقي على المدى الطويل، وهو ما يعني عودة الشركات الاحتكارية إلى العراق، من خلال

إزاء هذا التنوع الذي تتضح معه صور الائتلاف والاختلاف في الرؤى والتوجهات، فما هو مستقبل العراق في ظل هذا التفكير المضطرب لأصحاب القرار في العراق اليوم؟! وهل للشعب دور يمكن من خلاله إيضاح الرؤية التي يتم بموجبها قراره من فدرلة العراق وتقسيمه؟

ولعل الجواب يتضح من خلال النتائج التي حصدها القوائم الانتخابية وفق استحقاقات البرامج التي أعلنت عنها، فالقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي أوضحت بشكل لا لبس فيه أنَّ وحدة العراق خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه. بل إنَّ الأعمدة التي تقف عليها القائمة يُصنّفون بأنهم من أشد الناس رفضاً ومعارضة لفكرة الفيدرالية التي يختبئ خلفها مبدأ التقسيم.

وقائمة المالكي أيضاً لم تخفِ

شعارها الداعي لوحدة العراق، والحفاظ على المنجزات السياسية والأمنية التي يزعم المالكي تحقيقها أثناء فترة ولايته، بل إنَّ المالكي يُصنّف ضمن الرفضين لفدرلة العراق. والمالكي الذي يرأس (قائمة دولة القانون) التي حصدت (89) مقعداً برلمانياً يتلخص رأيه من الفيدرالية بأنه كان ممن وافق على الفيدرالية الكردية وأبدى مرونة في الأسابيع بل الأشهر الأولى من ترؤسه الحكومة التي انتهت ولايتها، غير أنه عاد وتمسك على نحو شديد بـ(مركزية الدولة)، وسعى لتوسيع صلاحياتها الاتحادية على حساب الأقاليم، وقد عبّر عن موقفه هذا وترجمه بدعوته للمرة الأولى لإعادة النظر في الدستور الذي كُتب على عجل في ظل وإشراف الاحتلال، معترفاً بوجود جملة من الخروقات في هذا الدستور، الذي كان المالكي ضمن اللجنة التي صاغت قوانينه وعباراته.⁽¹⁾

(1) ينظر: دراسة (الفيدرالية العراقية.. المؤتلف والمختلف) منشورة على الشبكة العنكبوتية، مصدر سابق.

توقيع العقود طويلة الأجل معها .

وموضوع (التراخيص النفطية) هو الآخر أسهم بشكل مريب في إهدار الثروة النفطية العراقية، فضلاً عن التصرفات غير المركزية في تلك الثروة، ويتجلى هذا في الإشكال المزمع بين الحكومة المركزية وحكومة ما يسمى إقليم كردستان، حول صلاحية إبرام العقود مع شركات أجنبية، خارج إشراف أو موافقة وزارة النفط المركزية، في وقت هددت فيه وزارة النفط بعدم التعامل مع الشركات الأجنبية فيما لو وقعت عقوداً مع سلطات كردستان.

ولا أريد الاسترسال في هذا الموضوع، ولكن الواجب هنا الإشارة إلى أن المستقبل العراقي في ظل هذه الثروة سيكون خطيراً ومثيراً؛ لأن العراق يطفو على بحيرة من النفط، وهو الاحتياطي الثاني أو الثالث عالمياً، والقوى الكبرى وأجهزة مخابراتها تتصارع للاستفادة من هذه الثروة الهائلة.

يقول آلان شوارتز^(١): «ستبقي واشنطن على قدراتها على الوصول إلى النفط العراقي من خلال تشجيع المنافسة التجارية المفتوحة، كما ستضغط على الحكومتين العراقية والإيرانية للسماح للشركات الدولية بتحديث صناعة النفط العراقية، وشراء النفط الخام العراقي».

ومن هنا تأتي ضرورة أن تقف حكومة وطنية (نزبهة) على تلك الثروة، تحفظ للشعب حقوقه، بما يمكن الاستفادة منه في تحقيق الأمن، ورفي الاقتصاد، وانتشال الوضع الخدمي المتردي الذي يعيشه المواطن العراقي.

إن تجار الحروب والمستعمرين لن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه هذه الثروة، وهم يحاولون الاستيلاء على خيرات الشعوب من خلال القوانين التي تضمن مصالحهم. وتاريخ النفط في المنطقة العربية - كما هو معلوم - تاريخ حروب ودماء ومحاولات لفرض الهيمنة على شعوبها وتكبيها، حيث استحكمت الشركات الاحتكارية ومن ورائها القوى المتنفذة لوضع اليد عليه عبر عقود واتفاقيات محجفة، ويكشف تاريخ القرن الماضي كله أنه كان سبباً أساسياً للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المنطقة.

وما لم يتم استغلال موارده على نحو صحيح وعقلاني ومتوازن للدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة؛ فإن المزيد من الدماء سيسيل في المنطقة ومعها يتبدد النفط وتضيع فرص التنمية والديمقراطية، ومقابل كل قطرة نفط سيكون هناك ضحايا ودم نازف.

إننا ننتقد التصرفات غير المسئولة من قبل بعض المسئولين العراقيين؛ حيث يتم تهريب بترول العراق بطرق غير شرعية إلى دول الجوار للاستفادة منها بشكل شخصي.

وأدعو إلى إعادة هيكلة قطاع النفط ليؤدي دوره في بناء العراق من جديد، وإصلاح شركاته وهيئاته العراقية، وفصائل المقاومة والشعب العراقي مطالبون (على حد سواء) بالمحافظة على الثروة النفطية العراقية، فإنها خزين الأجيال، وفيها ضمان مستقبلهم ومستقبل بلادهم، ورفيها وتقدمها وازدهارها.^(٢)

(٢) لمزيد من التفصيل، يراجع ما كتبه في التقرير الاستراتيجي السادس، الصادر عن مجلة البيان، عام (٢٠١٠م) تحت عنوان (الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية).

(١) هو كاتب أمريكي متخصص في دراسة السياسات المستقبلية، موجز لدراسة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام، ضمن التقارير الخاصة، برقم (١٧٤) أكتوبر، عام ٢٠٠٦م.

المحور الثالث

مستقبل العراق في ظل الجوار والإقليم

أولاً: مستقبل العراق في ظل العلاقة مع إيران:

حققت إيران كسباً لا قبل لها به في العراق؛ بزوال النظام السابق على أيدي الاحتلال الأمريكي، وعملت على بسط نفوذها تدريجياً، وتتوعدت أساليب تدخلاتها وتأثيرها على مجريات الأمور وفقاً لما يقتضيه الحال. وأمام ما يشهده العراق من تطورات واتفاقيات (لا نعلم مدى مصداقيتها) لاسيما الانسحاب الأمريكي العسكري. فما هو حال العراق في ظل الوجود الإيراني العامل على الساحة العراقية بكثافة؟

المتوقع أن الساحة ستفتتح بالمزيد أمام إيران في أرض الرافدين. فإيران التي تتأرجح مصلحتها بين أن تبقى القوات العسكرية الأمريكية في حالة استنزاف دائم في العراق حتى إضعافها وعجزها عن القيام بأي دور عسكري آخر قد يطالها، وبين أن تغادر العراق مهزومة فتضمن بذلك عدم التطاول أو الاعتداء عليها بأسهل الطرق؛ إذا ما وقعت الواقعة واندلع القتال.

ولكن أمام ما أفرزته الانتخابات من نتائج لا تسر القيادة الإيرانية، فإن التدخل الإيراني ربما سينحسر إذا ما أدارت القائمة العراقية معركتها ككتلة حقيقية وليس كرموز أو مجموعات صغيرة لكل منها حساباتها الخاصة، لكن المراقبين يرون أن التغيير الفعلي في حسم موضوع التدخل الإيراني لن يحدث من دون تفاهم عربي إيراني تركي على تحرير حقيقي للعراق وجعله محطة لتفاهم شيعي سني بشكل عام، وتعايش معقول يلغي حالة الحشد الطائفي التي تسود المنطقة.

ويبدو أن هذا التفاهم بعيد المنال في الوقت الراهن، بسبب ما يعيشه الوضع العربي من حالة البؤس الاستثنائي بسبب التراجع المزري أمام الإملاءات الأمريكية، وما يرافقه من تمنى بعض البلدان العربية

بتحجيم الدور الإيراني من خلال ضربة عسكرية أمريكية، وأقله عقوبات من النوع الصارم. هناك بالطبع حالة الغرور الإيرانية التي لا تخطؤها العين، والتي تتجلى قولاً في كثير من الأحيان، بينما تبدو واقعاً معاشاً في العراق على وجه التحديد.

والمتوقع في النهج الإيراني هو استمرارها في الدفع باتجاه النهج الطائفي الذي عملت على إذكائه منذ اليوم الأول للاحتلال، وسيظل هذا النهج قائماً ومتزايداً، خاصة في حالة عدم حسم ملفها النووي، وسيظل الصراع قائماً بين أمريكا وإيران على ساحة العراق المفتوحة، لاسيما وأن الاحتلال الأمريكي لا يزال جاثماً على أرض العراق، ولا أحد باستطاعته الجزم بانسحابهم بالفعل، أم أنهم سيعيدون النظر في وجودهم واستراتيجيتهم على نحو يجعلهم شركاء في صنع القرار الداخلي العراقي، بصرف النظر عن مدى قوتهم وحضورهم مقارنة بإيران وحلفائها.

إننا إذا أردنا التركيز على مستقبل العراق بعد الانتخابات في ظل التدخل الإيراني المتواصل فإنه لا بد من التمعن بما سبق الانتخابات من دعم مستمر للقوائم الطائفية بالأموال والدعم المعنوي الإيراني المتواصل. وإذا كانت إيران قد فشلت ربما باستخدام المرجعية الشيعية في النجف في تحقيق مآربها في صعود حلفائها في الائتلاف الوطني بقيادة عمار الحكيم، الذي حقق نتائج غير مرضية قياساً بإنجازات علاوي والمالكي، فإنها عملت بشكل مثير بما تلا المشهد الانتخابي في استحقاقات الفوز الذي من المفترض أن تتبثق عنه حكومة وفق الاستحقاق الانتخابي.

لعل المتابعين لاحظوا توجهه (جلال طلباني) ومعه قادة الكتل الطائفية الشيعية إلى إيران بعد إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما دعا البعض إلى القول بأن الحكومة ستشكل في طهران على مرأى ومسمع العالم كله بما فيهم الأمريكان.

وأمريكا وإن بررت هذا الذهاب الذي ضم

ثانياً : مستقبل العراق في ظل العلاقة مع تركيا:

اكتسبت السياسة الخارجية التركية^(٢) حيال منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وما يتعلق بالملف العراقي خصوصًا، حيوية وفاعلية في مناسبات وإشارات عديدة. كانت الإشارة الأولى لهذه السياسة عندما صرّح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان بأنّ بلاده لن تقف متفرجة إزاء التطورات التي تجري على الساحة العراقية، وأنّ العراق تحول إلى أولوية خاصة بالنسبة لتركيا متقدمًا على ملف الاتحاد الأوروبي. بينما جاءت الإشارة الأخرى من رئيس الاستخبارات التركية، ايمري تانير، والتي حذر فيها من استمرار سياسة التفرج تجاه ما يجري في المنطقة، ودعا تركيا إلى أن تكون شريكًا مؤسسًا في اللعبة الإقليمية.

المحللون السياسيون يرون بأنّ أسباب التوجه التركي نحو الشرق الأوسط من جديد تعود إلى التطورات الخطيرة التي تشهدها الساحة العراقية، واحتمالات تفتت بلاد الرافدين مذهبياً وعنصرياً، الأمر الذي فرض على أنقرة النظر في سلّم أولوياتها الاستراتيجية من جديد؛ إذ إنّ قيام دولة كردية في شمال العراق يشكل في حد ذاته خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي.^(٣)

ومن هنا يرى المتابعون أنّ تركيا الآن تمثل العامل الأكثر احتمالاً لوراثة الدور الأمريكي في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وذلك بسبب ما تتمتع به تركيا من التأثير على بعض الأحزاب العراقية.

وأمام هذه الحقائق، وفي ظل التغيير المنشود الذي ترتقه القوى الإقليمية (بما فيها تركيا) لتحسين

(٢) معرفة جملة من التفاصيل المهمة عن تركيا وأثرها في الساحة الدولية، ينظر ما كتبه الدكتور كمال حبيب، في بحثه المنشور في التقرير الاستراتيجي الخامس مجلة البيان، الطبعة الأولى، ٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ص ٢١٩ وما بعدها. وما كتبه أيضاً في مجلة (حضارة العراقية)، العدد الثاني، عام ٢٠٠٩م.

(٣) الدور التركي الجديد في العراق، دراسة للأستاذ طه عودة، منشورة على موقع المسلم الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، بتاريخ ١٤٢٨/٣/١هـ، على الرابط التالي:

<http://almoslim.net/node/85887>

شخصيات شيعية عن ائتلاف الحكيم ودولة القانون بأنه جاء تلبية دعوة لحضور الاحتفال بعيد النيروز؛ فإنه لا يمكن تغافل ما نتج عنه من تحالف موحد بين الائتلافين الشيعيين (الحكيم والمالكي)، وما رافقه من تصريحٍ مثير لجلال طلباني بأنّ التحالف الكرديستاني سينضم إلى هذا التحالف عند الإعلان عنه لغرض تشكيل الحكومة!!

لقد جرت المفاوضات بين جناحي هذا التكتل بما لا تشتهه الإدارة الإيرانية في ظل حالة الشد المتصارع من الحليفين، بما صعب معه الإعلان عن شخصية متفق عليها لتشكيل الحكومة، وهو ما دعا قادة إيران لتوجيه طلب لمرشد الثورة الإسلامية بأن يتولى (علي لاريجاني) ملف العراق، لضمان تشكيل حكومة موالية لهم في طهران.^(١)

الأمر الذي لم يطل كثيراً حتى حطت طائرة (لاريجاني) في بغداد للتدخل المباشر في عملية المفاوضات الجارية بين ائتلاف المالكي والحكيم!!

وأمام هذه الحقيقة التي تسعى إيران من خلالها لمصادرة الحق الدستوري في تشكيل الحكومة، فهل ينتظر العراق حالة من الفوضى في ظل الدفع المتواصل لسحب البساط من تحت إياد علاوي والمتحالفين معه؟

وأختم هنا بحقيقة لا مفر منها، مفادها: أنّ الاحتلال وعملاءه الذين جاءوا معه هم سبب التدخل الإيراني، وبالتالي فإنّ زوال الاحتلال هو زوال لكل المشاريع التي جاءت معه، بما فيها المشروع الإيراني التوسعي. فالضرورة قائمة هنا على التكتاف والتعاون والتآزر لإفشال مشروع الاحتلال، ودحر قواته الغازية في العراق.

(١) للمزيد، يراجع (السومرية نيوز)، الثلاثاء، الموافق ١٣/٧/٢٠١٠م، على

الرابط التالي: <http://www.alsumarianews.com/ar/1/8835/news-details-.html>

إنَّ ثمة أسباب يراها المتابعون وجيهة تقف وراء اهتمام تركيا بالملف العراقي، فإنَّ مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في العراق أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية لاسيما الحفاظ على وحدة الأرض والإقليم؛ وذلك خوفاً من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد في تركيا في حالة ما إذا حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي.

ومن هنا تتبع طريقة الإدارة بين التعامل مع الأكراد في ظل الخط السياسي الحذر، في وقت تتعامل فيه مع حزب العمال الكردستاني الذي يقوم بهجمات داخل الأراضي التركية من خلال القوة العسكرية، لاسيما بعد التصريحات المتعددة

من قادة الأكراد بأنه مجموعة مسلحة محظورة.

وعلى هذا النهج تفسر زيارة (مسعود برزاني) رئيس ما يسمى إقليم كردستان لتركيا، وما عالجه من ملفات متعددة، يقف في مقدمتها (قضية حزب العمال) حينما جدد بارزاني موقف القيادة الكردستانية بمنع استخدام الأراضي الكردستانية منطلقاً لشن الهجمات ضد دول الجوار ومنها (تركيا).

أما فيما يتعلق ب(محافظة كركوك) الغنية بالنفط، فقد أكد البرزاني أنه يدعم حلاً مقبولاً من جميع الأطراف وفقاً لمبادئ الدستور.

إنَّ الوجود التركي على الخط السياسي العراقي يمثل حالة التوازن التي يرى فيها السياسيون والخبراء ضرورة؛ لخلق التوازن التركي- الإيراني، خاصة في ظل التدخل الإيراني المتصاعد، بما لم يعد يخفى على أحد من المتابعين للشأن العراقي.

هذا فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتجارية للعراق بالنسبة لتركيا، وعلى هذا المنوال يُؤكد الخبراء على

الصورة العراقية وفق التوجهات التي تخدمها، كان تركيا أثر بالغ في دعم بعض القوائم التي ترى في دعمها خدمة لمشروعها في العراق، لاسيما (القائمة العراقية) التي يتزعمها إياد علاوي، يعاونه بعض القادة الذين تربطهم علاقة طيبة بأنقرة، أمثال طارق الهاشمي وصالح المطلك وآخرون.

ومن الإنصاف هنا القول: إنَّ التدخل التركي في العراق (غير المنظور) لا ينطلق من منطلق المصالح التوسعية، مثلما تقوم به إيران (مثلاً)، بل هو دعم لأطراف تراها تركيا صمام أمان للحفاظ على وحدة العراق وعدم تشتيته وفدرلة أرضه على أساس طائفي أو قومي.

ولا يمكن أن ننسى الموقف التركي النبيل الذي عارض الحرب على العراق، ومنع أمريكا من استخدام الأراضي التركية لشن الهجمات على العراق في عام (٢٠٠٣م)^(١). وقد قرأتُ تصريحاً للشيخ حارث الضاري في حوار نشرته مجلة البيان في عددها الصادر في شهر شعبان (١٤٢١هـ)، بعد أن سئل عن التدخل التركي فقال: «إنَّ موقف تركيا في العراق لا يختلف كثيراً عن مواقف الدول العربية؛ لأنها مؤيدة للعملية السياسية كما العرب مؤيدون لها؛ على الرغم من أنَّ هذه العملية السياسية هي التي جلبت إلينا كل المشاكل والمصائب التي يعاني منها الشعب العراقي، ومع هذا نأمل من الموقف التركي أن يكون عامل توازن بين التجاذبات الإقليمية والاحتلالية؛ ولاسيما أن أغلب العراقيين يعتقدون -فيما نعلم- أنه ليس لتركيا أطماع جغرافية في العراق ولا نوايا للهيمنة السياسية أو غيرها».

(١) للمزيد، يراجع ما كتبه الدكتور مهند العزاوي، في مقالة له بعنوان (تركيا وتحديات الدور المقبل) منشورة على شبكة المنصور العراقية، السبت، ٢٤/شعبان/١٤٢٠هـ، الموافق ١٥/أغسطس/٢٠٠٩م، على الرابط التالي: [http://www.almansore.com/MakalatL/MK-](http://www.almansore.com/MakalatL/MK-DrMohanned16-08-09.htm)

ثالثاً : مستقبل العراق في ظل العلاقة مع دول الخليج:

في ربيع عام (٢٠٠٣م) تعرض العراق للاحتلال الأمريكي، وعلى الرغم من حالة الارتياح الواضحة وتنفس الصعداء في منطقة الخليج العربي؛ نتيجة التخلص من النظام الحاكم في العراق، وحالة التهديد التي كانت تشعر بها الكويت خاصة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة السابقة. إلا أن السنوات التالية أثبتت أن حالة عدم الاستقرار استمرت بشكل أكثر خطراً على المنطقة، مع حالة عدم توازن القوى التي أصابت النظام الإقليمي الخليجي بضعف العراق، ورجحان كفة إيران، وتفوقها وتوسع أحلامها، بما يمكن تسميته (عصر الإمبراطورية الفارسية) بإقامة قوة عظمى إيرانية تسود على الشرق الأوسط من طهران إلى لبنان، مروراً بالخليج العربي، والعراق، وسوريا، وفلسطين، وحتى اليمن.

لا يمكن التغافل (بطبيعة الحال) عن المخاوف المتزايدة لدى دول الخليج العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار والعنف والفوضى، المصاحبة لظهور أغلبية حاكمة شيوعية وصلت إلى السلطة بين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وقد تتحكم بمفاصل مهمة في الحكومة القادمة، فضلاً عن الطموحات المتنامية التي برزت لدى شيعة الكويت والبحرين والسعودية، وعدم الاستقرار والعنف المتصاعد بين القوى المتنافسة في العراق مما أربك المشهد الخليجي، وتحول حالة الارتياح بالتخلص من النظام السابق إلى صدام أمني وسياسي.

لقد جاءت الانتخابات العراقية في مارس عام (٢٠١٠م) وفق ما أعلن من نتائج، وتقدم القائمة

أن أنقرة في السنوات القليلة الماضية قد اتخذت عدداً من الخطوات الحثيثة التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق تلك الأهداف سالفة الذكر، لعل من أبرزها:

(١) قيام تركيا بدور إيجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين. وإن تركيا تعتبر حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط ومسارات تصدير الطاقة. وفي هذا

السياق تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار.^(١)

(٢) تقديم اقتراحات مؤقته لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي، وتفعيل دورهم ضمن السلطة المركزية، التي تضمن من خلالها عدم تفكيرهم في الانفصال.^(٢)

وأختم هنا بما أصدره معهد السلام الأمريكي في نهاية شهر مايو / آيار، من تقرير خاص في عشرين صفحة عن العلاقات التركية مع العراق عامة وإقليم كردستان خاصة، تم التوصل فيه إلى أن الدور التركي له «أهمية كبيرة في استقرار المنطقة» لاسيما مع استعداد القوات الأمريكية لمغادرة العراق.

(١) تحدثت مصادر محلية عراقية في مطلع شهر تموز من هذا العام (٢٠١٠م) عن محاولات تركية عراقية: لتوسيع مجالات التعاون التجاري بين تركيا وما يسمى إقليم كردستان. حسبما نقلت قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٠م.

(٢) رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط، دراسة للأستاذ أحمد زكريا الباسوسي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية- لندن، على الرابط التالي:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-30.htm>

المحور الرابع مستقبل العراق في ظل المفاجآت التي أفرزتها الانتخابات

أولاً : صعود المشروع العلماني.. (أثر الدور
الخارجي في المعادلة):

ابتداءً من الصحيح القول بأنَّ صعود المشروع العلماني جاء نتيجة الصراع الأمريكي- الإيراني. الذي رغبت الولايات المتحدة أن تخوضه هذه المرة عبر اللعبة السياسية الجارية على الساحة العراقية.

ومن هنا نستطيع التأكيد على أنَّ السيناريو الأمريكي الذي كان مرتقباً قبل الانتخابات ويحظى بدعم من الدول العربية وتركيا يتمثل في السعي الحثيث باتجاه فوز كتلة من السياسيين الموالين للمشروع الأمريكي ممن يرفعون شعارات وطنية، وينأون بأنفسهم عن الشعارات الطائفية. الأمر الذي تأمل أمريكا أن ينتج عنه انفراج نسبي في الوضع السياسي والأمني المحتقن، فضلاً عن العمل من خلاله على إبعاد شبح السيطرة الإيرانية المباشرة على مقدرات العراق، ويقدم فرصاً أكبر لتحقيق (المصالحة الوطنية)، وعودة الكفاءات إلى العراق.^(١)

فالؤكد إذن أنَّ أمريكا يعاونها بعض حلفائها من الدول العربية وتركيا على صعود التيار العلماني، الذي لا يبتعد كثيراً عن الإسلام، مما يسمى (العلمانية الجزئية) إن صح التعبير، ولعلَّ الإدارة الأمريكية كانت عازمة على إقصاء الإسلاميين عن الفوز هذه المرة نتيجة تحكّمها بجملة من الملفات. يقول غراهام فولر (منذ وقت مبكر)^(٢): «إنَّ الإدارة الأمريكية ستتمنع أي تيار راديكالي إسلامي حتى لو جاء عبر الانتخابات».

(١) ينظر: الدكتور خالد المعيني، في دراسة له بعنوان (الانتخابات العراقية والمخاض العسير)، مصدر سابق.

(٢) هو باحث في الشؤون الاستراتيجية الأمريكية، شغل منصب نائب رئيس الاستخبارات القومي في المخابرات الأمريكية. وقد جاء قوله المنقول ضمن حوار أجرته معه «مجلة شئون الأوسط» في عددها المرقم (١١١) ص ١٤٧.

العراقية بأغلبية الأصوات، بما يمكنها دستورياً من تشكيل الحكومة باعتبارها القائمة الفائزة، وهو ما ولّد حالة من الارتياح لدى دول الخليج، يرافقه ترقب أن يكون زعيم القائمة العراقية (إياد علاوي) سداً منيعاً للتمدد الإيراني بالمنطقة.

وأمام هذه الصورة، لم يكن لدول الخليج إخفاء حقيقة الارتياح الذي تحقق لها، وأذكر هنا أنَّ وزراء خارجية دول مجلس التعاون قد عقدوا دورتهم الـ(١١٤) في الرياض في التاسع من مارس عام ٢٠١٠م، وأصدروا بياناً بخصوص الشأن العراقي أكدوا فيه احترامهم لوحدة العراق، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وتحقيق الأمن والاستقرار والإسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية، والتي يجب أن تستوعب كل أطراف الشعب العراقي من دون استثناء أو تمييز أو إقصاء.

إنَّ دول الخليج تسعى لتحقيق التوازن في العراق من خلال وجود العلمانيين السنة (القائمة العراقية)، والخشية هنا قائمة من نفوذ إيراني مع ظهور قلق خليجي ينطلق من فكرة أنَّ العراق المتشرذم الطائفي يسهل اختراقه من القوى الإقليمية، وخاصة إيران، القوة الأكبر في النظام الإقليمي الخليجي، عبر تدخلها في شئون العراق الداخلية، وأنَّ الأمر بات يؤرق دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لهذه المعطيات والدلائل المتقدمة؛ فإنَّ مستقبل العلاقة الخليجية- العراقية ستتضح ملامحها بصورة أجلى كلما وضحت صورة التشكيلة الحكومية القادمة، ومن يقف على رأسها.

تقدم العداء لإيران على أي شيء آخر في وعي أكثر العرب السنة؛ لاعتبارات التطهير الطائفي الذي شكوا منه بمرارة، ويعتقدون أن إيران قد دعمته أو سكتت عليه في أقل تقدير.

وفي ذات السياق المتعلق بدوافع ناخبي القائمة العراقية، تحضر بشكل أساسي طبيعة القائمة من حيث التشكيل. ذلك أن تزعم علاوي (الشيوعي صاحب التاريخ الإشكالي) للقائمة لم يكن يعني الكثير بالنسبة للناخبين في كثير من مناطق السنة؛ إذ تتقدم في وعيهم الثقة بخيارات الرموز السنة الذين انضموا إليها، وعلى رأسهم -بل أهمهم- أسامة النجيفي الذي يحظى بشعبية كبيرة في الموصل ظهرت على نحو واضح في انتخابات المحليات قبل عام ونصف؛ حيث حصدت قائمته «الحدباء» معظم مقاعد المحافظة، كما تأكدت في هذه الانتخابات؛ حيث منحت الموصل للقائمة العراقية النسبة الثانية من المقاعد بعد بغداد. وإلى جانب النجيفي، هناك صالح المطلق الذي حصلت مجموعته على شعبية أكبر إثر استبعاده من الترشيح بدعوى انتمائه لحزب البعث، وكذلك حال الخارجين من الحزب الإسلامي مثل طارق الهاشمي الذي ارتفعت شعبيته بعد تصديه لمسألة المهجرين في قانون الانتخاب، ومعه رافع العيساوي وآخرون.⁽¹⁾

ثانياً: تراجع نفوذ الإسلاميين:

من أهم ما ميّز هذه الانتخابات تراجع نفوذ الإسلاميين وانحسار المقاعد البرلمانية التي حصلوا عليها من قبل. وبنظرة سريعة على ما كسبه الحزب الإسلامي (السنّي) والمجلس الأعلى (الشيوعي) تتضح صحة هذه الجزئية. فالحزب الإسلامي لم يحصل إلا على ستة مقاعد في عموم العراق، بينما لم يحصل المجلس الأعلى إلا على سبعة عشر مقعداً.

لقد بدأ خطاب إعلامي جديد يفرض نفسه على الشارع السياسي الحكومي في ضوء نتائج انتخابات

وإذا اتضح هذه الصورة؛ فإن واقع هذا الصعود يمكن قراءته من خلال البيئة التي انتصرت له، وعملت بشكل حثيث على صعوده ونصره!! لجملة من الأسباب التي أسهمت في ذلك. فعلى الرغم من تصويت العرب السنة الواسع النطاق لقائمة علاوي (الشيوعي العلماني)، والنتيجة السيئة لـ(قائمة التوافق= الحزب الإسلامي) لم تكن مفاجئة بحال، فإن التفسيرات المتعلقة بأسبابها قد تباينت وستباين بين المراقبين والمعنيين بالوضع في العراق.

فقد ذهب البعض إلى القول: إن ذلك كان تعبيراً عن انحياز العرب السنة إلى العلمانية ورفضهم للمنطق الطائفي في حكم العراق. بينما ذهب آخرون إلى أن ذلك عائد إلى فشل تجربة الحزب الإسلامي في ميدان السياسة منذ مجيء الاحتلال من جهة، وتوفر عدد من الرموز الأكثر قبولاً في قائمة علاوي، والشعور العام بأنها مدعومة من الأطراف المعادية للنفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن خيارات السنة الراغبين في التصويت لم تكن كبيرة؛ فقد حشرت بين أهم خيارين، بين قائمة التوافق وهي عملياً الحزب الإسلامي كما تقدم، وبين قائمة علاوي، فكانوا أن اختاروا الثانية، وساعد على هذا الاختيار بالطبع التجربة الفاشلة للحزب الإسلامي خلال السنوات الماضية، وهو الذي ما برح يفرط بورقة العرب السنة في معظم المحطات بثمان بخص، يقف في مقدمة ذلك تمرير الدستور البائس، الذي يعد سبب المشاكل في العراق اليوم.⁽¹⁾

ولا شك أن الدعم التركي والعربي للقائمة قد منحها زخمًا أكبر في وعي الناخبين، بحيث ظهرت بوصفها قائمة التصدي للنفوذ الإيراني، في وقت

(1) ينظر: الأستاذ ياسر الزعاترة، في دراسة له بعنوان (السنة والعلمانية «الإسلامي» في انتخابات العراق)، منشورة على الشبكة العنكبوتية، الاثنى ١٣/٤/٤٢١هـ - الموافق ٢٩/٣/٢٠١٠م، (المعرفة نت). على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4122947A-DCB1-4731-83D0-FC71321927F0.htm>

(٢) ينظر: المصدر السابق.



كانت مؤتلفة، ثم تعزز انشقاقها في انتخابات البرلمان عام (٢٠١٠م)، ناهيك عن دور الشعارات التي رفعها المنشقون، مما يدغدغ عواطف ومشاعر الجماهير، التي تعشق الوحدة والاستقلال.

والتساؤل واردٌ هنا عن المشروع (الطائفي) الذي تبنته الأحزاب الدينية في الانتخابات، ومصيره ومستقبله؟ ولتوضيح ذلك لا بد من التأكيد هنا على أن من أهم مميزات هذه الانتخابات أن الاستقطاب كان فيها سياسياً (شكلياً) أكثر مما هو ديني وطائفي، وإذا كانت أول انتخابات تشريعية في العراق بعد الاحتلال عام (٢٠٠٣م)، قد تميزت بالاستقطاب الطائفي العلني والقومي الحاد، فإن هذه الانتخابات تجري في ظل انقسام داخل المكونات الكبرى في البلاد. فالشيعة منقسمون، والسنة منقسمون، والأكراد منقسمون أيضاً.

ولعل المتابع يدرك في انتخابات عام (٢٠١٠م) حالة الوعي التي فصلت بين اختيار الناخبين والتوجهات الدينية التي كانت تتبناها بعض الأحزاب، بما جاءت معه نتائج هذه الأحزاب الدينية متواضعة، ومن هنا فإن تصور الدين نقطة يحتكر الوقوف عليها هذا الحزب أو ذاك، بدل كونه مرجعية فكرية وقيمية وتشريعية؛ ألقى بظلاله السلبية على عملية التصويت.

مجالس المحافظات في كانون الثاني ٢٠٠٩م، فقد أخذت شعارات معلنة جديدة تشق طريقها، كشعار (وحدة العراق) و(عروبة العراق) و(سيادة العراق)، باعتبارها خطوطاً حمراء. وهذا ما صرح به المالكي^(١) (على سبيل المثال)، وكأنه يرد به على دعوات المجلس الإسلامي الأعلى لإقامة الفيدرالية، مع أنه حليفه اللدود في انتخابات (٢٠٠٥م)، وخصمه العنيد في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، وخاصة بعد سقوط شعار فيدرالية الوسط والجنوب، وهو الحلم الذي مات عبد العزيز الحكيم ولم يتمكن من رؤيته، بعد أن خذل أهل الوسط والجنوب تحالفه، وصوتوا لمرشحين منافسين، من ضمنهم قائمة رئيس الوزراء (ائتلاف دولة القانون)، كما أن الحديث المتكرر للمالكي عن ضرورة إعادة النظر بالدستور لجهة ترجيح صلاحيات المركز على الأطراف لمست مشاعر الكثيرين ممن يتطلعون إلى فرض هيبة الدولة المركزية.

فتحصل من الكلام المتقدم أن الخطاب الوطني (الشكلي) سبب من أسباب تراجع نفوذ الأحزاب الدينية، التي طالما تبنت النهج الطائفي، ولم تستطع بحال التخلي عنه!!

وثمة سبب آخر شجّع على ذلك التراجع الكبير، يتمثل بالانشقاقات التي طالما حصلت في كبرى القوائم التي

(١) كان هذا التصريح بتاريخ (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩م)

المنفلق إلى المستوى الإسلامي المنفتح على كل مكونات مجتمعاتنا المذهبية والدينية والعرقية، على أساس مبدأ المواطنة والاشتراك في برنامج وطني لحل مشكلاتنا منبثق من اجتهاد يستند إلى مرجعية أمتنا الإسلامية الحضارية التي تشترك فيها كل مكونات الجماعة الوطنية، فكلها مسلمة بالعقيدة أو بالحضارة.^(٤)

ثالثاً : تراجع النفوذ الكردي:

من المفاجآت الأخرى التي شهدتها انتخابات عام (٢٠١٠م) هو: التشرذم الكردي، الذي صار واضحاً للمتابعين مع حرص الكرد على الظهور بمظهر الوحدة -والقوة-، وكأنها تريد بذلك الظهور عدم إضاعة الفرصة التاريخية والحلم الذي صار حقيقة، في ظل ما تمَّ جنيته من مكاسب -بفضل الدعم الأمريكي- منذ عام (١٩٩١م)، أو تلك التي تم تثبيتها في قانون إدارة الدولة، وفي الدستور الجديد، الذي كُتب تحت رعاية الاحتلال، ويلقى الآن جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية والشعبية في العراق.

لقد طفت على السطح أخيراً حركة يسميها قادتها بأنها «حركة تصحيح» داخل الاتحاد الوطني الكردستاني (الذي يتزعمه جلال طلباني)، وحتى بفرض عدم وجود صلة بين هذه الحركة والخصم التاريخي اللدود لجلال الطلباني وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني وحصراً عائلة البرزاني، فإنَّ ظهور «حركة التغيير» بقيادة نوشيروان مصطفى، وبقدر ما يحمله من مشاعر التملل داخل الاتحاد، فإنه ودون أدنى شك سيحظى بترحيب صامت من جانب العدو الذي ما من صداقته بُدِّ (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، أما عموم الأكراد فإنَّ حالة التملل التي يعانون منها، ويتعرضون فيها لقمع تحت لافتة الدفاع عن مكاسب الشعب الكردي

غير أنه (مع كل هذا) جاءت محددات التصويت لتعزز العامل الإثني والعامل الطائفي في جمهور غفير بين أبناء الطوائف جميعاً، وإن كان في بعضه أخف من بعض، ومن هنا فإنَّ المؤكد أنَّ العامل العشائري (ومنها مجالس الصحوة) سقط بشكل كبير في انتخابات (٢٠١٠م)، ولم يستطع أحدهم الفوز إلا بشكل محدود^(١)، فيما كان العامل الديني (الطائفي) طاغياً على سلوك الناخب الشيعي في المناطق الشيعية (جنوب العراق)، بينما اتجه عموم السنة إلى دعم المشروع العلماني، وهذا سرُّ فوز القائمة العراقية^(٢)، وهو السر في أن يكون أغلب أعضاء هذه القائمة من السنَّة.

إنَّ حشر البعد الديني بشكل واسع في ميدان الحكم في بلد (متعدد الأعراق والأديان والطوائف) كالعراق، ستكون له تبعاته المدمرة على النسيج الوطني، ولتخيّل أي مناهج تعليمية في الدين والتاريخ يمكن الاتفاق عليها بين السنة والشيعية، مع علمنا بأنَّ قراءتهما للتاريخ أكثر

من متناقضة، فضلاً عن الفقه الذي يتبنيانه، ناهيك عن التناقضات الأخرى مع الأكراد. وفي حالة من هذا النوع التعددي لا مكان لحكم طائفي.^(٣)

ومن هنا يرى جملة كبيرة من الكتّاب والمحللين (بما فيهم الإسلاميون) أنَّ التكوينات العلمانية المنفتحة ستظل أصلح لحكم العراق، إلى أن تتجج الأحزاب الدينية (الطائفية) في الارتقاء بفكرها من المستوى الطائفي

(١) على سبيل المثال لم يستطع الشيخ أحمد أبو ريشة رئيس صحوة العراق (الذي تحالف مع وزير الداخلية جواد البولاني) تحقيق انتصار يُذكر في محافظة الأنبار التي تعد موطناً لنفوذ، ولم يحقق سوى مقعد واحد من مجموع (١٤) مقعداً، بينما حصد إياد علاوي ومن تحالف معه في تلك المحافظة ما مجموعه (١١) مقعداً.

(٢) جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

(٣) ينظر: الأستاذ ياسر الزعتر، في دراسة له بعنوان (السنة والعلمانية و«الإسلامي» في انتخابات العراق)، مصدر سابق.

(٤) ينظر: الأستاذ راشد الغنوشي، في دراسة له بعنوان (في العراق اليوم.. العلمانية أم الإسلام؟)، منشورة على الشبكة العنكبوتية.

وبرزاني) موحدين في قائمة واحدة، تحت مسمى (التحالف الكردستاني).

إنَّ هناك إجماعاً كردياً على بعض القضايا بغض النظر عن الخلافات الداخلية في إقليم كردستان. غير أنَّ العامل المحلي لعب دوراً في تقرير نتائج الانتخابات في إقليم كردستان، خاصة فيما يتعلق بالبعد اللغوي والثقافي، فمناطق السليمانية وكركوك وإلى حد ما محافظة ديالى صوتت للاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامه طلباني)، وقائمة التغيير، في حين كان التصويت الرئيس للحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامه برزاني) في أربيل ودهوك ونيوى.^(٢)

فهل هذا الانقسام دليل تعافي العمل الديمقراطي الذي تشهده ساحة العراق؟ أم أنه يعكس واقع الخلاف بين مكونات تتمتع بقومية ولغة واحدة؟ هناك أنصار لكل من هاتين الفرضيتين، في الوقت الذي يرى فيه بعض المحللين أنَّ هذا دليل على حالة الضعف التي يعاني منها الأكراد، وهو سبب في تراجع نفوذهم في مركز العراق في بغداد، بينما يرى آخرون أنَّ ذلك التشرذم قد يكون صالحاً للعملية السياسية، كون الخلافات الحاصلة هذه المرة على البرامج وليست على القوميات!!

لكنَّ السؤال الوجيه هنا، أن يقال: في ظل الواقع الكردي، وتدني نسبة المقاعد التي حصلوا عليها أمام ما حصلت عليه القوائم الأخرى (كالعراقية، ودولة القانون، والاتلاف الشيعي) هل من الممكن أن يبقى الشدُّ الكردي في ظل المطالبة بمنصب رئاسة جمهورية العراق.

إنني أتوقع أنَّ ما أفرزته تلك الانتخابات من نتائج قد تلقي بظلالها مستقبلاً على تولي الأكراد لمنصب رئاسة الدولة، خاصة وأنَّ هناك تنافساً حميماً لنيل

وحقوقه القومية، إضافة إلى تفشّي حالة الفساد المالي والإداري وملاحقة الناشطين الأكراد الذين يسلطون الأضواء عليها، كلها من دواعي التذمر المتزايد في المنطقة الشمالية من العراق.^(١)

ولكن، أمام هذا التشرذم الكردي، فهل سيكون ذلك سبباً في إقصائهم عن العملية السياسية؟! إنَّ من حقائق الواقع السياسي الجديد لعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، أنَّ التحالف الكردستاني رقم لا يمكن استبعاده من معادلة أية حكومة يتم تشكيلها في بغداد؛ لأنَّ الحكومة ستسير في هذه الحالة على قدم واحدة أو في أحسن أحوالها ستكون بحاجة إلى عكازة خارجية لفرض واقع آخر، فأنيَّ استبعاد للتحالف الكردستاني من أية تشكيلة وزارية سيدق ناقوس الخطر الذي يهدد وحدة العراق، ويعد الأرضية المناسبة لتحويل الأمر الواقع في شمال العراق إلى حقيقة قانونية، أو أن يحصل تغيير في توجّه زعامة الحزبين الكرديين لجهة التعاطي مع الملف العراقي بطريقة جديدة، أما إذا دخل التحالف الكردستاني الحوار مع القائمة أو القوائم المهيأة لتشكيل الحكومة، فإنه سينتزع أكبر قدر من التنازلات بشأن الملفات المرحلة من البرلمان الحالي إلى البرلمان المقبل، وربما يقع في المقدمة منها موضوع كركوك بالدرجة الأولى، والمناطق التي يطلق عليها وصف (المناطق المتنازع عليها) وبخاصة إذا ما دخل بائتلاف مع قائمة الائتلاف الوطني العراقي، التي تعد العدة للمضي بصفقة مع التحالف الكردستاني: كركوك مقابل فيدرالية الوسط والجنوب.

إنَّ المتابع للشأن الانتخابي يرى أنَّ الأكراد قد دخلوا انتخابات عام (٢٠١٠م) بأربع قوائم، وليس بقائمة واحدة، كما كانت الحال عام (٢٠٠٥م) حينما كان الحزبان الكرديان الرئيسيان (حزب طلباني

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (١٠/٤/٢٠١٠م).

(١) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، مصدر سابق.

الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، حتى بدا وكأنّ الولايات المتحدة حرصت على معاقبة العراقيين مرتين، مرة حينما غزت بلدهم ودمرت بنية الدولة ومؤسساتها، ومرة أخرى عندما فرضت عليه حكماً يحملون منطقتاً تأرياً من جهة، ويجهلون طبيعة المجتمع العراقي من جهة أخرى.

(٢) إنّ أية قائمة انتخابية لم تستطع بلوغ الرقم الذي تستطيع من خلاله تشكيل الحكومة؛ وإذ لم تحقق أية قائمة انتخابية ذلك، فإنّ باب التفاوض سيكون مفتوحاً على مصراعيه، وطبعاً تحكم هذا التفاوض جملة من الأولويات، التي تتلاعب بها مشاعر الطائفية والعرقية.

وقد قلت سابقاً: إنّ التحالف الكردستاني رقم لا يمكن استبعاده من معادلة أية حكومة يتم تشكيلها في بغداد؛ لأنّ الحكومة ستسير في هذه الحالة على قدم واحدة أو في أحسن أحوالها ستكون بحاجة إلى عكازة خارجية لفرض واقع آخر.

وأمام ذلك، فإنّ ثمة رأيين متناقضين يحددان المستقبل الذي ينتظره الشعب العراقي، فمن قائل: إنّ العراق مقبل على تغيير شامل، من خلال حكومة وطنية منتظرة، تسعى لتحقيق التوافق، واقتلاع المشروع الطائفي والعربي، ورفض التقسيم (الفيدرالية)، والعمل على تقديم الخدمات المتنوعة للشعب العراقي.

في حين يرى آخرون: أنّ الوضع لا يختلف عن سابقه، وأنّ العراقيين ينتظرون أياماً سوداً لا تختلف عن سابقاتها في عهود الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال. خاصة وأنّ من فاز بمقاعد البرلمان، ويتوقع تبوءهم للمناصب الحكومية والسياسية المختلفة هي ذات الوجوه القديمة، التي خبرها الشعب وعرفها عن قرب على مدى سنين، من أمثال إياد علاوي، والجعفري، والمالكي، والجلبي، والهاشمي، والطلباني، والبرزاني، وغيرهم.

كرسي رئاسة الوزراء بين التحالف القائم بين المالكي والحكيم من جهة، وبين الكتلة العراقية من جهة أخرى، وبالطبع فإنّ حصول إحدى القائمتين على كرسي الوزارة سيحتم حصول القائمة المتنافسة على كرسي الرئاسة.

ويبدو لي أنّ الكرد باتوا مقتنعين (في دواخل نفوسهم على الأقل) بهذا؛ لأنّ الاستحقاقات الانتخابية تتحكم هذه المرة في اعتلاء المناصب، ومن هنا فإنّ ما يطلقه ساسة الكرد من تصريحات هنا وهناك عن تفكيرهم بالانسحاب من العملية السياسية في حالة الوقوف بوجههم في الحصول على الرئاسة، ما هي إلا مفرقات فارغة، تأتي من فراغ دستوري.

ويزيد الأمر تأكيداً ما أعلن عنه بعيد زيارة نائب الرئيس الأمريكي «جون بايدن» الذي التقى بطلباني والمالكي والهاشمي وعلاوي والحكيم، في ظل ما أعلن عنه من تسريبات بأنّ «بايدن» أخبر الكرد بأنّ كرسي الرئاسة ربما لم يعد من نصيبهم^(١) في ظل نتائج الانتخابات، وما تفرزه الكتل من تفاهات.

المحور الخامس

العراق.. واستحقاقات المرحلة القادمة

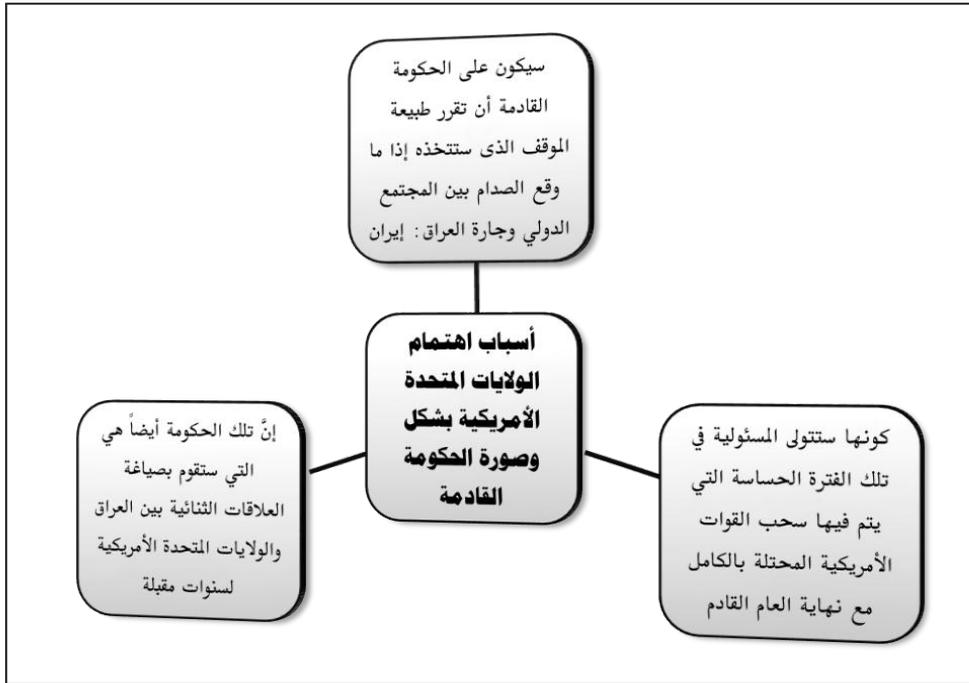
ملامح المرحلة القادمة:

لا بد من معرفة بعض الحقائق التي يتضح معها هذا الموضوع بجلاء، ومن أهمها ما يلي:

(١) إنّ عراق اليوم يضم مجموعة من الكتل المتناحرة، على كل شيء، من منطلقات عرقية وطائفية وحزبية داخل كل طائفة أو عرق، فمن حكم العراق منذ نيسان ٢٠٠٣ وحتى الآن، هم من الذين عاشوا في الخارج لسنوات طويلة حصلت فيها تغييرات جوهرية على

(١) وقد أشاع جلال طلباني عقيب لقائه جون بايدن بأنّ بايدن يؤيد تجديد رئاسته لولاية ثانية، الأمر الذي نفاه الأمريكيون. للمزيد، ينظر: وكالة عراق الغد، بتاريخ ١٢/تموز/٢٠١٠م، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.iraqoftomorrow.org/index/84383.html>



أغلب الأطراف للجدية والمصدقية والحكمة، وتعويلها على الجمل الخطابية ذات الاستخدام المزدوج، في محاولة منها لتحويل المشهد السياسي إلى ساحة مساومات أساسها المكاسب مقابل الشعارات.^(١)

وأيضاً لا يمكن بحال من الأحوال تجاهل ضبابية المرحلة القادمة في ظل الوعود الأمريكية بالانسحاب من العراق نهائياً بحلول نهاية عام (٢٠١١م)، وما سيفرضه ذلك من آثار على المستويين الأمني والسياسي.

فأما استحقاق المستوى الأمني؛ فإن واقع القوات العسكرية يؤكد بأنها مشتتة الولاء، وعمودها الفقري من الميليشيات، وتفتقر إلى التجهيز، وإلى عقيدة عسكرية وطنية.

أما المستوى السياسي فلم تكن الأمور بأفضل حال مما تقدم؛ إذ إضافة للتصدع والصراع بين حلفاء الأمم على السلطة والثروة، ناهيك عن الشلل الذي أصاب معظم مفاصل هذه العملية، وفشل الحكومات المتعاقبة وأخرها حكومة المالكي في إنجاز ما اتفقت عليه مع

وهذا ما يقودنا بفضل إلى معرفة خطورة المرحلة القادمة، ونسبة التفاؤل أو التشاؤم في مستقبل العراق، وما يمكن فعله من أجل استعادة عافية بلاد الرافدين.

خطورة المرحلة القادمة:

إن الفترة القادمة التي سيمر بها العراق ستكون الأصب والأكثر خطورة، ما لم تحقق الأحزاب والتكتلات جملة من الأولويات، التي تبدأ من الإيمان بوحدة العراق أرضاً وشعباً، وتبذ التخندق العرقي والطائفي، وتحارب الفساد المالي والإداري، وتعتمد خطاً جديدة لإعادة إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة، وتطهيرها من آثار المحاصصة الطائفية والحزبية، وخاصة القوات المسلحة بمؤسساتها الدفاعية والأمنية، وإعادة الحقوق المهضومة لشرائح عريضة من الشعب العراقي، والحد من ثقافة العنف والانتقام والاعتقالات العشوائية، التي ملأت بها المعتقلات بعشرات الألوف.

وستكون الخطورة مضاعفة في حال عدم وجود إرادة سياسية صلبة تتجاوز المحاصصة المقيتة لافتقار

(١) ينظر: سارة وليد، دراسة بعنوان (خطورة الانتخابات النيابية القادمة على مستقبل العراق) منشورة بتاريخ ٢٠/كانون الثاني/٢٠٠٩م.

تجيب مستشارة الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش، ومستشارة سلطة الاحتلال في العراق (ميجان أوسوليفان) على هذا التساؤل من خلال تحديد بعض الأولويات الأمريكية فتقول: «إنَّ أهمية الحكومة العراقية الجديدة بالنسبة للولايات المتحدة تكمن في أنها ستتولى المسؤولية في تلك الفترة الحساسة التي يتم فيها سحب القوات الأمريكية بالكامل مع نهاية العام القادم. وتشير إلى أنَّ هذه الحكومة أيضًا هي التي ستقوم بصياغة العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة لسنوات مقبلة. وسيكون على هذه الحكومة أن تقر طبيعة الموقف الذي ستتخذه إذا ما وقع الصدام بين المجتمع الدولي والجارا إيران»^(١).

وفي حوار أجرته مجلة البيان بعددها الصادر في شهر شعبان (١٤٣١هـ) مع سماحة الشيخ حارث الضاري (الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق) يستشرف فيه مستقبل العراق من خلال ما أفرزته وتفرزه العملية السياسية في العراق، فهو يؤكد أنَّ نتائج الانتخابات تمخضت عن أربع كتل رئيسة متقاربة في العدد، أو متقاربة في النفوذ، ولا تستطيع أي كتلة أن تشكل بمفردها الحكومة القادمة (كما بينت سابقاً)، ولا يبدو أيضًا أنَّ ائتلافًا بين كتلتين أو ثلاث قد يؤدي لتشكيل الحكومة لأسباب وضععتها العملية السياسية أساسًا؛ ولذلك -في أقرب التقديرات- فإنَّ الحكومة ستتولَّف في النهاية من أربع كتل هي: (دولة القانون) و(الائتلاف الوطني) و(التحالف الكردستاني) و(القائمة العراقية).

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ هذا الائتلاف الرباعي سيكون ضعيفًا، ولن يأتي بحكومة قوية يمكن أن تسهم في إخراج العراق من المشاكل التي هو فيها، وجلب الأمن والاستقرار لأبنائه، أو على الأقل التخفيف من مشاكله ومعاناة أبنائه؛ وذلك للأسباب الآتية:

إدارة الاحتلال لتسوية ملفات كان من المقرر في حال إنجازها تهيئة أرضية مناسبة ومستقرة للانسحاب الأمريكي، ومنها: ملف إعادة النظر في الدستور، وكذلك إصدار عفو عام لإطلاق سراح عشرات الآلاف من الأبرياء، وإجراء مصالحة وطنية حقيقية، وضمن عودة الملايين من المهجرين العراقيين.

لقد أصدرت (مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)^(١) تقريرًا عن الوضع الانتخابي في العراق، وما يمكن أن يفرزه من تداعيات، فقالت: «إذا كان الطريق إلى الانتخابات شاقًا، فإنَّ الطريق ما بعد الانتخابات سيكون أكثر مشقة؛ فحتى البرلمان الجديد سيجد صعوبة في معالجة العدد الكبير من الصراعات غير المحسومة في مسعاه لتشكيل حكومة جديدة».

وعلى مستوى العلاقة بين العراق وأمريكا في المرحلة القادمة؛ فمعلومٌ أنَّ حكومة المالكي وقَّعت مع الولايات المتحدة اتفاقيتين في يوم واحد في (١٧/١١/٢٠٠٨م)؛ حيث تتناول الاتفاقية الأولى وضع وأنشطة القوات الأمريكية المحتلة حتى موعد انسحابها في أواخر شهر ديسمبر عام ٢٠١١م. فيما حملت الاتفاقية الثانية عنوانًا طنانًا، فقد أطلق عليها (اتفاق الإطار الاستراتيجي للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق). وتشمل هذه الاتفاقية بنودًا تتناول التعاون بين البلدين في الأمور الاقتصادية والاستثمارية والعلمية والثقافية ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى الجوانب الدفاعية والأمنية.

فإذا كانت الولايات المتحدة قد وقَّعت بالفعل اتفاقيات مع العراق تضمن تعاونه ربما لعقود طويلة، فما هو سر اهتمام أمريكا بمستقبل وشكل الحكومة الجديدة في العراق؟

(٢) جاءت هذه الإجابة عن هذا التساؤل في مقال لها بجريدة (الواشنطن بوست) بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠م.

(١) مجموعة الأزمات، مقرها في بروكسل، وقد أصدرت التقرير بتاريخ (٢٠١٠/٢/٢٥).

(١) آلية اتخاذ القرار فيها ستكون في الغالب بالتوافق، وهذا التوافق غالباً ما سيكون على حساب مصلحة البلد وأهله.

(٢) قرارات الحكومة ستكون خاضعة للتدخلات الخارجية؛ لأن هذه الحكومة ستعرضها عقبات كثيرة ستضطرها إلى الرجوع إلى الجهتين المهيمنتين على الشأن العراقي في هذه المرحلة، وهما: أمريكا وإيران.

(٣) لا يستطيع أي طرف يدعي أنه وطني، وأنه جاء من أجل حل مشاكل العراق، وتأمين الأمن والاستقرار والعيش المناسب لأبناء الشعب العراقي.. لا يستطيع تقديم شيء يُذكر؛ لأنه سيصطدم بتوجهات الآخرين الذين لا يريدون للعراق أمناً واستقراراً وتعايشاً سلمياً حقيقياً.

وخلاصة القول: إنَّ الانتخابات وما سيسفر عنها من حكومة لا يمكن أن تؤدي إلى تغيير الأوضاع في العراق، بل ستسهم في تأزيمها وتعميقها أكثر من أي وقت مضى.

معلومات إضافية

بقية القوائم والائتلافات المشاركة في الانتخابات العراقية ٢٠١٠م

اتحاد الشعب:

يلتف هذا الائتلاف - الذي يرأسه حميد مجيد موسى - حول الحزب الشيوعي العراقي، وينضم إليه عدد من الكيانات والأحزاب الصغيرة مثل الحزب الوطني الديمقراطي الأول جناح هديب الحاج حمود، وقائمة كلدو آشور الديمقراطية بجانب عدد من الشخصيات المستقلة.

قدم الائتلاف قائمة انتخابية تضم ٢٧٥ مرشحاً. وتضم في عضويتها شيوعيين وديمقراطيين يساريين ومستقلين وشخصيات اجتماعية وأدبية ورؤساء عشائر.

ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر:

ينشط هذا الائتلاف في المحافظات الجنوبية، وهو تجمع لعدد من الأحزاب والحركات والشخصيات (جميعها غير ممثلة في البرلمان السابق)، ويرأسه كاظم البديري. يشير برنامجه السياسي إلى أن أول أهدافه «العمل من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقلال التام بإجراء المصالحة الوطنية بين جميع أبناء الشعب، وإبراز دور العناصر العراقية المخلصة. فضلاً عن إبعاد تأثير الجهات الضاغطة على مصادر صنع القرار السياسي والإداري مثل (المؤسسات الدينية - الجهات الحزبية - الرأسمالية).

ومن أبرز مكوناته: تجمع كفاءات أكاديمية، العمل والإنقاذ الوطني، حزب الولاء الإسلامي.

ائتلاف عشتار الديمقراطي:

ائتلاف يضم عدداً من الكيانات والأحزاب التي تمثل نصارى العراق ويرأسه عمانوئيل خوشابا، يركز الائتلاف في برنامجه على وحدة (الشعب الكلداني السرياني الآشوري)، أبرز مكوناته: المنبر الديمقراطي الكلداني، حزب بيت النهرين الديمقراطي، الحزب الوطني الآشوري.

ائتلاف الإرادة والتغيير:

ائتلاف شكله الشيخ محمود دحام مجهم، وهو شخصية عشائرية من محافظة الأنبار، يرفع الائتلاف شعارات وحدة العراق وسيادته الكاملة، وإعادة صياغة الدستور ليكون معبراً عن إرادة ووحدة العراقيين كافة، ومعالجة آثار المحاصصة الطائفية والعرقية.

وتشير أدبيات الائتلاف إلى أنه يمثل نخبة من قوى وكيانات وشخصيات شبابية وعشائرية واجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني، ومنظمات لحقوق الإنسان، وتجمعات نسوية وطلابية، ويقدر عددها بـ ٥٠ كياناً، وأبرز مكوناته: تجمع الإرادة والبناء، تجمع أمل العراق المستقل، تجمع العراق الجديد.

تحالف الوحدة الوطنية:

نشأ التحالف من اتفاق «تجمع الوحدة الوطنية» الذي يتزعمه نهر عبد الكريم، وهو ابن أحد شيوخ الطرق

الصوفية في العراق (الطريقة الكسنزانية) و«مجلس الحوار الوطني» الذي يتزعمه خلف العليان، وعدد من الكيانات السياسية مثل: الكتلة الوطنية الأصيلة /أصلاء، منظمة أنصار الرسالة، جبهة الولاء للعراق، بجانب عدد من الشخصيات العشائرية. يشير البيان التأسيسي للتحالف إلى أنه : «يشمل شرائح وأطيافاً واسعة من الشعب العراقي، ويبتعد عن كل التوجهات والمحاصصات الطائفية التي بنيت في المرحلة الماضية .»

تحالف القوى العراقية:

تحالف من شخصيات عشائرية ورجال أعمال أنشأه «مصدق ريكان الكعود» وهو شخصية عشائرية في محافظة الأنبار، يرفع شعارات عامة عن تجنب المحاصصة الطائفية والمذهبية.

أبرز المكونات: تجمع القوى العراقية، جبهة الاعتدال الوطني، المجلس السياسي الوطني، حركة صحوة بلاد الرافدين.

المصدر: خارطة الائتلافات والتحالفات في الانتخابات العراقية، هيئة الإذاعة البريطانية BBC، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2010/03/100305_sj_iraq_coalitions_tc2.shtml

الأهداف التي تسعى دول الخليج إلى تحقيقها في العراق:

إن المشهد السياسي العراقي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠م وظهور النتائج النهائية يطرح أمام دول مجلس التعاون الخليجي متطلبات تسعى إلى تحقيقها في العراق، وتأمل أن تتوافق مع مصالحها وسياساتها في المنطقة عامة وفي العراق خاصة وهي بالشكل الآتي:

(١) تشكيل حكومة عراقية وطنية شاملة، لا تستثني فئة أو طائفة، بغض النظر عن التوجهات. والذي يبدو أنَّ الكتلة السياسية الأقرب لهذا الطرح بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هي القائمة العراقية.

(٢) الانفتاح من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للحوار مع مختلف القوى العراقية السياسية الفائزة في الانتخابات ٢٠١٠م ومنها ما جرى مع أعضاء من الهيئة السياسية للتيار الصدري في الرياض مع الأمير سعود الفيصل. وكذلك استقبال العاهل السعودي لعمار الحكيم، وجلال طلباني، ومسعود برزاني. ثم زيارات قيادات القائمة العراقية طارق الهاشمي ورافع العيساوي وإياد علاوي الى الدوحة، والمنامة، وأبوظبي، والرياض، وزيارة قيادة الائتلاف الوطني العراقي برئاسة عادل عبد المهدي إلى الكويت.

(٣) تشدد دول مجلس التعاون الخليجي على أن تكون (المصالحة الوطنية) أساس برنامج الحكومة العراقية المقبلة من أجل تخفيف الاحتقان السياسي والطائفي، وإعطاء الفرصة للعرب السنة في استعادة دورهم في العملية السياسية والمؤسسات الحكومية والرسمية.

(٤) تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم السماح للنفوذ الإيراني بأن يزداد ويتوسع في العراق، داخل أجهزة الحكومة العراقية المقبلة الأمنية، والسياسية، وأن تكون علاقات العراق مع إيران قائمة على أساس المصالح والاحترام المتبادل.

(٥) تهدف دول الخليج إلى الاطمئنان على وضع الحكومة العراقية خلال السنوات الأربع المقبلة، مع تأكيد إدارة الرئيس الأمريكي أوباما على موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق منتصف عام ٢٠١١م، وضرورة الاطمئنان على عدم حصول فراغ سياسي وأمني في العراق يولد حالة الفوضى والعنف الطائفي، مما يؤثر على الاستقرار والأمن الخليجي.

(٦) ترسيخ مبدأ الديمقراطية في العملية السياسية في العراق، والتحوّل من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الديمقراطية، خوفاً من عودة شبخ الدكتاتورية من جديد، مما يهدد استقرار دول المنطقة عموماً، ومنطقة الخليج خصوصاً.

(٧) التعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في إقامة حكومة عراقية منفتحة على العرب والعالم في السياسة الخارجية، وتؤدي الالتزامات الدولية للعراق تجاه الكويت؛ لاستكمال غلق هذا الملف بأبعاده المالية والسياسية والإنسانية، وخاصة البند السابع من الميثاق الدولي.

المصدر: مفيد الزيدي، دول مجلس التعاون الخليجي وعراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠م، ٩ مايو ٢٠١٠م على الرابط:

<http://www.gulfinthemedial.com/index.php?m=araa&id=2740&lang=ar&PHPSESSID=062>

حقائق استعادة عافية العراق:

ثمة جملة من الحقائق التي تسهم بشكل ملحوظ في نهضة العراق، مما يصلح أن يكون خطأ للشروع في مّدّ جسور الثقة بين العراقيين، ومعرفة من يقف مع شعبه واستقلاله وسيادته، ومن يسير في مشروع آخر. وهي كما يلي:

(١) إنّ العلة الأساسية في قضية العراق تكمن في الاحتلال ومشروعه السياسي، واتفاق جميع العراقيين المخلصين على هذه الحقيقة بدون موارد هو مفتاح الحل، والآلية في تفعيل إنهاء ملف الاحتلال هي الشروع في الاتفاق مع فصائل المقاومة والقوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال على جدولة انسحابه ضمن حزمة المطالب السياسية الأخرى.

(٢) المقاومة العراقية الوطنية رد فعل طبيعي مشروع على فعل غير مشروع، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل ويغزو أجنبي إقليم شعب أو جزءاً منه، ولولا الاحتلال ما عرفنا المقاومة. فهي تمثل شرف وإرادة الشعب العراقي وتعدّ حقاً مكفولاً قانوناً وشرعاً وأخلاقاً، ويجب على جميع الأطراف الاعتراف بها صراحة وتمييزها عن الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء.

(٣) تشكيل لجنة عراقية مستقلة ومحيدة بإشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإعادة النظر في الدستور الذي جرى إعداده في ظل وإشراف قوات الاحتلال خلافاً لقواعد القانون.

(٤) حلّت قوات الاحتلال الغازية -بقرارها المرقم (٢) يوم (٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣م) الساري المفعول- الجيش الوطني العراقي، واستعانت عوضاً عنه بقوات غير رسمية شكلت امتداداً للميليشيات والعصابات التي قدمت مع قوات الاحتلال وتعمل تحت إشرافه. كما أنها تدين بالولاء لأحزابها وطوائفها وقومياتها وليس للعراق. لذا

يتطلب إعادة تنظيم وتشكيل الجيش العراقي ابتداء بقياداته الوطنية بعد استبعاد العناصر المسيئة، وإلغاء كافة الميليشيات المسلحة الطائفية والعرقية واعتبارها خارجة عن القانون، ودعوة المواليين لكل عراقي أتم الثامنة عشر لخدمة العلم لمدة سنة واحدة بغض النظر عن الدين أو المذهب أو القومية.

(5) الإقرار بالحقوق القومية والثقافية لكافة مكونات الشعب العراقي، وبضرورة التوزيع العادل للثروات وفق خطط مدروسة للمشاريع الخدمية والاستراتيجية بما يضمن نموًا وازدهارًا اقتصاديًا وحضاريًا متوازنًا في عموم العراق دون تمييز، كذلك تقاسم الصلاحيات بين المركز والمحافظات بما لا يجرئ سيادة العراق أو يمس وحدته أرضًا وشعبًا، والتأكيد على أن العراقيين مواطنون متساوون أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين.

(6) إطلاق سراح عشرات الآلاف من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وسجون السلطة، وتشكيل لجان دولية بإشراف الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحقهم، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتعويضهم ماديًا ومعنويًا.

(7) تشكيل لجنة قضائية عراقية دولية لمطالبة دول العدوان التي شاركت في غزو واحتلال العراق بدفع تعويضات عن كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالشعب العراقي، وتقديم هذه الدول الاعتذار إلى الشعب العراقي، وملاحقة مجرمي الحرب الذين قادوها وقاموا بتأجيلها تحت حجج باطلة بوصفهم مجرمي حرب.

المصدر:

د. خالد المعيني، وهم المصالحة.. وحقائق العراق السبع، ٢٦ مارس ٢٠٠٩م، الجزيرة نت، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDCB9361-226E-44BD-B8A9-B4F2A4E0C592.htm>

الصوفية بين الاستقطاب السياسي والتوظيف الخارجي



محمد مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

انتبه الغرب منذ بداية صدامه مع الإسلام في العصر الحديث إلى الدور الصوفي في تخريب العالم الإسلامي، وعلى وجه التحديد منذ الحملة الفرنسية على مصر وجيش الاستشراق الذي صاحبها، واستمر التعاون بين قوى الاستعمار والطرق الصوفية في كل مكان تقريباً محلاً لاستهداف الإسلام، حيث أدرك الغرب أن ذخيرته في الصراع الدائم مع الإسلام تتمثل في الإعلاء من شأن الصوفية.

وقد كان للصوفية دائماً موقفاً يميل للغزاة والمستعمرين، فهم دائماً يميلون إلى الانعزال عن الواقع السياسي، كما شهدت عدة مواقف على مدار التاريخ توظيف الغزاة والحكام للصوفية لإرضاخ الشعوب.

وقد سيطرت الصوفية لفترات طويلة على بقاع عديدة من العالم الإسلامي، وكانت تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الانحراف والشطط عن منهج أهل السنة والجماعة؛ ولذلك كانت أداة في يد الغزاة، ولم تعمل على مجاهدتهم؛ إلا الفئات القليلة من الصوفية المنتمية للتصوف اسماً فقط، ولكنها كانت عاملة و متمسكة بمنهج أهل السنة والجماعة، كحركة الإمام شامل، والحركة السنوسية الليبية، والمجاهدين الديوبنديين الأفغان.

كما يلاحظ وجود علاقة بين الصوفية والنظم الحاكمة، وقد قامت الكثير من النظم الحاكمة بتوظيف أئمة الصوفية لدفع مريديهم إلى الانصياع الكامل للحكام، مهما بدا في سلوكهم من مظالم ومخالفات، ومن ثم فقد وجد الحكام على امتداد التاريخ في الصوفية خير معين لهم على تخدير الشعوب والاستبداد.

ولأن الإسلام الحقيقي هو الإسلام الشمولي فلا بد أن ذلك يمثل خطراً على الغرب وعلى الصوفية على السواء، وذلك هو ما فطن إليه الفريقان، وأشارا إليه بكل وضوح؛ ما دفعهما إلى التحالف سوياً في مواجهة ما يسمى بالإسلام السياسي.

ولأن التصوف ينزع إلى البعد عن الدنيا، والإغراق في الغيبات؛ فإنه يتناقض بذلك مع الإسلام السني الشمولي الذي يربط الدنيا بالآخرة، ويوجه الحياة عامة بقواعده وأحكامه، ومن ثم فإن الصوفية تمثل حليفاً فكرياً للغرب مضاداً للإسلام السني المجاهد، فضلاً عن كونها حليفاً سياسياً.

وقد تم عقد كثير من المؤتمرات وإعداد المخططات والتقارير، والانتهاه من كل ذلك إلى برامج محددة ومعلنة يتم العمل بها لدعم الصوفية، والعمل على نشرها في أرجاء العالم الإسلامي.

الصوفية بين الاستقطاب السياسي والتوظيف الخارجي



محمد مبروك

مفكر إسلامي

تمهيد:

مما لا شك فيه أن الصراع بين الغرب والإسلام هو صراع قديم، وإن أقصى ما فعله الحادي عشر من سبتمبر هو تأجيج الصراع وليس استحداثه^(١)، ومن ثم فقد انتبه الغربيون منذ بداية الصدام في العصر الحديث إلى الدور الصوفي في تخريب منظومة القيم والمفاهيم في العالم الإسلامي، وعلى وجه التحديد منذ الحملة الفرنسية على مصر وجيش الاستشراق الذي صاحبها، بل إن نابليون نفسه كان أول من احتفى بالمتصوفة، وشارك في موالدهم، واستمر التعاون بين قوى الاستعمار والطرق الصوفية في كل مكان تقريباً محلاً لاستهداف الإسلام؛ حيث أدرك الغرب أن ذخيرته في الصراع الدائم مع الإسلام تتمثل في الإعلاء من شأن الصوفية، ومن ثم نتج عن كل ما سبق كما يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري: «أنه من أكثر الكتب انتشاراً الآن في الغرب مؤلفات محيي الدين ابن عربي وأشعار جلال الدين الرومي»^(٢).

إلا أن الأمر بعد الحادي عشر من سبتمبر غداً أكثر وضوحاً وتحديداً؛ فقد كان الانحياز الغربي السابق هو انحياز لأحد التيارات المنسوبة للإسلام، دون أن يعني ذلك العداء للسافر لمختلف التيارات الأخرى، أما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وانسجاماً مع اختزال بوش للصراع بين الغرب والإسلام «إما معنا أو علينا»؛ فقد غدا الانحياز الغربي للصوفية ليس مجرد انحياز، وإنما تحالف استراتيجي في مقابل الإسلام السني تحديداً بكافة تياراته التي يتم اختزالها جميعاً في كلمة «الوهابية»، والتي يتم استخدامها كمرادف لكلمة «الإرهاب».

أولاً: الصوفية وتطورها التاريخي:

ما هي الصوفية؟

اختلفت الآراء في أصل اشتقاق كلمة التصوف اختلافاً كبيراً بما في ذلك آراء أئمة التصوف أنفسهم، وأشهر الآراء أنها تنسب إلى الصفاء، أو لبس الصوف، أو أهل الصفة، أو كلمة (صوفيا) اليونانية بمعنى الحقيقة.

«ولا يقل اختلاف الصوفية في تعريف التصوف عن اختلافهم في أصله واشتقاقه، بل ازدادوا تعارضاً وتناقضاً فيه كثيراً، ولقد ذكر الصوفي الفارسي قطب الدين أبو المظفر منصور بن أردشير السنجي المروزي المتوفى سنة ٤٩١هـ أكثر من عشرين تعريفاً.. أما القشيري فقد نقل في رسالته أكثر من خمسين تعريفاً

(١) راجع محمد إبراهيم مبروك: الإسلام والغرب الأمريكي: نظرية في تفسير الصراع.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢.

عن الصوفية المتقدمين.. كما ذكر المستشرق نيكلسون ثمانية وسبعين تعريفاً»^(١).

وأياً ما كان الخلاف حول اشتقاق التصوف أو تعريفه «فلا شك أن التصوف منهج نشأ قبل الإسلام فكراً وسلوكاً وعقيدة، وأنه كان في كل الأمم والديانات، وخاصة في البرهمية الهندوسية، والفلسفة الإشراقية اليونانية، والمجوسية والفارسية»^(٢).

التطور الفكري والتاريخي للتصوف:

لقد أدرك أئمة الإسلام الأوائل أن من أسس الإيمان: العلم واليقين بأن الهدى هو هدى الله الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد سواه، وأنه مهما بدا الأمر أمر تقوى وشدة خوف من الله، ولا يتبع في ذلك طريق محمد صلى الله عليه وسلم؛ فذلك باب من أبواب الضلال لا شك فيه.

ولقد كانت الشطحات الصوفية تمضي دونما اتجاه، ولا ينتظمها منهج معين؛ حتى جاء الحكيم الترمذي فقعد لها القواعد، ووضع لها التصور النظري الشامل الذي يستمد مقوماته من المبالغة: المبالغة في مفهوم الحب.. المبالغة في مفهوم الزهد في الدنيا.. المبالغة في مفهوم الولاية بوجه عام، ماضياً في كل ذلك على غير طريق محمد صلى الله عليه وسلم، ومستعيناً في تبرير منهجه بالعديد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي كثيراً ما تشتمل عليها كتبه. انظر مثلاً قول الحكيم: «فكل عامل قصد بعمله إلى أن يكتسب لنفسه ثواباً مما أعده الله له في الجنة، أو يعده لنفسه جنة مما أوعده الله من عقابه؛ فقد اتخذ

لنفسه دون الله عُدَّةً وملتقاً، فُوكل إلى ما أعده لنفسه وتعلق به»^(٣) انظر هذا في مقابل قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وكأنه يوجه اللوم على نفس الأمور التي يوجه الله تعالى عليها شاءه.

ويعد أن بلغ الشطح الصوفي مداه مع أمثال الحلاج والسهورودي، وادعاء الفناء والحلول والاتحاد؛ تهيأ الأمر لطور حديد من الانحراف الصوفي يمثل انعتاقاً كاملاً من كل عقائد الإسلام، بل وبناء تصور اعتقادي جديد لا علاقة له بالإسلام، وذلك مع المدعو محيي

الدين ابن عربي صاحب نظرية وحدة الوجود بين الله والعالم؛ حيث يقول في كتابه (فصوص الحكم): «ولولا سريان الحق في الموجودات بالصورة ما كان للعالم وجود»^(٤).

لا شك أن التصوف منهج نشأ قبل الإسلام فكراً وسلوكاً وعقيدة، وأنه كان في كل الأمم والديانات، وخاصة في البرهمية الهندوسية والفلسفة الإشراقية اليونانية والمجوسية والفارسية.

والذي بعد أن ادعى أنه خاتم الأولياء، زعم أن مكانة خاتم الأولياء أعلى من مكانة خاتم الأنبياء؛ وذلك «لأن الرسالة والنبوة -أعني نبوة التشريع ورسالته- تنقطعان، والولاية لا تنقطع أبداً»^(٥).

وتلقف من بعده هذا الهذيان كل مجنون زنديق، اتخذ إلهه هواه؛ فذهب إلى وحدة الوجود، وادعى أنه هو أو غيره خاتم الأولياء، وقطب الأقطاب، مثل ابن سبعين والتلمساني أو ادعى له مثل المزعوم السيد البدوي.

أما الطور الأخير من أطوار الصوفية فهو طور الدجالين -أو الدجاجلة على حد وصف بعض أئمة أهل السنة والجماعة المعاصرين لهم- وهم أولئك الذين استغلوا جهل الناس بالدين في العصور المتأخرة لبلاد الإسلام التي دهمها الغزاة من كل جانب؛ فاستعبدوا الناس وركبوا رقابهم، ونهبوا أموالهم، وأعانوا غزاة

(١) إحسان إلهي ظهير، التصوف: المنشأ والمصادر، إدارة ترجمان السنّة، لاهور، باكستان، ص ٥٢.

(٢) د. عبد الرحمن عبد الخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، ص ٣٢.

(٣) مكر النفس: نقلاً عن عبد الفتاح بركة، الحكيم الترمذي: ص ٨٢.

(٤) فصوص الحكم بشرح القاشاني: ص ٢٩، ط الحلبي.

(٥) المرجع السابق: ص ٢٩٥.

كلاهما واحد، ولكن الأهم من ذلك أنه يقدم كذلك تبريراً نظرياً لمداهنة الأقوى بشكل مستمر، ويقول عبد الوهاب الشعراني في البحر المورود: «أخذ علينا العهد لا نذري من رفعه الله علينا من الأكابر في دين ودينا؛ أدباً مع الله تعالى، وما رفعهم علينا إلا لحكمة بالغة»^(٤).

فأين ما يقوله هنا من الأدب مع الله، وإنما هو مجرد تسويق زائف لنفاق الأقوى على الدوام.

ويقول أيضاً في لطائف المنن: «مما من الله تبارك وتعالى به عليّ: حفظي للأدب مع السلطان ونوابه؛ فلا أعترض عليهم في فعل ما هو من ملازمهم عادة، بل أبتكر لهم المحامل الحسنة في الشريعة والأجوبة المسكنة، فحتي لو جاء ملوك الفرنج إلى بلادنا، فقام مماليك السلطان بخدمتهم وأركبهم الخيل، وطرقوا لهم الطريق؛ لا أعترض، بل أحمل ذلك على محامل صحيحة في الشرع.. فإن الولاة أتم نظراً منا بيقين، ولذلك ملكهم الله تعالى وحكمهم فينا»^(٥).

فهل رأيتم نفاقاً وتصريحاً باللعب بالشريعة أكثر من هذا؟!

ويقول التيجاني في رسالة إلى أهل فاس: «وسلموا للعامة وولاة الأمر ما أقامهم الله فيه من غير تعرض لمنافرة أو تبغيض أو تنكير، فإن الله هو الذي أقام خلقه فيما أراد، ولا قدرة لأحد أن يخرج أحد الخلق عما أقامه الله فيه»^(٦).

توظيف الغزاة والحكام للصوفية لإرضاخ الشعوب:

لعل أفضل ما يستهل به الحديث عن العلاقة بين الصوفية والغزاة بوجه عام، هو ما حكاه الزعيم مصطفى كامل عن رجل فرنسي ادعى الإسلام في

البلاد، ولعل الطريقة التيجانية خير مثل يُضرب في هذا الصدد؛ حيث يزعم مريدو التيجاني أن فضل قراءة ورده (صلاة الفاتح لما أغلق) أن «المرّة الواحدة من صلاة الفاتح تعدل كل تسبيح وقع في الكون، وكل ذكر، وكل دعاء كبير أو صغير، وتعدّل تلاوة القرآن ستة آلاف مرّة»^(١).

والخلاصة في هؤلاء هي ما قاله فيهم المجاهد الكبير والإمام المجدد البشير الإبراهيمي: «وبالجملّة.. فهذا الطراز الطُّرقيّ الذي أدركناه من آباء وأبناء يجمعهم قولك: (طلاب دنيا وعباد شهوات)»^(٢).

ثانياً: موقف الصوفية التاريخي من الغزاة والاستعمار

الانعزال عن الواقع السياسي كموقف مبدئي للصوفية:

بدأت الصوفية كما أشرنا كتوجه حقيقي مبالغ فيه في الانعزال عن الدنيا، ثم ادعاءات ابن عربي ومن تلاه، المهم أنها في الحالتين بدت بعيدة عن الاهتمام بالأمور الدنيوية، والسياسية منها على وجه الخصوص، يقول ابن عربي في فتوحاته: «ومن اتسع في علم التوحيد ولم يلزم الأدب الشرعي فلن يغضب لله ولا لنفسه، فإن التوحيد يمنعه من الغضب؛ لأنه في نظره ما ثم من يغضب عليه لأحدية العين عنده في جميع الأفعال المنسوبة إلى العالم؛ إذ لو كان عنده مغضوب عليه لم يكن توحيداً، فإن موجب الغضب إنما هو الفعل، ولا فاعل إلا الله»^(٣).

وحقاً ما يقوله ابن عربي مع مذهب وحدة الوجود؛ فليس ثم معتدي ومعتدى عليه؛ لأن المعتدي والمعتدى عليه

(١) نقلاً عن الإمام محمد بن تقي المغربي، الهدية الهادية إلى الطريقة التيجانية: ص ٢٧.

(٢) البشير الإبراهيمي، الطرق الصوفية، مكتبة الرضوان، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ٥٨.

(٣) نقلاً عن: محمد بن عبد الله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، موقع الصوفية، ٢٠٠٨م، ص ٨٢.

(٤) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق: ص ٨٢ - ٨٣.

وذكرت أن أحمد التيجاني قد تزوجها على يد الكردينال «لافيجري» على حسب الطقوس المسيحية، وبقيت أوريلي على كاثوليكيته، ولما توفي عنها زوجها خلفه عليها وعلى السادة التيجانية أخوه علي، فأطلق عليها لقب (زوجة السيدين)». (٥)

وقد كافتها السلطات الفرنسية مقابل ما قدمته من خدمات بوسام جوقة الشرف، وقالت عنها في براءة التوجيه: «إن هذه السيدة قد أدارت الزاوية التيجانية إدارة حسنة كما تحب فرنسا وترضى، وسأقت إلينا جنوداً مجندة من أحباب هذه الطريقة ومريديها، يجاهدون في سبيل فرنسا كأنهم بنيان مرصوص». (٦)

يقول محمد كرد علي في مذكراته: «العجيب ألا يطلع بسر الطرق الصوفية ولا يفهم كتب القوم إلا الجهلة المتعبدون على نحو ما نرى في الطريقتين اللتين جاءت إحداهما - وهى القادرية - من الشرق، وكانت اختراعاً إنجليزياً صرفاً، وجاءت الأخرى من الغرب وهى بضاعة فرنسية محضة». (٧)

وقد نقل الكلام عبد الرحمن الجيلالي صاحب كتاب تاريخ الجزائر العام مستكراً - وهو صوفي المشرب- ثم علق قائلاً: «ولعل كرد يقصد من قوله: أولئك المعروفين، بمن جاءوا أخيراً من مدعي المشيخة الذين تزعموا هاتين الطريقتين اللتين أشار إليهما كرد علي، وكانوا فعلاً عملاء متعاونين لمصلحة الإنكليزي والفرنسي، فإن كان هكذا فنعم إذن».

ويقول محمد فهر شقفة: «ونرى واجبنا؛ خدمة للحقيقة والتاريخ، أن نذكر أن الحكومة الفرنسية في زمن الانتداب على سورية حاولت نشر هذه الطريقة - التيجانية -، واستأجرت بعض الشيوخ لهذه المهمة، فقدمت لهم المال والمكان لتنشئة جيل يميل إلى فرنسا؛ لكن مجاهدي المغرب لفتوا انتباه المخلصين من أهل

تونس، ثم جاور أحد الأضرحة، وظل يتقرب منه حتى صار سادته؛ ولما أرادت فرنسا غزو تونس واحتلالها؛ استعد أهلها للقتال، وذهبوا إلى ذلك الضريح ليستمدوا منه البركة، وهنا قال السادن: «دعوني حتى أستشير الشيخ؛ فدخل ثم خرج فقال: «إن مولانا يقول لكم: إن الفرنسيين قضاء وقدر، ويجب عليكم التسليم للقضاء والقدر» فصدّ الناس عن الجهاد، واحتلت فرنسا تونس» (١)، فالموقف الصوفي الذي ذكرناه سابقاً من الغزاة والحكام- وهو الذي يتلاءم مع حقيقة الفكر الصوفي ذاته - يصنع هذه العلاقة الطردية بين معدل التعمق في الفكر الصوفي ومعدل الاستسلام للغزاة والمستعمرين، ولهذا يقول الحاكم الفرنسي في الجزائر: «إن الحكومة الفرنسية تعظم زاوية من زوايا الطرق، أكثر من تعظيمها لثكنة جنودها وقوادها، وإن الذي يحارب الطرق إنما يحارب فرنسا!». (٢)

ويقول الشيخ إحسان إلهي ظهير -رحمه الله- في كتابه البريلوية وهى إحدى الطرق الصوفية بالهند: «إن الباحث والقارئ يندهش ويتحير عندما يرى أنه لم تقم حركة في شبه القارة لمواجهة الاستعمار إلا وخالفها البريلوي، وكفّر زعماءها». (٣)

وفى عام (١٨٧٠م) حمل أحمد التيجاني شكر الجزائريين للفرنسيين! وبرهن على ارتباطه بفرنسا، فتزوج أوريلي بيكار، وفضلها تحولت منطقة كوردان من أرض صحراوية إلى قصر منيف رائع، وهو أول مسلم جزائري يتزوج بأجنبية. (٤)

ومما يذكر أن مدام أوريلي بيكار قد أصدرت كتاباً بعنوان (أميرة الرمال)، تعني نفسها، ملأته بالمثالب والمطاعن على الزاوية التيجانية، ومسلمي الجزائر،

(١) د. أحمد شكري، الدعم الأمريكي للصوفية، موقع صوت السلف، انظر الرابط:

<http://www.yasserborhami.com/article.php?a=1625>

(٢) أنور الجندي، الفكر والثقافة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، (ص: ٥١، ٥٢).

(٣) نقلاً عن محمد بن عبد الله المقدي، مرجع سابق: ص ٩١.

(٤) الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا (ص: ٥٢).

(٥) المصدر السابق (ص: ٥٢).

(٦) التيجانية (ص: ٦١).

(٧) التيجانية (ص: ٦٢).

مصلاه، بل كان كَثَّ اللحية متبعاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، أما أنه سَمَّى مقاتليه بالمريدين؛ فإنما فعل ذلك بغية اختراع اسم يجمعهم حوله كما يجتمع مريدو الصوفية حول شيخهم؛ تشبيهاً لتنظيمه وحركته بالتنظيم الصوفي»^(٢).

أما بالنسبة للحركة السنوسية فيقول عنها الدكتور صلاح العقبي: «الطريقة السنوسية طريقة إصلاحية تجديدية تأثر مؤسسها بالحركة الوهابية لصاحبها محمد بن عبد الوهاب قدس الله روحه، وتهدف السنوسية - فيما تهدف إليه - إلى نشر الإسلام وإصلاح عقيدته مما علق به من أنواع البدع والضلالات»^(٣).

أما الديوبندية فقد نشأت كمدرسة مستقلة عن السيطرة الاستعمارية على التعليم في ربوع الهند أواخر القرن التاسع عشر، وكان الفكر الصوفي مازال هو الفكر السائد هناك منذ عصر التدهور الحضاري الإسلامي، ولكن الكثير من علماء هذه المدرسة أخذوا على عاتقهم تخليص هذه المدرسة من الضلالات والبدع، والالتزام بالكتاب والسنة، وهو الأمر الجاري العمل به حتى الآن، والخلاصة مما سبق أن الصوفية سيطرت لفترات طويلة على بقاع عديدة في أنحاء العالم الإسلامي، وكانت تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الانحراف والشطط أو الاقتراب من منهج السنة النبوية، ولأن أغلب حالها الشطط فقد كانت غالباً ما تكون أداة في يد الغزاة ولم تعمل على مجاهدتهم إلا الفئات التي اقتربت كثيراً من منهج أهل السنة والجماعة.

(٢) الفروق بين أهل السنة والصوفية: ص ٤٩٩.

(٣) د. صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية بالجزائر... تاريخها ونشاطها، دار البراق، ٢٠٠٢م: ص ١٩٤.

البلاد إلى خطر الطريقة التيجانية، وأنها فرنسية استعمارية تتستر بالدين، فهبت دمشق عن بكرة أبيها في مظاهرات صاخبة»^(١).

بعض الاستثناءات التاريخية في قيام الصوفية بجهاد الغزاة، وتفسير ذلك:

إقراراً للحق فلا بد من الاعتراف بأنه مع هذا الموقف الصوفي المخزي من العمالة مع الغزاة على امتداد التاريخ؛ فإن هناك بعض الحالات الاستثنائية التي وقف فيها بعض قادة الصوفية في مواجهة الغزاة، وقاموا بمحاربتهم، والمثال على ذلك حركة الإمام شامل، عندما قاد الجهاد القوقازي ضد

القيصرية الروسية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

وكذلك الحركة السنوسية الليبية في أوائل القرن العشرين، وخصوصاً المجاهد الكبير الشيخ عمر المختار وكذلك المجاهدين الديوبنديين الأفغان في مواجهة الإنجليز أواخر القرن التاسع عشر، والروس أواخر القرن العشرين والأمريكان في أوائل القرن الحالي.

ولكي تتضح الصورة لا بد أن نذكر أنه بالرغم من انتماء الإمام شامل للطريقة النقشبندية، وأنه كان يسمى أتباعه بالمريدين؛ فإن ذلك يكاد يكون صورة تقليدية للتدين في بقاع عديدة من العالم الإسلامي في ذلك العصر، كما أنه «لم يرقم بالأوراد الصوفية المبتدعة المعروفة اليوم، ولم يكن يؤدي رابطة شركية يدعو فيها غير الله، ويتصور فيها صور الشيخ، ولم تكن صورة الشيخ في جيبه - كما تفعل الصوفية اليوم - ولا يعلقها على جداره في

(١) محمد فهد شقفة، التصوف بين الحق والخلق: ص ٢١٧.

ثالثاً: الصوفية والنظم الحاكمة:

حقيقة توظيف النظم الحاكمة للصوفية:

ذكرنا من قبل كيف يوجّه أئمة الصوفية مريديهم بالانصياع الكامل للحكام مهما بدا في سلوكهم من مظالم ومخالفات، ومن ثم فقد وجد الحكام على امتداد التاريخ في الصوفية خير معين لهم على تخدير الشعوب والاستبداد.

وبحسب د. عمار حسن فالصوفية «تعيش في ركاب السلطة، وعلى هذا الأساس فهي ربما تكون جزءاً من الاستبداد؛ بالإضافة لكونها أحد تجليات الدين في التحول إلى فلكلور»^(١).

وفي دراسة بعنوان (عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية الحالة المصرية) يذهب الدكتور جهاد عودة والدكتور عمار حسن إلى أن «هناك تياراً دينياً واسع الانتشار يتعدى في تمدده حدود

الدولة القومية، وهو الطرق الصوفية؛ حيث نجد أن بعض الطرق الصوفية لها أتباع في دول عديدة بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها، لكن سكونية هذا التيار وانسحابه السياسي أو موالاته للحكم في مصر عبر التاريخ، ونهايته في الفلكلور الشعبي أكثر من تفاعله مع الحالة السياسية؛ يُخرجه من المعادلة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية؛ حيث لا تخرج رؤيته في الغالب الأعم عن تلك التي تتبناها الحكومة»^(٢).

ويرى الدكتور عامر النجار: «أنه قد يكون مما ساعد على انتشار الطرق الصوفية في مصر انتشاراً عجيباً، واندفاع عشرات الألوف من

المصريين للانضمام تحت لواء الصوفية؛ ليشغلوا الشعب المصري عن التفكير في أحوال البلاد. فبدلاً من أن يشغل الإنسان المصري بالتفكير في ظروفه الاجتماعية والاقتصادية السيئة، بدلاً من أن يفكر في فقره وبلائه، بدلاً من أن يفكر في طريقة للخلاص من وضعه السيئ بالثورة على الحاكم؛ فإن الحاكم نفسه يعمل على شغل فكره من خلال تشجيعه على الانضمام إلى إحدى الطرق الصوفية، فيجد عالمه وخلصه في رحاب الطرق»^(٣).

والمثال الآخر نستطيع أن نقدمه من اليمن؛ حيث يذكر الدكتور عبد الله هارون رئيس جامعة الأحقاف في حوار له مع صحيفة ٢٦

سبتمبر الرسمية (عدد ١٠٥١، ص ١) أن الصوفية «هي شيء عظيم في تاريخ الأمة احتاجت إليه ومازالت تحتاج إليه»^(٤).

ويصف المرجعية الصوفية باليمن على أنها «تكونت على

اعتبار أن التدين أفضل من العمل السياسي، بمعنى الانفصال عن الصراع السياسي، فتجنب العلماء الدخول في أي صراع منذ ذلك الحين وإلى الآن.

وامتنعوا عن الدخول في الاستقطاب السياسي وهذا جعلهم واسطة مقبولة بين المتصارعين أنفسهم وبين المتصارعين وعامة الشعب، وأسست ثقافة سليمة قائمة على التورع عن الدم، والتورع عن المال، والقائمة على نشر المحبة، وتعظيم قيم السلام والتآلف»^(٥).

وعلى الأسس السابقة فقد حظيت جامعة الأحقاف الصوفية من الحكومة اليمنية بدعم نوعي- حسب

(٣) د. عامر النجار، الطرق الصوفية في مصر.. نشأتها ونظمها وروادها، دار المعارف المصرية.

(٤) التصوف والدور القادم في خدمة الغرب، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=30>

(٥) المرجع السابق.

(١) الحركات الصوفية تعيش في ركاب السلطة، موقع إيلاف: ١٢ أبريل ٢٠١٠م.

(٢) ندوة مناقشة كتاب (التسمية السياسية للطرق الصوفية في مصر): موقع العربية. نت.

بل والسعي من الطرفين للتقارب، فقد خلقت الظروف الملائمة لتتحالف ضد الجماعات أمام الرأي العام، اعتبار الصوفية طرْحاً دينياً له مكانته عند المصريين، بينما هي تحتمي بالنظام ضد ممارسات الجماعات السلفية التي ترى تحريم رفع القباب على القبور، وتحريم الطواف بها وعبادتها، والتي تتعيش الجماعات الصوفية على بثها بين الناس، والتي لولاها لتقوض ركن ركين من أركان التصوف، ومن هنا فقد حرصت السلطة السياسية على حضور الموالد والاحتفالات الصوفية، وكان شيخ مشايخ الطرق الصوفية الراحل أبو الوفا التفتازاني عضواً في الحزب الحاكم ورئيساً لعدة لجان داخل جهاز الدولة، بل وحرص رئيس الدولة السابق بنفسه على الصلاة في مساجد الأولياء، مثل مسجد الحسين بالقاهرة ومسجد السيد البدوي بطنطا.

رابعاً: التوظيف الغربي الأمريكي للصوفية:

نظرة القوى الغربية للتصوف كتوجه مضاد للإسلام السني الحقيقي:

التصوف ينزع كما أشرنا من قبل - سواء كان حقيقة أو ادعاء - إلى البعد عن الدنيا والإغراق في الغيبات؛ ولذلك فهو يتناقض مع الإسلام السني الشمولي الذي يربط الدنيا بالآخرة، ويوجه الحياة عامة بقواعده وأحكامه، ومن ثم فإن الصوفية تمثل حليفاً فكرياً للغرب مضاداً للإسلام السني المجاهد، فضلاً عن كونها حليفاً سياسياً.

تقول فارينا علم -وهي أحد الممثلين للصوفية الموجودين في الغرب-: «من الممكن أن تصبح الصوفية اليوم - بتركيزها على القيم الإسلامية المشتركة، ووضع الأهداف السامية نصب عينها - بمثابة قوة كبيرة مضادة للإسلام المجاهد»^(٤)، وفي رده على

تعبير الدكتور هارون- و«المتمثل في منحنا أراضى استثمارية، كوقفٍ تدرّ على الجامعة دخلاً ما دامت الجامعة تقدم عملاً خيراً لصالح المجتمع، كما وجّه الأخ الرئيس باستيعاب عدد من خريجي كلية الشريعة بالمعهد العالي للقضاء، على اعتبار أنها تمثل الطرح المعتدل القائم على التخصص العلمي والخطاب الديني المعتدل»^(١).

هل ثمة تحالف بين الصوفية والغرب والنظم الحاكمة

في مواجهة ما يسمى الإسلام السياسي؟

لأن الإسلام الحقيقي هو الإسلام الشمولي فلا بد من أن ذلك يمثل خطراً على الغرب وعلى الصوفية على السواء، وذلك هو ما فطن إليه الفريقان، وأشارا إليه بكل وضوح.

يقول الشيخ ساري علي حكمت، الأمين العام للاتحاد الوطني للزوايا بالجزائر: «فتح زاوية يعني غلق سجن»؛ بالنظر إلى الدور المهم الذي تقوم به الزوايا في تربية النشء تربية دينية وعلمية نقية من الانحراف والتشدد، وهو ما يفرقنا عن التفكير السلفي الجهادي «كانوا يهتمونا بالسير وراء السلطة والانصياع لأوامر السلطان، قد يكون ذلك صحيحاً! غير أن تجربة السنوات العشر الأخيرة أثبتت خطر الإسلام الجهادي على مكتسبات الأمة»^(٢).

ويقول سيدي الجيلاني: «إنه من باب الاحتياط، ولقطع الطريق أمام حملة الفكر السلفي الجهادي، يقدم لأجهزة الأمن نسخاً من ملفات الطلبة، الذين يرغبون في الانتساب إلى زاويته حتى يتم تمحيصها والتحقيق فيها»^(٣).

في الفترة الأخيرة في مصر ظهر جلياً تقرب الحكومة من المتصوفة، وتقرب المتصوفة من الحكومة،

(١) المرجع السابق.

(٢) نقلاً من محمد بن عبد الله المقدي: التصوف بين التمكين والمواجهة: ص ٨٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نقلاً عن محمد بن عبد الله المقدي، نقض العُرى.. رؤية في البديل الغربي لتيار السلفي، مجلة البيان، العدد ٢٢٢، ربيع الأول ١٤٢٧ هـ، مارس ٢٠٠٦ م.

المخططات الغربية والأمريكية لدعم الحركات الصوفية لتنفيذ أجندتها في المنطقة:

قلنا من قبل: إن الاستراتيجية السياسية بل والحضارية للغرب عمومًا، وأمريكا على وجه التحديد، غدت تقوم على المعادلة الآتية: التحالف الكامل

مع الصوفية، بما في ذلك الدعم العسكري، في مواجهة الإسلام تحت مسمى الوهابية والتطرف.

وعلى هذه المعادلة السابقة تم عقد المؤتمرات، وإعداد المخططات والتقارير، والانتهاج

من كل ذلك إلى برامج محددة ومعلنة يتم العمل بها على قدم وساق دون اعتبار لأحد، ولقد عبرت عما سبق بوضوح شديد الدكتور هدية ميرا حمدي المدير التنفيذي للمجلس الأمريكي الأعلى في كلمتها في مؤتمر فهم الصوفية الذي عقده مركز نيكسون عام ٢٠٠٤م؛ حيث تقول: «إن الأحداث الخطيرة التي وقعت في القرن العشرين (انهيار الإمبراطورية العثمانية، والحملات الاستعمارية لبعض القوى الغربية، والتراجع العام للحضارة الإسلامية) أدت إلى موجة جديدة من الفكر في العالم الإسلامي، تسعى إلى توحيد المسلمين في قوة سياسية موجهة ضد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأيديولوجية يشار إليها بالوهابية (ويطلق عليها اليوم السلفية)، ووصف السلفية بأنها محاولة لتنقية ممارسات المسلمين حول العالم المتأثرة بالغرب والصوفية وغيرها، وهذه الأيديولوجيات أرجعت فشل المسلمين في مقاومة الاستعمار الغربي إلى أن فساد الاعتقاد يتبعه ما بعده».

«إن نجاح هذه الأصولية المسييسة اعتمد على إنشاء قوة موحدة تكون قادرة على مواجهة الغرب، وكان الحل هو الرجوع إلى القرآن، ومن أجل استكشاف النصوص المقدسة أعادوا تفسير الشريعة الإسلامية

سؤال من صحيفة صنداي استريت تايمز يقول: هل تقول: إن الوهابية هي المصدر الرئيس للإرهاب؟

أجاب هشام القباني النقشبندي: «علموا الطلاب الصوفية؛ حيث يجب أن يتعلم الطلاب كيف يصبحون محبين للسلام، وكيف يصبحون جزءًا من المجتمع

الكبير، فالوهابية تحرض الطلاب على ألا يكونوا جزءًا من المجتمع الكافر، ولكن ينبغي الاندماج والتكامل مع النظام الذي يعيش فيه المرء؛ ففي سنغافورة مثلاً ينبغي أن يكون المرء جزءًا من نظامه الفريد، فلا يستطيع

القول: أنا مسلم وأن الآخر صيني، فكلنا المسلم والصيني مواطنان خاضعان لنظام معين، أما الدين فمسألة بين المرء وبين الرب، هكذا يقول الإسلام، ودعني أقترح عدم استيراد العلماء؛ فهم يأتون من الشرق الأوسط وإفريقيا وهم يحملون عقلية البلاد التي أتوا منها، والرأي عندي هو أن يكون التدريس في الجامعات من المقررات التي يوافق عليها العلماء الحداثيون المعتدلون»^(١).

نظرة القوى الدولية:

أوصى تقرير مؤسسة راند لعام ٢٠٠٧م «أن يُستخدم التيار التقليدي والصوفي في مواجهة الإسلام السلفي، وقد تم تعريف التيار التقليدي في هذا التقرير على أنه التيار الذي يصلي بالمساجد ذات الأضرحة، بخلاف ما تدعو إليه الوهابية، ويميل إلى التمهذب وعدم الاجتهاد والميل نحو التصوف. وأن من مصلحة الغرب إيجاد أرضية تفاهم مشتركة مع التيار الصوفي والتقليدي من أجل التصدي للتيار الإسلامي»^(٢).

(١) محمد بن عبد الله المقدي، الصوفية: ص ٢٢.

(٢) د. باسم خفاجي، المفهوم الأمريكي للاعتدال الإسلامي.. قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مجلة البيان، العدد ٢٢٦، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، أبريل ٢٠٠٧م.

أما شوارتز صاحب كتاب (وجها الإسلام) فيقول في نفس الاتجاه: «من الواضح جداً أن على الأمريكيين أن يتعلموا المزيد عن الصوفية، وأن يتعاملوا مع شيوخها ومريديها، وأن يتعرفوا على ميولها الأساسية... يجب على أعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي في المدن الإسلامية من برشتينا في كوسوفو إلى كشغار في غرب الصين، ومن فاس في المغرب إلى عاصمة إندونيسيا جاكرتا، أن يضعوا الصوفيين المحليين على قائمة زيارتهم الدورية، يجب أن ينتهز الطلاب الأمريكيون ورجال الأعمال وعمال الإغاثة والسائحون فرص التعرف على الصوفيين. الأهم من ذلك أن أي شخص داخل أو خارج الحكومة يشغل موقفاً يسمح له بالتأثير على مناقشة، ورسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؛ يمكنه أن يستفيد من فهم هذا التقليد الفطري من التسامح الإسلامي»^(٤).

البرامج والوسائل والأدوات:

لا تقف الحرب الفكرية على الإسلام من خلال العمل على نشر التصوف عند حدود المخططات، ولكن سريعاً ما تتحول إلى برامج عمل على قدم وساق.

ففي أكتوبر ٢٠٠٢م أُقيم في المغرب بالتعاون مع مؤسسة كونراد الألمانية مؤتمر حول ابن عربي، وفي عام ٢٠٠٣م أُقيم بمكتبة الإسكندرية بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية مؤتمر حول الطريقة الشاذلية لمدة ٤ أيام.

وفي ٢٠٠٤م أُقيمت على مدى عشرين يوماً محاضرات عن الحلاج وابن عربي وابن الفارض، وفي ٢٠٠٤م تم افتتاح أول أكاديمية للصوفية في مصر، وفي ٢٠٠٤م أُقيم في عاصمة مالي المؤتمر العالمي الأول للطرق الصوفية بغرب إفريقيا.

وفي احتفال ذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر من عام ٢٠٠٥م أقامت الجماهيرية الليبية مؤتمراً دولياً بعنوان

بالاعتماد على تفسير حرفي جداً للكتابات الدينية، وكان هذا الحل ناجحاً حقاً»^(١).

إن ما ذكرته هدية ميلا حمدي لا يعدو محض اعتصام المسلمين بالإسلام الحقيقي (السنّي)، فما العيب في هذا؟! ولماذا يتم وصم ذلك من منظور الديمقراطية الأمريكية بالتطرف والإرهاب؟! ويبدو أنه يكفي اتهام المسلمين بـ«التفسير الحرفي للنصوص المقدسة» لكي يتم وصمهم بذلك!

لكن هشام قباني نائب رئيس الطريقة النقشبندية لم يكتف في هذا المؤتمر بهذا التعميم الذي ذكرته الدكتور هدية عن الوهابية، بل أدخل فيها «كل المجموعات المتطرفة الجديدة مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير»^(٢).

والأغرب أنه أثناء المؤتمر تم توزيع دراسة بيانية توضح المذاهب الإسلامية، ذكروا خلالها أن المجموعة السلفية المقصودة تضم (الوهابية - الجماعات الفلسطينية الإرهابية - الجماعات الإسلامية - حزب التحرير - جماعة التبليغ)، ومن الواضح أن ذكر جماعة التبليغ (وهي جماعة لها جذور صوفية) يعني أن المؤتمر يصير على التحالف مع الصوفية المتطرفة فقط، ومواجهة ما دون ذلك.

وفضلاً عن ذلك فقد أراد القباني تجريد السلفية (والتي يقصد بها الإسلام السنّي) من الانتساب إلى السلف الصالح؛ حيث ذهب إلى أنه «ليس ثمة مصطلح في الإسلام اسمه هذا المصطلح، يمكن إطلاقه فقط على القرون الثلاثة الأولى من الإسلام، يُطلق عليهم السلف الصالح، وبعد ذلك لم يستخدم المصطلح حتى عام ١٩٨٠م عندما قال الملك فيصل في افتتاحية مؤتمر ما: «نحن لسنا وهابيين، نحن سلفيون»^(٣).

(١) تقرير: (فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية)، مركز نيكسون، ٢٠٠٤م، ترجمة د. مازن مطبقاني: ص ١٥ - ١٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٤١.

(٣) المرجع السابق: ص ٤١.

(٤) نقلاً عن التصوف والدور القادم في خدمة الغرب، مرجع سابق.

العلاقة بين الصوفية والشعب الأمريكي»^(١). وهكذا تحورت برامج العمل بين الأمريكيين والصوفية بكل هذا الإعلان والصراحة والوضوح.

ومن الطبيعي أن تكون لهذه المخططات والبرامج الغربية لنشر الصوفية أدوات ووسائل تعمل على تحقيقها في الواقع:

ولقد قدمت ميرا حمدي -المدير التنفيذي للمجلس الأمريكي الأعلى- مقترحاتها حول الأدوات والوسائل لتحقيق هذه الأهداف كالتالي:

الأول: القيام بالمحافظة أو إعادة بناء أضرحة الأولياء والمراكز التعليمية المرتبطة بها. فالسلفيون ينكرون فكرة الأولياء، وغالباً ما يهدمون ويحرقون من شأن الأضرحة الموجودة منذ قرون وخاصة في آسيا الوسطى. وإن إعادة بناء هذه الأضرحة والمحافظة عليها سيقوّي التقليد القديم لدى الناس.

الثاني: المحافظة على المخطوطات القديمة، وترجمتها؛ فبعض الشعر العظيم والعلم والمخطوطات الأدبية المهمة تبقى محجوبة بسبب نقص التمويل لمجهودات نشرها وتوزيعها؛ وبمساعدة كهذه يمكن لهذه الوثائق أن تبرهن على نطاق أوسع الأهمية التاريخية لهذه التقاليد الإسلامية.

الثالث: يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في إنشاء مراكز تعليمية وتمويلها، تقوم بالتركيز على التاريخ القديم والحضارة الخاصة بالمنطقة، مع تركيز معين على سوابق التسامح الديني والعرقى. وهذه المراكز يمكن أن تساعد المجتمع في المحافظة على الشباب الذين أصبحوا متدمرين من الفكر الوهابي^(٢).

(١) فهمي هويدي، تتسيق (روحي) مع أمريكا، جريدة الشروق الجديد، ٨ أغسطس ٢٠١٠، انظر الرابط:

<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=279762>

(٢) تقرير (فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٨.

(الطرق الصوفية في إفريقيا.. حاضرها ومستقبلها)، وفي ٢٠٠٥م عُقد في الجزائر مؤتمر عالمي حول التصوف بجانب ضريح «سيدي بومدين شعيب».

ونستطيع أن نسرد حتى وقتنا الحالي عشرات، إن لم يكن مئات المؤتمرات الدولية التي تُقام حول الصوفية بدعم غربي وأمريكي على وجه الخصوص، ولكن المفاجأة الكبرى جاءت مع ما نشرته جريدة الدستور في يوليو ٢٠١٠م.

فقد نشرت الجريدة على صفحتها الأولى «في الوقت الذي كان فيه شيخ الطرق الصوفية بيرم اتفاقاً مع الحكومة ممثلة في مؤسسة الأهرام لمواجهة المد السلفي والفكر الإخواني، قام ١٦ شيخاً من شيوخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ علاء أبو العزائم بعقد اجتماع مع سكرتير السفارة الأمريكية ممثلاً للإدارة الأمريكية في مقر الطريقة العزمية بمنطقة السيدة زينب، استمر الاجتماع لمدة ساعتين، وحضره ممثل لجهاز مباحث أمن الدولة. خلال اللقاء تمت مناقشة التنسيق بين شيوخ الصوفية في مصر وبين الإدارة الأمريكية؛ لنشر الإسلام الصوفي المعتدل بين المسلمين الأمريكيين، اتفق الشيوخ مع ممثل السفارة الأمريكية على أن تستضيف الإدارة الأمريكية على نفقتها (!) شيوخ الصوفية، كما اتفقوا معه على إقامة فعاليات وأنشطة مكثفة لنشر الإسلام الصوفي بين مسلمي أمريكا، وعلى تبادل الزيارات بين الطرفين.

كما تم الاتفاق على اختيار الشيخ علاء أبو العزائم كمنسق بين الصوفية في مصر وبين الإدارة الأمريكية. وقال الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي (الذي لم يذكر الخبر صفته): إن ممثل الإدارة الأمريكية طلب استمرار اللقاءات والتنسيق بين الجانبين. وأكد على أن نموذج الإسلام الصوفي يمثل الإسلام المقبول والمرحب به في أمريكا، لكونه إسلاماً وسطياً ومعتدلاً. وكان الشيخ علاء أبو العزائم - شيخ مشايخ الطرق الصوفية - قد استضاف اللقاء، وأكد فيه على متانة

مقترحات أمريكية لنشر الصوفية

مقترحات «إلن جودلاس»

تشجيع نشر كتابات الصوفيين المحليين وترجمة النصوص الكلاسيكية (من قبل صوفيين محليين) إلى اللغات المحلية المعاصرة وإلى اللغة الإنجليزية.

تشجيع دمج القيم الصوفية مع قيم المجتمع المدني في المعاهد التعليمية.

نصح العديد من دول آسيا الوسطى للتأقلم مع موقف الانفتاح نحو إعادة إحياء النقشبندية بصفة خاصة.

تشجيع إحياء الثقافة والآداب الصوفية وفي الوقت نفسه إحياء تقاليد زيارة الأضرحة والمقامات في كل دولة.

مقترحات «ميرا حمدي»

إعادة بناء أضرحة الأولياء والمراكز التعليمية المرتبطة بها والمحافظة على الموجود منها.

المحافظة على المخطوطات القديمة للصوفية وترجمتها.

قيام أمريكا بالمساعدة في إنشاء وتمويل مراكز تعليمية تقوم بالتركيز على التاريخ القديم والحضارة الخاصة بالمنطقة مع تركيز معين على سوابق التسامح الديني والعرفي.

وإذا علمنا أن الإدارة الأمريكية أنفقت ٧٠٠ مليون دولار على قناة الحرة وإذاعة سوا؛ أدركنا ما هي الأدوات التي تستخدمها هذه الإدارة في نشر الفكر الصوفي وغيره من أفكار في محاربة الإسلام، فالمال والإعلام على رأس هذه الأمور، وتتفق الولايات المتحدة هذا المال ببذخ شديد على كل الموالين لها في برامجها في نشر الصوفية، خصوصاً فيما يتعلق بالبعثات العلمية ورسائل الدكتوراه حول رجال التصوف، أما الإعلام فيكاد يقع تحت السيطرة الكاملة للتوجهات الأمريكية، وبهذا تخصصت قنوات فضائية كاملة لنشر الفكر الصوفي، وتم كذلك في قنوات أخرى الترويج لمشايخ التصوف جنباً مع جنب مع نجوم الفن والإثارة، ولكن الملاحظة الأكثر حداثة في هذا الموضوع تتمثل في إبراز مشايخ الفكر الصوفي في الأعمال الفنية كالأفلام والمسلسلات على أنهم النموذج الأمثل للفكر الإسلامي، في الوقت الذي تُصَبُّ اللعنات فيه على غيرهم من شيوخ الإسلام بوجه عام، والذين يتم وصمهم عادة بالتطرف والإرهاب، ومن هذه الأدوات أيضاً ما دعا إليه العديد من مشاركي مؤتمر (فهم

أما إلن جودلاس بقسم دراسات الأديان بجامعة جورجيا؛ فقد قدم مقترحاته حول الوسائل والأدوات كالتالي:

١- تشجيع نشر كتابات الصوفيين المحليين، وترجمة النصوص الكلاسيكية من قبل صوفيين محليين إلى اللغات المحلية المعاصرة، وإلى اللغة الإنجليزية؛ حيث يسبغ عليها ذلك الاهتمام شهرة وأهمية اللغة الإنجليزية، وبخاصة بالنسبة للشباب.

٢- تشجيع دمج القيم الصوفية مع قيم المجتمع المدني في المعاهد التعليمية.

٣- نصح العديد من دول آسيا الوسطى للتأقلم مع موقف الانفتاح نحو إعادة إحياء النقشبندية بصفة خاصة.

٤- تشجيع إحياء الثقافة والآداب الصوفية، وفي الوقت نفسه إحياء تقاليد زيارة الأضرحة والمقامات في كل دولة.^(١)

(١) المرجع السابق: ص ٢٣.

موريتانيا، وما فعله شيوخ التيجانية ضد الفرنسيين في المغرب، وأحمد بمبا في السنغال، والشيخ رابح فضل الله في وسط إفريقيا، والحاج عمر الفوتي التكروري في غرب القارة السمراء، والملا محمد عبد الله حسن في الصومال ضد الاستعمار الإنجليزي والحبشي.

وعلى شاكلة ما فعلت النقشبندية في إندونيسيا حين حررت البلاد من الاستعمار الهولندي، وحين حافظت على الإسلام في آسيا الوسطى والقوقاز. وربما ينظر الأمريكيون وحلفاؤهم إلى الجزء الضئيل الفارغ من الكوب؛ حيث تعاونت بعض الطرق الصوفية أو أجنحة منها مع المستعمرين طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، لكنهم ينسون أو يتغافلون عن الطابع الجهادي والنضالي الذي ميّز أغلب أفكار وممارسات متصوفة البلدان المحتلة، وهي سمة لا أتصور أن تسقط بالتقدم، ولا أعتقد أن مؤتمرات «غسيل المخ» أو «بث الأفكار المسمومة» بوسعها أن تجرف أممها ميراناً تاريخياً راسخ الأقدام لمتصوفة أمة أعرق من أمريكا بكثير»^(٢).

ولا أدري على أي أساس بنى هؤلاء موقفهم هذا، خصوصاً أن ذلك يتناقض مع فيض الوقائع التي ذكروها في كتاباتهم المتعددة والتي ذكرنا بعضها في هذه الدراسة.

فأبسط قواعد التفكير تقول: إن أحداث الماضي هي خير شاهد عما يمكن أن يكون في المستقبل؛ فإذا لم يكن ذلك حتمياً فهو حكم الغالب على الأقل، فإذا كانت العمالة هي غالب حالة الصوفية في الماضي، فكيف يمكن القول: إن ذلك أمر بعيد عنها في المستقبل؟!

الصوفية) الذي سبق الإشارة إليه من وجوب اهتمام الولايات المتحدة بإعادة بناء الأضرحة والمقامات الصوفية.

أما أعجب هذه الأدوات وأخطرها فهي القوة العسكرية! نعم القوة العسكرية! فقادة الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية جداً المفكرون، أعلنوا بكل صراحة أن على الولايات المتحدة أن تدافع عن الفكر الصوفي حتى ولو اضطرها ذلك إلى استخدام القوة العسكرية، يقول رئيس مركز الشرق الأوسط بالولايات المتحدة: «من منطلق حقوق الإنسان، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدافع عن مشايخ الصوفية ضد من يضطهدهم حتى ولو باستخدام القوة في كثير من الأحيان»^(١).

خامساً: مستقبل التوظيف السياسي الغربي للصوفية في المنطقة:

للقارئ أن يعجب أن بعض الكتاب والمحللين - بعد الاستشهادات العديدة التي ذكرناها على امتداد الدراسة عن تحالف الصوفية مع الغزاة والحكام على امتداد التاريخ - يذهبون إلى أن الصوفية في هذا العصر لم يتعاونوا مع الأمريكيين؛ حيث يقول أحدهم: «إن الأمريكيين واهمون إن اعتقدوا أن الصوفية ستتسامح مع تصرفاتهم العدوانية، وستكون هيئة لينة حيال مشروعهم الاستعماري، فالمتصوفة إن كانوا قد أظهروا في أغلب الأوقات خنوعاً وخضوعاً للسلطان والمستعمر ببعض الدول ومنها مصر، فإنهم في بلاد أخرى تصدوا للاستعمار وحاربوه بكل ما أوتوا من قوة، مثلما فعل عمر المختار شيخ السنوسية في ليبيا، والمهدي شيخ المهديّة في السودان، والأمير عبد القادر شيخ الطريقة القادرية في الجزائر.

وعلى غرار ما فعل الشيخ ابن ماء العينين شيخ الطريقة الفاضلية ضد الاستعمار الفرنسي في

(٢) د . عمار علي حسن، أمريكا والطرق الصوفية، جريدة المصري اليوم، العدد ٢٠٧٤، بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٠م، انظر الرابط:

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=244165&IssueID=1683>

(١) المرجع السابق: ص ٢٢.

وليست المسألة مسألة وقائع فقط، وإنما الأعمق والأخطر من ذلك هو المكنون الفلسفي لهذا التيار الصوفي، والذي يمثل في أطواره العليا - مثل طور ابن عربي ومن هم على شاكلته - نقيضاً عقائدياً للإسلام، ومن ثم كان من الحتمي أن ينعكس ذلك على الواقع العلمي بتلك الحالة العدائية بين تلك الطرق الصوفية والإسلام السني الشمولي الذي يمثل الإسلام الحقيقي المجاهد، مهما اختلفوا له من مسميات أو وصموه بالتطرف والإرهاب.

أما الأمثلة التي ذكرها بعض الكُتاب لمجاهدة الصوفيين للاستعمار؛ فإن الكثير منها مناقض للحقيقة بشكل فجّ، وأبرز مثال ذلك هو كلامهم عن جهاد التيجانية، وقد ذكرنا على امتداد الدراسة الشواهد الدامغة على تعاون التيجانية مع الاستعمار وليس جهادها له.

والأمثلة الصحيحة التي ذكرها مثل جهاد الشيخ عمر المختار السنوسي؛ بيّنا من قبل أنه لا يحمل من الصوفية سوى الشكل فقط؛ لارتباط الطريقة السنوسية بمنهج أهل السنة والجماعة، بل وهجومها الشديد على الانحرافات الصوفية. ومن ثمّ فلا نرى في الكلام عن الصعوبة المستقبلية للتعاون بين الصوفيين والأمريكيين إلا نوعاً من المعاملة أو المشاركة في التخدير.

معلومات إضافية

الصوفية في السياسة الأمريكية والغربية:

تسعى أمريكا والعالم الغربي للتمكين للصوفية في بلاد المسلمين، على حساب أصحاب المنهج السلفي؛ لأن هذا - كما يقولون - يساعد على الانسجام مع المنظومة الدولية، بالإضافة إلى قابلية الخضوع للقوانين والمعايير المتعارف عليها دولياً، كما أن التمكين للصوفية يساعد على مواجهة المد السلفي، وإعاقته، ووضع العراقيل أمامه.

وهناك دلائل كثيرة تشير إلى أن السياسة الأمريكية والغربية باتت تنظر إلى الصوفية على أنها البديل المناسب للتدين لدى عامة المسلمين، ونذكر فيما يلي بعض هذه الدلائل:

- في يناير ٢٠٠١م أقيم المؤتمر العالمي الأول لدراسات الشرق الأوسط الذي عُقد بمدينة ماينز الألمانية، وقد كان برنامج المؤتمر مكتظاً بالبحوث والدراسات المتنوعة؛ أما ما يتعلق بالإسلام والحضارة الإسلامية فثمة بحثين هما: الإسلام الحديث والطريقة النقشبندية، والأولياء الصوفيون وغير الصوفيون.

- في ٢٨ مارس ٢٠٠١م عقد في مدينة هامبرج الألمانية المؤتمر الثامن والعشرين للمستشرقين الألمان، ومن ضمن البحوث التي قُدمت في المؤتمر بحث بعنوان «الأخوة الصوفية كحركات اجتماعية»، و(الحركة النقشبندية في داغستان) و (التيجانية) في غرب إفريقيا، وصورة الموالد الشعبية في مصر.

- في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م عقد مركز نيكسون للدراسات في واشنطن مؤتمراً عنوانه «فهم الصوفية والدور الذي ستلعبه في السياسة الأمريكية»، وكان من أبرز الحضور الدكتور برنارد لويس، وهو من أبرز الناقمين على الإسلام، والدكتور كوركوت أوزال شقيق الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال، ومحمد هشام قباني رئيس المجلس الإسلامي الأمريكي.

- يعتبر المجلس الإسلامي الأمريكي الصوفي الذي أسسه هشام قباني مصدرًا مهمًا للمعلومات لدى الإدارة الأمريكية عن الإسلام والمسلمين، وكان بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق يعقد لقاءات دورية مع أعضاء المجلس للتشاور معهم حول قضايا الإرهاب «الإسلامي»، ويحظى «قباني» بدعم كبير من الإدارة الأمريكية، ودُعي إلى البيت الأبيض والخارجية، وألقى محاضرات على مسئولين في واشنطن، إحداها كانت بعنوان «التطرف الإسلامي وخطورته على الأمن القومي الأمريكي».

- نشرت مجلة (يو إس نيوز) الأمريكية في تاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٥م تقريراً بعنوان: «قلوب وعقول ودولارات» كتبه ديفيد كابلان. قال فيه: «يعتقد الاستراتيجيون الأمريكيون بشكل متزايد أن الحركة الصوفية بأفرعها العالمية قد تكون واحداً من أفضل الأسلحة ضد تنظيم القاعدة والإسلام الجهادي؛ فالصوفية بطرقها الباطنية تمثل برأيهم توجهاً مناقضاً للطوائف الأصولية كالوهابية التي يمنع أشد أئمتها تعصّباً الموسيقى والرقص، لا بل حتى الحب الرومانسي». وذكر التقرير أيضاً أنه: «بينما لا يستطيع الراسميون الأمريكيون أن يُقرُّوا علناً بسبب فصل الدين عن الدولة في الدستور الأمريكي، فإنهم يدفعون علناً باتجاه تعزيز العلاقة مع الحركة الصوفية».

وقد استرعى انتباه متخصصين أمريكيين الصراع بين الحركات الإسلامية السلفية وبين الطرق الصوفية، ولذلك قررت الإدارة دعم الصوفية، ولكن بصورة غير مباشرة، وذكرت المجلة الأمريكية أنه في إحدى الدول العربية في شمال إفريقيا دعا قادتها في هدوء زعماء الصوفية المحليين، وقدموا لهم ملايين الدولارات كمعونة لاستخدامها كحصن ضد الأصولية المتشددة.

- بعد فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوجان الصوفي النقشبندي، بدأ مسئولون في السفارة الأمريكية في تركيا بزيارة الجماعات الإسلامية التركية -التي يغلب على معظمها الصبغة الصوفية بأشكالها المختلفة- ودراساتها عن قرب، والاطلاع على حجم شعبيتها وتأثيرها، والتباحث مع قادتها حول رغبة الأمريكيين في استخدامهم في نشر «الإسلام المعتدل» خارج تركيا ضمن إطار الشرق الأوسط الكبير، وفي المقابل قدمت لهم وعوداً بدعم مالي وسياسي ومنح دراسية لأتباعهم في أمريكا.

- أوصت لجنة في الكونجرس الأمريكي مختصة بالحريات الدينية بتشجيع الحركات الصوفية في العالم الإسلامي، وفي كتاب أصدرته الباحثة شيريل بينراد -وهي زوجة زلمي خليل زاده - بعنوان (العالم الإسلامي بعد ١١ / ٩) تناولت الحركات والمذاهب الدينية القادرة على التغيير في العالم الإسلامي، وكتبت عند كلامها عن الصوفية أنهم: «يشكلون غالبية المسلمين اليوم، وهم محافظون على معتقداتهم الإسلامية وتقاليدهم المحلية، غير متشددين، يعظمون قبور القديسين ويؤدون عندها الصلوات، ومجموعة الاعتقادات هذه أزلت تماماً التعصب والشدة الوهابية، وأصبح الكثير من التقليديين يشابهون الصوفية في السمات والاعتقادات، ولا يرون تضارباً بين معتقداتهم الدينية وولائهم لدولهم العلمانية وقوانينها» وقالت أيضاً: «الوهابية والسلفية هم أشد أعداء الصوفية والتقليدية في العالم الإسلامي، ونتيجة لهذا العداء فالصوفية والتقليدية هم حلفاء طبيعيين للغرب في حربهم ضد الراديكالية».

- تبنى أمريكا كثيراً من سياساتها إزاء العالم الإسلامي على تقارير مؤسسة (راند) ونحوها من المؤسسات الفكرية، وقد وردت الفقرة التالية في أحد تلك التقارير - وهي تبين السلوك الأمريكي لتخريب الإسلام من داخله -: «تقوية مكانة الصوفية، وتشجيع الدول التي لديها تقاليد صوفية قوية للتركيز على ذلك الجزء من تاريخها، وإدراجها في مناهجها التعليمية».

في أواخر عام ٢٠٠٩م رعت بريطانيا إنشاء «المجلس الصوفي العالمي» في لندن، بترخيص بريطاني معتمد من وزارة الخارجية البريطانية. وأصدر المجلس بياناً عرّف نفسه فيه بأنه «منظمة إسلامية تدعو إلى تحقيق السلم والسلام في العالم، وتتصدى للإرهاب والعنف والتشدد والتعصب، ولا تتدخل في سياسات الدول المختلفة، وتحترم كل معتقد لأي دين أو عقيدة، وتعمل على إزالة الخلافات العقائدية، وتقرب بين الأديان المختلفة لتحقيق الاستقرار في دول العالم كله، والمجلس منظمة لها شخصية معنوية مستقلة، وأغراضها نشر الدين الإسلامي الصحيح، والدعوة إلى الله، ونشر الوعي الديني والثقافي».

والآن يُراد من الصوفية القيام بما لم تستطع العلمانية القيام به، وذلك تحت وهم العناية بالقلب، وتزكية النفس والعناية بالروح، والزهد في الدنيا، فيجري إبعاد الدين عن التدخل في مجالات الحياة: كالسياسة والاقتصاد، وتنمية المجتمعات والقضاء على روح الجهاد؛ ليقرّر للمحتلين قرارهم في الاستيلاء على بلاد المسلمين.

صرّح برنارد لويس يوماً فقال: «إن الغرب يسعى إلى مصالحة (التصوف الإسلامي) ودعمه؛ لكي يستطيع ملء

الساحة الدينية والسياسية وفَّق ضوابط فصل الدين عن الحياة، وإقصائه نهائياً عن قضايا السياسة والاقتصاد، وبالطريقة نفسها التي استُخدمت في تهميش المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة».

وتسعى أمريكا والعالم الغربي للتمكين للصوفية في بلاد المسلمين على حساب أصحاب المنهج السلفي؛ لأن هذا - كما يقولون - يساعد على الانسجام مع المنظومة الدولية بالإضافة إلى قابلية الخضوع للقوانين والمعايير المتعارف عليها دولياً، كما أن التمكين للصوفية يساعد على مواجهة المد السلفي، وإعاقته، ووضع العراقيل أمامه.

المصادر:

الصوفية في مواجهة السلفية، مجلة البيان، افتتاحية العدد ٢٧٩، ذو القعدة ١٤٣١هـ، نوفمبر ٢٠١٠م.
محمد بن عبد الله المقدي، نقض العري.. رؤية في البديل الغربي للتيار السلفي، مجلة البيان، عدد ٢٢٣، ربيع الأول ١٤٢٧هـ، أبريل ٢٠٠٦م.

مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد



د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - باحث في الشؤون الصهيونية

ملخص الدراسة

تصدّر مستقبل مدينة القدس المحتلة النقاشات الاستراتيجية التي أُثيرت خلال السنوات الأخيرة داخل الكيان الصهيوني، وبدا واضحاً أنه على الرغم من التيارات الصهيونية الكثيرة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أن موضوع القدس برز بوصفه جوهر كل منها؛ انطلاقاً من قناعاتهم بأنه ليس هناك صهيونية بدون القدس. وتدعي وجهة النظر الصهيونية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقفها من مسألة السيادة على القدس الشرقية، أما القدس الغربية فـ«سيادتها عليها مفروغ منها، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها».

وقد لجأت سلطات الاحتلال إلى سن التشريعات اليهودية، فور احتلالها للقدس، وأرادت من خلالها تأكيد سيطرتها على الشؤون المختلفة في المدينة، وتحقيق أغراضها في تهويدها.

وتخطط سلطات الاحتلال لتفريغ مدينة القدس من السكان العرب، وجعلها مدينة يهودية خالصة، ولذا يعمل الاحتلال الإسرائيلي اليوم على تعديل التوازن الديمغرافي في مدينة القدس عبر أربعة مسارات، هي: تكثيف الاستيطان والترويج للقدس كمركز سكني، واستكمال الجدار الفاصل، وتهجير الفلسطينيين، كما يعمل الاحتلال على هدم بيوت الفلسطينيين ومصادرة أراضيههم وممارسة سياسات الإغلاق والعزل.

والهدف النهائي من تلك الإجراءات الصهيونية، وسياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال يتمثل بدفع عشرات الآلاف من سكان المدينة الفلسطينيين للانتقال والإقامة خارج المدينة.

كما اتخذت الحكومات الصهيونية المتعاقبة والعديد من اللجان الوزارية لشؤون القدس، وطواقم من الخبراء، ولجان مهنية متخصصة لدراسة وضع المدينة: العشرات من القرارات، وأوصت جميعها بوضع العديد من الخطط المختلفة والمطالب العديدة لوقف ما أسمته بـ«النزيف» اليهودي الحاصل في تزايد معدلات الهجرة اليهودية، والحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من سكانها اليهود للبقاء فيها.

إن مستقبل القدس سيكون أمام ثلاثة احتمالات في ضوء ترتيبات مسار التسوية، الأول: نجاح مشروع التهويد في حسم هوية المدينة، الثاني: تعرض مشروع التهويد لمصاعب ومشكلات حقيقية تعيق تنفيذه، أما الثالث فهو: إفشال مشروع تهويد شرقي القدس وإنهاؤه. ولا شك أن الصراع على المدينة المقدسة سيبقى سيد الموقف خلال السنوات القليلة القادمة، وسلطات الاحتلال لن ترضى بأقل من تهجير الفلسطينيين كلياً عنها، الأمر الذي يلقي بمزيد من المسؤوليات والمهام على الفلسطينيين والعرب والمسلمين.

مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد



د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - باحث في الشؤون الصهيونية

توطئة تاريخية:

تظل قضية تهويد القدس أحد أبرز الحروب التي تستهدف النيل من رموز الأمة القيمية والثقافية، وقد ارتبط ترسيم حدود بلدية القدس في العهد البريطاني بطبيعة الوجود اليهودي، فامتد غرب البلدة القديمة ٧ كم، وشرقها وجنوبها مئات الأمتار فقط، ثم أُعيد رسمها عامي ١٩٢١ و ١٩٤٦م، وبتركيز على القسم الغربي لتصبح ٤٠٪ أملاكاً إسلامية، و٢٦٪ أملاكاً يهودية، و١٣٪ أملاكاً مسيحية.

وفي ضوء حرب عام ١٩٤٨م، وبعد توقيع اتفاق الهدنة في ٢٢/٧/١٩٤٨م تم تقسيم القدس إلى غربية وشرقية؛ حيث حُكّم الأردن المنطقة الشرقية بنسبة ١١٪، واحتلت «إسرائيل» المنطقة الغربية بنسبة ٨٤٪، واقتطعت ٤٪ منها كمنطقة حرام تتبع الأمم المتحدة.^(١)

وتؤكد مختلف المصادر أن توجهات «تيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية بخصوص القدس تكونت من ثلاثة أجزاء:

- تدويل مدينة القدس.
- بناء الهيكل الثالث في مكان غير بعيد عن المسجد الأقصى.
- أن تكون المدينة خارج الأسوار (محيط البلدة القديمة) بطابع أوروبي غربي، لتصبح عاصمة الشعب اليهودي.

وقد تبنى «دافيد بن غوريون» مؤسس «إسرائيل» هذا التوجه ونفّذه؛ حيث سعى لإنشاء ما سمي بـ«القدس الغربية»، وأطلق على البلدة القديمة ومحيطها اسم «القدس الشرقية».

وحدّد موقفه في رسالة للحكومة البريطانية قبيل صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧م قائلاً: «إنه لن يتنازل عن القدس، ولا بد من الفصل بين الأماكن المقدسة في شرقي المدينة وغربها، داعياً إلى رقابة إنجليزية على شرقي المدينة، واعتبار اليهود من سكان القدس مواطنين في الدولة اليهودية».^(٢)

وعلى إثر عدوان يونيو/ حزيران ١٩٦٧م تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (البلدة القديمة) ومحيطها؛ حيث شرعت في تهويد المدينة وفرض وجودها فيها، واتخذ ذلك أربعة أشكال أساسية:

١- هدمت الحي الإسلامي المعروف بحارة الشرف في حي المغاربة.

(١) محمد الأزعر، مستقبل القدس في ظل التسوية السلمية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٧.

(٢) أسامة حليبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٨٧.

٢- توطين اليهود في حي المغاربة، وتسميته بالحي اليهودي، واستملاك الممتلكات الإسلامية والوقف الإسلامي بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٩م.

٣- منذ عام ١٩٧٩م تشكلت جماعات استيطانية في القدس، وألفت اتحاداً سُمي «جمعية تجديد الاستيطان»، ويهدف إلى استملاك العقارات في الأحياء الإسلامية المجاورة للحرم.

٤- احتلال مساكن الفلسطينيين في الأحياء الإسلامية، وادعاء ملكيتها من قِبَل اليهود (١).

وبدراسة الممارسات اليهودية نجد أن سياسات حزبي العمل والليكويد تعمل لنفس الأهداف بخصوص مدينة القدس، ويعملان لإبقائها موحدة وعاصمة لإسرائيل، ويهدفان بهدوء شديد لتهود القدس الشرقية، ونشر الوجود اليهودي في محيطها.

أولاً: السياسة القانونية الصهيونية تجاه القدس

وقد تصدر مستقبل مدينة القدس المحتلة النقاشات الاستراتيجية التي أُثيرت خلال السنوات الأخيرة داخل الكيان الصهيوني، وبدا واضحاً أنه على الرغم من التيارات الصهيونية الكثيرة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أن موضوع القدس برز بوصفه جوهر كل منها، انطلاقاً من قناعاتهم بأنه ليس هناك صهيونية بدون القدس؛ «لأن القدس تسمو على كل ما عداها، ولأنها الصخرة التي يُبنى عليها وجودنا»، وفقاً لما يزعمه قادة الأحزاب الصهيونية.

وقد أعلن «ديفيد بن غوريون» مؤسس الكيان الصهيوني في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩م، تحت قبة الكنيست أن القدس عاصمة الكيان.

وفي هذا الخصوص، تدعي وجهة النظر الصهيونية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقفها من مسألة السيادة على القدس الشرقية، أما القدس الغربية فـ«سيادتها عليها مفروغ منها، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها»، وتدعم هذا الموقف بتبريرات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- إن الأردن سيطر على القدس الشرقية عام ١٩٤٨م عن طريق عمل «عدائي»، مستخدماً القوة العسكرية، ولذلك، ليس له حقوق سيادية عليها.

٢- لا يُعتبر خط الهدنة الذي اتُفق عليه عام ١٩٤٩م، وقسّم المدينة إلى جزأين حدوداً نهائية، والهدنة تنص على أن الاتفاق

بين الكيان الصهيوني والأردن لا يمس بحقوقهما، ولا يؤثر على ادعاءاتهما في السيادة على المدينة.

٣- إن ضم القدس الشرقية والضفة الغربية للأردن عام ١٩٥٠م، كان إجراءً مناقضاً للقوانين الدولية، ولذلك فهو لم يكن شرعياً.

٤- إن الأردن خرق اتفاقية الهدنة عام ١٩٦٧م، عندما أعلن الحرب على الكيان، مما منحه الحق في إلغائها، وهذا ما قام به بالفعل.

٥- جاء احتلال الكيان للقدس الشرقية عام ١٩٦٧م؛ نتيجة إجراء دفاعي، ولذلك فهو قانوني، ومنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة (٢).

وقامت دولة الكيان بالعمل على تغيير وضع القدس القانوني، وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين، ووضع ترتيبات قانونية جديدة، في ضوء أن بعض الأحزاب الصهيونية تستند بشكل مطلق إلى البعد القانوني في دعم وجهة نظرها، وتستخدمها للتأثير

قامت دولة الكيان بالعمل على تغيير وضع القدس القانوني، وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين، ووضع ترتيبات قانونية جديدة، وتستخدمها للتأثير على مواقف الجمهور اليهودي من الحلول المطروحة، كما أن أي حكومة قد تستغل هذا الوضع، وتستخدمه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة.

(٢) فايز جابر، القدس ماضيها حاضرها ومستقبلها، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص ٢٠٠.

(١) غور عوفر، خطة لتطوير القدس، معهد فلورسهايمر، تل أبيب، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

القدس، مما خرق مفهوم السيادة العربية الفلسطينية الكاملة على القدس سياسياً، كما هي دينياً.

وقد جاء تهافت القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير لتوقيع اتفاقيات التسوية مع الكيان الصهيوني ليتسبب في تآكل مفهوم الحق العربي الفلسطيني السياسي السيادة على مدينة القدس بشقيها لصالح الأمر الواقع الإسرائيلي فيها منذ عام ١٩٤٨م.

وهو ما يشير إلى إمكانية قبول مواقف فلسطينية تمثل الحلول الوسط بين الحق الفلسطيني الشرعي، وبين الأمر الواقع الإسرائيلي فيما يتعلق بالقدس الشرقية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، مما يمثل قاعدة خط للانطلاق في مفاوضات الحل النهائي من موقف متراجع ابتداءً، وبدعم غير كامل ولا متماسك دولياً وعربياً.

أسس الموقف العربي:

يمكن تحديد أسس ومكونات الموقف العربي الدولي بما يلي:

أ- القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨م أصبحت جزءاً من الدولة الإسرائيلية.

ب- القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة المقدسة والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية أراضٍ محتلة بالقوة، ويجب الانسحاب الكامل منها وفق قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧م.

ج- الإجراءات الإسرائيلية بالمصادرة والاستيطان في القدس الشرقية باطلة وغير قانونية.

الموقف الإسرائيلي:

يمكن تحديد أسسه ومكوناته تجاه القدس بما يلي:

أ- عدم العودة إلى تجزئة المدينة كما كانت قبل عدوان ١٩٦٧م.

ب- تكريس السيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى بأغلبية سكانية يهودية.

ج- ضم كل المستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس إلى بلديتها.

على مواقف الجمهور اليهودي من الحلول المطروحة، كما أن أي حكومة قد تستغل هذا الوضع، وتستخدمه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة.

وسنّت سلطات الاحتلال مجموعة من القوانين الهادفة إلى تفريغ القدس من محتواها العربي الفلسطيني، والمؤثرة في الواقع الاجتماعي والحياتي لسكان المقدسين، من أهمها:

١- قانون دخول الكيان عام ١٩٥٢م، الذي منع دخول المقدسي لبيته وأرضه، وحجبت عنه حرية التنقل، بينما أجازته لليهود القادمين من كل بقاع الأرض دون أية قيود.

٢- قانون الإدارة والنظام عام ١٩٦٧م، الذي أعلن بموجبه ضم القدس، واعتبارها العاصمة الموحدة الأبدية لدولة الكيان.

٣- قانون أملاك الغائبين، الذي صادرت بموجبه أملاك وحقوق كل المقدسين الذين لم يتواجدوا في منازلهم عشية حرب ١٩٦٧م.^(١)

مواقف الأطراف المختلفة تجاه القدس:

تجمع المواقف العربية والدولية الأساسية بأن القدس الشرقية هي أراضٍ فلسطينية محتلة، وأن على «إسرائيل» أن تتسحب منها، وأن إجراءاتها المختلفة فيها باطلة بعشرات القرارات التي تم اتخاذها من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والقمة العربية.

بل إن إعلان القدس الغربية عاصمة لها منذ عام ١٩٤٨م لم يحظ باعتراف أي دولة في العالم حتى اليوم؛ حيث إن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تُحسم منذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، المتعلق بتدويلها.

الموقف الفلسطيني الرسمي:

فتح اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م مجالاً لاتخاذ مواقف غير حاسمة عربياً ودولياً تجاه الحق العربي في

(١) هايل صندوق، مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٦، ص ٥٩٦.

٧٢٦ في ١/٦/١٩٩٢م، وقرار ٩٠٤ في ٣/١٨/١٩٩٤م، وقرار ٥٨/٤٣ في ١٢/٦/١٩٩٨م. (٢)

تشريعات قانونية لتهود القدس:

لجأت سلطات الاحتلال إلى سن التشريعات اليهودية، فور احتلالها للقدس، وأرادت من خلالها تأكيد سيطرتها على الشئون المختلفة في المدينة، وتحقيق أغراضها في تهويدها.

ومن هذه القوانين: قانون ضم القدس، قانون البلديات، القانون الأساسي «القدس عاصمة إسرائيل»، قانون التنظيمات القانونية والإدارية، قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة ١٩٦٧م، قانون أراضي الدولة المسجلة، قانون أملاك الغائبين رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧م، قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة، قانون الاستملاك، قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة ١٩٥٢م، قانون السلطة لتطوير القدس ١٩٨٨م. (٣)

ثانياً: السياسة السكانية الصهيونية في القدس:

ضمان أغلبية يهودية:

بلغت مساحة مدينة القدس قبل عام ١٩٦٧م، ٦ كم^٢، تضم حدودها: «البلدة القديمة، واد الجوز، الشيخ جراح»، ووصل عدد سكانها ٧٥ ألف نسمة، يعيشون في ١٣٥٠٠ وحدة سكنية.

وطبقاً للزيادة السكانية الطبيعية كان من المفترض أن يعيش في القدس الآن ٢٨٠ ألف فلسطيني، عدا المهجرين بعد حرب ١٩٦٧م، ومنذ بداية الاحتلال قام الصهاينة بتنفيذ سياسة تستهدف تهجير الفلسطينيين من المدينة، فقاموا بهدم «حي الشرف» بكامله في البلدة القديمة، ورحلوا ١٣٥ عائلة منه بتعداد ٦٥٠ مواطناً إلى «مخيم شعفاط وحي المغاربة».

ح- إمكانية تقاسم السيادة الوظيفية على الحرم القدسي والأماكن المقدسة الأخرى بين الأديان.

خ- القبول بالسيادة الرمزية الفلسطينية على السكان العرب، وإعطاء الأحياء العربية نوعاً من الإدارة الذاتية لشئونهم.

د- استمرار السيطرة الأمنية العليا لإسرائيل على كافة أجزاء المدينة الموسعة. (١)

الموقف الدولي:

تبقى السيادة على مدينة القدس بشرطها من وجهة نظر القانون الدولي عائدة للشعب الفلسطيني، رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن الاعتراف لإسرائيل بالسيادة على أي جزء من مدينة القدس؛ لأنه مخالف لقاعدة عامة في القانون الدولي تقضي بعدم إلزام المجتمع الدولي بالاعتراف بأي مكاسب أو تغييرات إقليمية تنجم عن استخدام القوة، وهو مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها رفضها للإجراءات التي قامت بها قوات الاحتلال في القدس، ومن أهمها: قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ٢٨٥١/٧/١٩٦٧م، وقرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧١م، وقرار رقم ٣٠٠٥ في ١٥/١٢/١٩٧٢م، وقرار رقم ٣٥٢٥ في ١٥/١٢/١٩٧٥م، وقرار ١٠٦/٣١ في ١٦/١٢/١٩٧٦م، وقرار ٩١/٣٢ في ١٣/١٢/١٩٧٧م، وقرار ١٣٣/٣٣ في ١٨/١٢/١٩٧٨م، وقرار ٩٠/٣٤ في ١٢/١٢/١٩٧٩م، وقرار ١٢٢/٣٥ في ١١/١٢/١٩٨٠م، وقرار ١٤٧/٦٣ في ١٦/١٢/١٩٨١م، وقرار ٧٩/٣٨ في ١٥/١٢/١٩٨٣م، وقرار ٩٥/٣٩ في ١٤/١٢/١٩٨٤م، وقرار ١٦١/٤٠ في ١٦/١٢/١٩٨٥م، وقرار ٦٣/٤١ في ٣/١٢/١٩٨٦م، وقرار ١٦٠/٤٢ في ٨/١٢/١٩٨٧م، وقرار ٥٨/٤٣ في ٦/١٢/١٩٨٨م، وقرار ٤٨/٤٤ في ٨/١٢/١٩٨٩م، وقرار ٧٤/٤٥ في ١١/١٢/١٩٩٠م، وقرار ٦٩٤ في ٥/٢٤/١٩٩١م، وقرار

(٢) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٧، ص ٨٦.

(٣) عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٥٤.

(١) مصطفى أبو الخير، القدس والأمم المتحدة رؤية قانونية، بدون تاريخ أو دار نشر، ص ٢٣.

وتم تسويق ٢٤٠٠ شقة، والمرحلة الثانية ٢٨٠٠ شقة، أما المرحلة الثالثة فشملت إقامة ٢٠٠٠ شقة ضمن المخطط المستقبلي لمصادرة المزيد من الأراضي.

ونشر «معهد القدس لدراسات إسرائيل» دراسة تبين أن نسبة السكان اليهود في المدينة قد هبطت، والفقر ازداد حدة، والهجرة السلبية تفاقمت، والأسوأ من ذلك الاستنتاج بأن الوضع سيزداد سوءاً فقط. (٤)

وفي خطة مبرمجة موازية بدأت السلطات بالتخلص من ٤٠٪ من فلسطينيي القدس، وتحويل ٢٥ مليون شيكل، أي ٦ ملايين دولار، لبناء خدمات

حكومية لـ ١٢٥ ألف فلسطيني من أصحاب بطاقات الهوية الزرقاء الذين سيبقون خارج جدار الفصل. (٥)

وفي حال استمر الميل الحالي للزيادة السكاني مقارنة بين العرب واليهود، فسيشكل اليهود

بحلول عام ٢٠٢٠م ما نسبته ٦٠٪ من سكان القدس، مقابل ٦٦٪ حالياً، في حين ستتراوح نسبة العرب بين ٣٤-٤٠٪.

ويبلغ عدد سكان القدس، الشرقية والغربية، حالياً ٧٢٠ ألف نسمة، وهذا يشمل اليهود في الأحياء التي بنتها الدولة العبرية في القسم الشرقي من المدينة عام ١٩٦٧م. (٦)

علمًا بأن سلطات الاحتلال تخطط لتفريغ مدينة القدس من السكان العرب، وجعلها مدينة يهودية خالصة، وقد استخدمت -ولا تزال- عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف، منها:

١- الجدار العازل الذي أخرج ما يزيد على ٢٧٠ ألف مواطن مقدسي، وصادر ما يزيد على ٢٠٪ من

(٤) عبد الرؤوف سليم محمد، القدس في مشاريع التقسيم، مجلة صامد، نيسان ١٩٩٧م، ص ١٢٧.

(٥) هارتس، ٢٠٠٦/١٢/٢٨م.

(٦) يوري كمحي، التبعات الأمنية للجدار الفاصل حول القدس، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٨، ص ١٧.

في حين يعيش في القدس الغربية ٢٧٥ ألف صهيوني، و ١٨٦ ألفاً في الشق الشرقي، ويستهدف المخطط الصهيوني إحاطتها بـ ٢٥٠ ألفاً، وداخل الجانب الشرقي ٢٥٠ ألفاً في «القدس الموسعة» و ٥٠٠ ألفاً في الجانب الغربي ومحيطها، ليبليغ سكانها مليون يهودي. (١)

وشكلت الزيادة السكانية العربية، مفصلاً أساسياً في رسم خطوط «القدس الكبرى»، ففي العام ١٩٩٣م بدأ التخطيط من قبل «بنيامين بن اليعازر» وزير الإسكان آنذاك، مدعوماً بتعليمات مباشرة من «إسحق رابين»

رئيس الحكومة، لتنفيذ المخطط الذي هدف إلى:

١- إيجاد تواصل واضح لسكان اليهود.

٢- تقليص التقارب والاحتكاك مع العرب.

٣- الحفاظ على تعزيز مكانة القدس كعاصمة لـ «إسرائيل»، وكمدينة عالمية.

٤- ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة ممرات.

٥- تحقيق الأغلبية اليهودية، من خلال جلب مائة ألف يهودي سنوياً، ما يعني أن مئات الآلاف من المستوطنين سيتم استيعابهم في القدس. (٢)

وكانت اللجنة الوزارية الصهيونية لشئون القدس قد اتخذت قرارها عام ١٩٧٣م بالحد من النمو السكاني العربي داخل حدود بلدية القدس، وجعل نسبتهم ٢٢٪ من المجموع العام، هو الحد الأقصى المسموح به. (٣)

(١) أورفي أحيماثير، ٤٠ عاماً على القدس ١٩٦٧-٢٠٠٧م، معهد أبحاث إسرائيل، ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٢) رزق شقير، القدس: الوضع القانوني والتسوية الدائمة، صحيفة القدس، ١٩٩٦/١٠/٩م.

Proposals and Positions Concerning the Future of Jerusalem, Housen Lapidoth Martinus Publishers, 2005, p67.

(٣) مايكل سافير، مستقبل القدس: رؤية كوزمبوليتانية، مجلة الباحث العربي، تموز ١٩٩٤م، ص ١٧.

١٩٦٧-١٩٩٧م، وحالت دون حصول من بلغوا سن السادسة عشرة على الهوية، والبالغ عددهم ١٠ آلاف شخصاً (٣)

٢- زيادة عدد اليهود في البلدة القديمة من صفر عام ١٩٦٧م إلى ٣٨٠٠ عام ٢٠٠٢م، يتركز جميعهم في التجمع اليهودي الاستيطاني الذي أقيم في الحي الإسلامي، وعلى أنقاض حارتي «المغاربة والشرف» العريبتين، إضافة إلى عدد من البيوت التي استولى عليها اليهود في «الحي الإسلامي» (٤)

٣- أدى التطور في التركيبة السكانية للبلدة القديمة داخل الأسوار إلى التغيير في بنيتها الديموغرافية؛ إذ أصبح اليهود يستحوذون بالقوة على ٢٠٪ من مجموع أراضي البلدة القديمة، بينما يملك العرب المسلمون ٥٢٪، والعرب المسيحيون ٢٨٪ (٥)

كما قررت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٣م الحفاظ على نسبة اليهود والعرب حسبما كانت نهاية ١٩٧٢م، أي ٧٣,٥٪ يهود و٢٦,٥٪ عرب (٦)

وأشار الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي إلى أن عدد سكان القدس عام ١٩٩٩م بلغ ٦٤٥,٧ ألف نسمة، منهم ٤٣٧,٤ من اليهود و٢٠٨,٣ من غير اليهود، فبلغت النسبة أكثر من ٦٧٪ من السكان من اليهود، و٣٢٪ من غير اليهود (٧)

(٣) خليل التفكجي، الاستيطان في القدس: الأهداف والنتائج، شئون عربية، كانون أول ١٩٩٧، ص٣٢.

(٤) دوري غولد، القدس والحل الدائم، الدراسات الفلسطينية، ٢٦٤، ربيع ١٩٩٦، ص١١٦.

(٥) سمير الزين، الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس، مجلة صامد، نيسان ١٩٩٧، ص١٠٧.

(٦) وليد سالم، القدس في إطار المدينة المفتوحة، مجلة استراتيجية، غزة، فبراير ٢٠٠١، ص١٥٠.

(٧) «يوري رايتز»، مستقبل المفاوضات حول مقدسات القدس، الجامعة العبرية، القدس، ٢٠٠٨، ص٦٥.

أراضي الضفة الغربية، علمًا بأنه منذ احتلال المدينة قامت السلطات بمضاعفة مساحتها ثلاثة أضعاف عبر ضم أراضي من الضفة الغربية تابعة لـ ٢٨ بلدة عربية ومنها بيت لحم وبيت جالا.

٢- بموجب قانون أملاك الغائبين، يقوم الاحتلال بالسيطرة على أراضي ومنازل داخل البلدة القديمة والقدس الشرقية.

٣- طرد المواطنين المقدسيين من بيوتهم التي بنوها قبل قيام دولة الكيان، بحجة عدم الترخيص، مع العلم أن القدس هي مدينة محتلة لا يجوز أن يطبق القانون الإسرائيلي عليها.

٤- منع لَمّ الشمل داخل مدينة القدس.

٥- حرمان المواطن المقدسي من فرص العمل، وفرض ضرائب وغرامات باهظة عليه، لا تتلاءم مع ظروف معيشتة لإجباره على الرحيل (١).

ومنذ أربعة عقود، زاد عدد

السكان العرب بنسبة ٢٥٧٪، وانتقل عددهم من ٦٨ ألفاً إلى ٢٤٥ ألفاً، في حين عرف السكان اليهود نمواً بلغ ١٤٠٪، وانتقل عددهم من ٢٠٠ ألف إلى ٤٧٥ ألفاً، وبالتالي سيشكل العرب نسبة ٥٠٪ عام ٢٠٢٥م، مع نزوب وتراجع نسبة الهجرة الاستيطانية من الخارج نحو فلسطين المحتلة (٢)

ومن الإجراءات التي اعتمدها سلطات الاحتلال لتحقيق التفوق الديموغرافي اليهودي:

١- سحب الهويات من عدد كبير من العرب بذريعة إقامتهم خارجها، وتشير الإحصائيات إلى سحب هويات ٤١٦٩ رب أسرة عربية مقدسية بين عامي

(١) ريهام الفقي، القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي، السياسة الدولية، تشرين أول ١٩٩٩، ص٩٧.

(٢) ماهر كيوان، مستقبل القدس: القرارات الدولية والعربية، مجلة صامد، نيسان ١٩٩٧، ص٦١.

فلا يلجأ إليها المحتل على نطاق واسع إلا نادراً. لكنه أصبح اليوم يميل إلى تبنيها كسياسة معتمدة، ضمن جهده المستميت لتعديل ميزان الديموغرافيا، قبل أن تسوء الأحوال أكثر بالنسبة له؛ حيث يهجر الاحتلال السكان المقدسيين من المدينة عبر أسلوبين رئيسيين، هما:

أ- سحب بطاقات الإقامة الدائمة، أو ما يعرف بـ«الهويات الزرقاء»، والبطاقات التي سُحبت بين سنتي ١٩٦٧-٢٠٠٦م يبلغ عددها ٦٣٩٦ بطاقة.
ب- التهجير الجماعي: وقد أعادت سلطات الاحتلال تفعيله خلال سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م ليشمل أكثر من ١٧٤ عقاراً في خمسة أحياء هي: البستان، والعباسية، والشيخ جراح، والطور، والحي الشمالي للبلدة القديمة.^(٣)

ثالثاً: السياسة الاستيطانية تجاه القدس

تتكون السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالمصادرة والاستيطان في القدس وفق ما يلي:

- مصادرة الأراضي الأميرية، وبناء مستوطنات واسعة ومنتشرة في كل أنحاء المدينة.

- استملاك الأراضي اللازمة لتشكيل محيط حيوي للمستوطنات.

- إخراج المقدسيين من أراضيهم عبر الضرائب والملاحقات.

- تشجيع وحماية المستوطنين للسيطرة على الأراضي والأملاك العربية.

- تطوير الادعاءات التوراتية بملكية الأرض، وتكريس بُعدها الديني والاستراتيجي.^(٤)

(٣) روجي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري، شئون عربية، تونس، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٤٩.

(٤) كمال قبعة، القدس في ضوء مبادئ الشرعية الدولية، مجلة صامد، كانون ثاني ١٩٩٥، ص ١٠٢.

أما كتاب الإحصاء الفلسطيني لعام ١٩٩٩م، فأوضح أن عدد الفلسطينيين العرب بلغ ٢٢٤,٨ ألف نسمة، ما يقارب ٣٥% من عدد سكان القدس.^(١)

تعديل التوازن الديموغرافي:

يعمل الاحتلال الإسرائيلي اليوم على تعديل التوازن الديموغرافي في مدينة القدس عبر أربعة مسارات، هي:

١- تكثيف الاستيطان:

يوجد في القدس اليوم بمساحتها الجديدة داخل الجدار، والبالغة بشطريها ٢٨٩ كم٢، ٦٩ مستوطنة تسيطر على مساحة تقدر بـ١٦٣ كلم٢، ويسكنها حوالي ٢٧٠ ألف مستوطن.

٢- الترويج للقدس كمركز سكني:

تعد القدس مدينة طاردة للسكان اليهود، فخلال السنوات ١٩٨٠-٢٠٠٥م بلغت الهجرة السلبية منها ١٠٥ آلاف مستوطن، ولمواجهة هذا الأمر صادقت حكومة الاحتلال في ٢٠٠٧/٨/٧م على خطة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، لجذبهم للانتقال والعيش فيها.

٣- الجدار الفاصل:

إن الهدف الأول للجدار في القدس هو ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض إلى الحدود البلدية للمدينة، مع طرد أكبر عدد ممكن من المقدسيين منها، وبالرغم من أن المقدسيين حاولوا مواجهته بشكل تلقائي، من خلال الانتقال بأعداد كبيرة إلى الأحياء الموجودة داخله، إلا أن الجدار ومع اكتمال بناء ٩٠% منه، تمكن من عزل أكثر من ١٥٤ ألف مقدسي عن مدينتهم، مع مصادرة أكثر من ١٦٣ كلم٢ من الأراضي.^(٢)

٤- تهجير الفلسطينيين:

تعد نتائج هذه الطريقة محدودة في معادلة التوازن الديموغرافي؛ ولأن تنفيذها صعب ويشير مشاكل سياسية،

(١) خالد عايد، القدس في إisar الواقع الصهيوني، الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٢، ص ١٠٤.

(٢) زياد الحسن، تقدير موقف حول مستقبل القدس، مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٠٩/٨/١٩.

وبالإمكان التفصيل في هذه الإجراءات على

النحو التالي:

هدم البيوت ومصادرة الأراضي:

قامت سلطات الاحتلال بمصادرة البيوت الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لاستكمالها احتلال القدس عام ١٩٦٧م، بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠م، واستخدمته بصورة حثيثة لتهويد المدينة.

حيث ينص على أن كل شخص كان خارج الكيان أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها، تنتقل أملاكه إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق له البيع والتأجير، وهو ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة.

ويبين توزيع استخدام الأراضي أن ٨٦٪ منها إما مصادرة ممنوع البناء عليها، ثم فجأة يعلن الاحتلال عن أجزاء منها مساحات للاستيطان، أي أن المنع فقط على الفلسطينيين، الذين يشغلون ١٤٪ منها، وهي مستغلة بأكملها، ولا يوجد مجال للتوسع عليها، وتم الاستيلاء على مساحة الـ ٢٤٢٠٠٠ دونم، بموجب أوامر عسكرية^(١).

ومنذ عام ١٩٦٧م بلغت نسبة البناء لليهودي ٨٨٪، و١٢٪ للعربي، وأعلنت البلدية ٥٢٪ من أراضي القدس الشرقية مناطق خضراء يُمنع البناء فيها إذا تقدم مواطن عربي، أما اليهودي فيمكنه تعديل استخدامها وفق قوانين خاصة، وعادة ما تأخذ إسرائيل من هذه الأراضي لبناء المستوطنات، وتترك ١٤٪ من أراضي القدس فقط لاستخدام العرب، وهي بالطبع مكتظة بهم.

وقام الاحتلال بالكثير من الإجراءات التهويدية لمدينة القدس اتخذت أشكالاً متعددة أهمها: تهويد المرافق والخدمات العامة، القضاء على النشاط الاقتصادي العربي، إغلاق دائرة الشئون الاجتماعية، تهويد معالم القدس الجغرافية، تهويد القضاء النظامي والشرعي^(٢).

الإغلاق والعزل:

تطلب بناء جدار الفصل إقامة تجمعات استيطانية لإغلاق الدائرة حول القدس، وسد الفراغات فيها، مما تطلب مد الأسلاك الشائكة، وإقامة الحواجز لتعزيز الدفاع عنها بواسطة:

- حفر خنادق على جميع المنافذ المؤدية إلى المدينة، في مناطق «العيزرية والطور» وغيرهما، وخنادق أخرى تعزل قرى شمال غربي القدس عن قرية «راس خميس».

- وضع أربع سرايا من حرس الحدود لحماية خطوط التماس تضم ٩٠٠ شرطي.

- إغلاق عشر مؤسسات فلسطينية في القدس.

- تشجيع الاستيطان في المناطق المجاورة للقدس، التي يُخشى انتشار الفلسطينيين فيها.

- توسيع الحدود البلدية للقدس باتجاه الغرب، لتضم عدداً من الأحياء الاستيطانية اليهودية منها «هداسا، وموتسا، ومفسيرت صهيون».

- شق الطرق الاستيطانية لتصل بين المستوطنات اليهودية.

- الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، وطرد سكانها منها.

- الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العائدة لسكان العرب^(٣).

أهداف الاستيطان في القدس:

١- الأهداف الأمنية:

أ- توفير حزام أمني أكثر قرباً من مناطق القدس الأهلة بالسكان.

ب- تكثيف دفاعات الطريق المؤدي إلى القدس من جهة الساحل.

ت- حماية الطريق المؤدي إلى القدس من جهة نهر الأردن^(٤).

(٣) عبد المنعم كاطو، مستقبل القدس في المباحثات النهائية، مجلة الدفاع، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٣١.

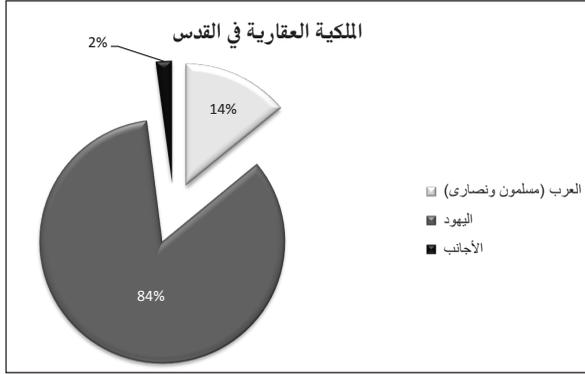
(4) The Security Fence Around Jerusalem: Implications for the City and its Residents, I. Kimhi (Editor), 2006, p32.

(١) مايكل دمير، الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩١، ص ٣١.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شئون عربية، حزيران، ١٩٩٧، ص ٩.

١٤٪ للعرب، مسلمين ومسيحيين، و٨٤٪ لليهود، و٢٪ للأجانب.^(٢)

٢- تعقيد التفاوض على القدس الشرقية:



يتضح من دراسة حركة الاستيطان في القدس أنه حقق الكثير من الوقائع المعقدة تفاوضياً، وأبرزها:

أ- سياسة الأطواق والفصل عن الضفة الغربية، وإخلاء السكان من المدينة.

ب- تغيير الطابع الإسلامي والعربي، ومحاصرة الأماكن المقدسة.

ج- اتباع نظام الاستملاك والهدم بحجج كثيرة، والاستيلاء على بيوت في الأحياء العربية عبر منظمات متخصصة في هذا العمل مدعومة ومحمية من الحكومة.

٣- فرض حقائق الأمر الواقع في القدس:

على صعيد مساحة الجزء الشرقي المحتل عام ١٩٦٧م من القدس تشير الأرقام التقريبية إلى أن ٨٦٪ من مساحتها قد تمت مصادرتها عملياً، ولم يبق سوى ١٤٪ من مساحتها الأصلية للتفاوض، علماً بأن جزءاً منها يخضع لمخططات التخضير العامة والحدائق يصل إلى ٩٪، ليبقى ما لا يزيد عن ٥٪ يمكن التفاوض عليه وتحصيله، وفق شروط تفاوضية غير محددة المعالم.

٢- الأهداف الديموغرافية:

- زيادة عدد السكان اليهود.

- عرقلة نمو السكان العرب، وإجبارهم على بناء منازلهم في أماكن أخرى.

٣- الأهداف الاقتصادية والسياسية:

اعتبر تحويل القدس الكبرى من مدينة إلى منطقة فصلاً بين المناطق الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية، وساعد في تفكيك التواصل الجغرافي، وتحكم في حركة الفلسطينيين؛ بحيث جعل الدولة الفلسطينية المرتقبة غير قابلة للحياة، وسيادتها مصطنعة ومخلخلة.

وجاء الإعداد لإقامة «القدس الكبرى» بكثافة سكانية يهودية لشغل الحياة الفلسطينية: اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً؛ لأن ٤٠٪ من الاقتصاد الفلسطيني يدور حول القدس من خلال السياحة والحياة التجارية والصناعة.^(١)

٤- الأهداف الدينية:

أ- طمس معالم الحضارة العربية الإسلامية في القدس، من خلال هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وغيرها من رموز الحضارة، وتقاسمهما مع العرب والمسلمين.

ب- إقامة الهيكل المزعوم مكان الأقصى، ليكون محل جذب لليهود من شتى أنحاء العالم.

انعكاس الاستيطان على مستقبل القدس:

١- تحول الملكية والوجود العربي لصالح اليهود:

تؤكد النظرة المتفحصة في تحول ملكية العقارات في المدينة خطورة نجاح المخططات الصهيونية بتهويدها، وإنهاء الوجود العربي فيها، لاسيما أنه بعد استكمال عملية الاحتلال في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وضمتها الكامل إلى سلطة الاحتلال، أصبحت الملكية العقارية معكوسة تماماً لصالح المستوطنين بنسبة

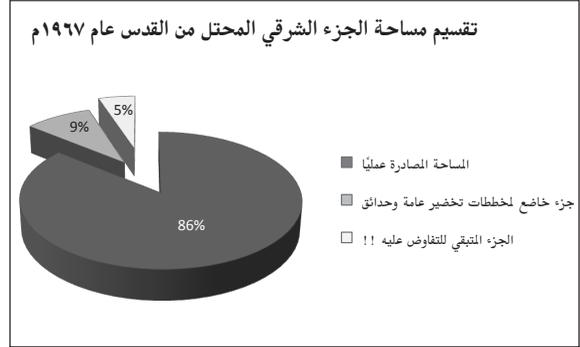
(٢) منعم العمار، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية، شئون عربية، أيلول ١٩٩٨، ص ٥٨.

(١) أسهمان شريعت، القدس في قرارات الجامعة العربية، مجلة صامد، ١٩٩٧، ص ٥٢-٥٩.

رابعاً: الإجراءات العملية

لهدم المسجد الأقصى

خطوات بناء الهيكل:



١- قَدِّمَت ثلاث جمعيات استيطانية طلباً لتحويل «المدرسة العُمريّة» الواقعة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد إلى كنيس يهودي، أو السماح لليهود بأداء صلاتهم فيها.

٢- تسعى الجماعات اليهودية التي تطمح لبناء الهيكل لإعداد «فانوس من الذهب» شبيه بالذي استُخدم في عهد الهيكل الثاني، واستخدم ٤٢ كلجم من الذهب الخالص في صنعه، بكلفة تزيد عن مليون دولار، تبرّع بها رجل الأعمال اليهودي الأوكراني «فاديم ريبينوفيتش».

٣- أعلنت محافل يمينية يهودية خلال اجتماع حاشد في القدس الغربية عن إطلاق حملة دعائية واسعة، تستهدف حشد وتأييد المتطرفين لإعادة بناء الهيكل المزعوم.^(١)

٤- وضع مجموعات يهودية لمخططات عملية لتدمير المسجد الأقصى، وبعض السيناريوهات تشير إلى إمكانية التسلل إليه، وتفجيره عبر استخدام تقنيات متقدمة.

٥- التخطيط لقتل مواد مشعة ذات فاعلية كبيرة جداً، تؤدي إلى قتل المصلين، وفي نفس الوقت تؤثر مع الوقت على تماسك جدران المسجد، وتم الحصول

(١) منى الأسعد، جيو استراتيجية القدس، مجلة صامد، تموز ١٩٩٧، ص ١٤.

عليها من أمريكا.

٦- تعبئة اليهود في التجمع الصهيوني، وفي مختلف أوطانهم الغربية على شعار إعادة بناء هيكل سليمان، وتسمية الحرم القدسي بـ«جبل الهيكل».^(٢)

السلوك الميداني لهدم الأقصى:

١- توزيع ملصقات انطباعية على طلاب المدارس والجامعات تجسّد الهيكل.

٢- البث الإذاعي من إذاعات يهودية للعمل على هدم الأقصى، كإذاعة «عزة صهيون» التابعة لحركة «كاخ»، وتدعو علناً الشباب اليهودي لإقامة المعبد على أنقاض الهيكل.

٣- تجهيز الشمعدان الخاص بالهيكل، وإنجاز شمعدان ذهبي خالص بتمويل من المليونير اليهودي المصري «موسى فرج»، الذي يعمل في تجارة الماس.

٤- تسيير سيارات تدور طوال اليوم في شوارع القدس، تبث ترانيم دينية وأشعاراً تذكّر اليهود بإعادة بناء الهيكل مكان الأقصى.

٥- عمل نماذج مصغرة للهيكل المزعوم، وتوزيعها داخل فلسطين وخارجها، لكسب الدعم والتعاطف المادي والمعنوي، وإعداد مجسّم معماري خاص به، مساحته ٤٠٠م^٢.^(٣)

٦- إعداد خيمة الاجتماع، أو ما يطلق عليها «خيمة العهد»؛ لأنها ترمز إلى الخيمة التي اجتمع فيها موسى مع الملائكة، وهي مصنوعة من خيوط الذهب الخالص.

٧- تنشيط الرحلات الدينية إلى القدس، وزيارة المجسمات التي أُعدت لتكون نموذجاً للهيكل المزمع إقامته على أنقاض المسجد.

٨- توزيع منشورات تدعو لطرد المسلمين من المسجد، والقيام بالتجوال في ساحاته، وقراءة الكتب اليهودية،

(٢) عبران فايس، استراتيجيات إسرائيلية للتعامل مع أوضاع القدس، جامعة حيفا، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

(٣) سارة هيلم، سكنين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً، الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٤، ص ١٢٦.

بجانب الكتل الأخرى في الضفة.
 ٥- تبادل الأراضي بين القدس ومستوطناتها، وما يماثل مساحتها من أراضي ١٩٤٨م.
 ٦- استكمال بناء الجدار العنصري الفاصل حول المدينة، وقد قضم أراضيها، وعزلها عن محيطها العربي، ومنع تواصلها الجغرافي مع بقية الضفة الغربية.^(٣)

مجالات المواجهة:

أ. المجال الديني والثقافي:

يسعى المحتل في هذا المجال إلى استبدال هوية يهودية من جميع النواحي الدينية والثقافية والمعمارية، بهوية المدينة العربية والإسلامية، من خلال أربعة مسارات من العمل:

- ١- إيجاد مدينة يهودية مقدسة موازية للبلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ومشاركة معها في المركز ذاته وهو المسجد الأقصى، ويطلق الاحتلال على هذا المشروع اسم «القدس أولاً» أو «مشروع تطوير الحوض المقدس».
- ٢- تحقيق وجود يهودي دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه؛ من خلال الاقتحامات المتكررة لمجموعات المتطرفين، والكُفَس المقامة على أسوار المسجد وأسفل منه وفي محيطه.
- ٣- تفرغ الأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى من سكانها، والحد من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المسجد الأقصى والبلدة القديمة.
- ٤- الترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية، عبر تنظيم الجولات السياحية في المدينة وفق مسار يتجاهل المقدسات الإسلامية، وإقامة مهرجانات واحتفالات بالمناسبات اليهودية.^(٤)

وحمل السلاح داخل ساحاته من قبل المستوطنين، ودخوله بملابس الصلاة الخاصة بهم، والجلوس على المصاطب والمرافق داخل أسواره.

٩- محاولات اقتحام المسجد، وتنفيذ هجمات مسلحة فيه، وإدخال الخمر والمسكرات إلى ساحاته لتدنيسه، كما قامت منظمة يهودية بتوزيع ملصق، عبارة عن مشهد طائرات عسكرية تقوم بقصف المسجد ثم تدميره، وكتب عليه: «سيأتي هذا اليوم قريباً».

١٠- إعداد نفق عميق وطويل أسفل الحرم أدخلت إليه أسفار التوراة، وأنشئ داخله كنيس يهودي، يقول كبير الحاخامات: «إننا نحتفل اليوم بافتتاح هذا الكنيس، وقد أقمناه مؤقتاً، وغداً سنحتفل بهدم هذا الحرم، وقيام كنيسنا الكبير، وإعادة هيكلنا على أرضه».^(١)

خامساً: السيناريوهات

المستقبلية لمدينة القدس

في ضوء ترتيبات مسار التسوية، سيكون مستقبل القدس أمام ثلاثة احتمالات:

- الأول: نجاح مشروع التهويد في حسم هوية المدينة.
- الثاني: تعرض مشروع التهويد لمصاعب ومشكلات حقيقية تعيق تنفيذه.
- الثالث: إفشال مشروع تهويد شرقي القدس وإنهاؤه.^(٢)

مخاطر حول القدس حتى ٢٠١٤م:

- ١- إبقاء المستوطنات حجماً وشكلاً.
- ٢- تجميعها وضماها إلى إسرائيل في ضوء الحل النهائي.
- ٣- ربطها بأزمة متكاملة تحاصر المناطق الفلسطينية، وتمنع نموها وتوسعها.
- ٤- المحافظة على الكتل الاستيطانية في القدس،

(٣) مايكل كلاين، مواقف إسرائيلية من التفاوض حول القدس، جامعة بن

غوريون، ٢٠٠٥، ص ٤٢.

(٤) موشيه هيرش، التدخل الدولي لحل مسألة القدس، معهد القدس للأبحاث، ٢٠٠٦، ص ٧٦.

(١) هنري كتن، إسرائيل وممارساتها في القدس، الأمانة العامة للجامعة

العربية، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.

(٢) هارتس، ٢٠٠٧/٨/٢٤، ص ٢٠٧.

ب. المجال الديمغرافي:

سيطر الهاجس الديمغرافي على المحتل منذ استيلائه على كامل القدس سنة ١٩٦٧م، ويحاول تحقيق أغلبية ديمغرافية يهودية مريحة في المدينة بوصفها عاصمة الدولة.

وقد سن في سبيل ذلك سنة ١٩٧٣م قانوناً يحدد نسبة الفلسطينيين في المدينة بـ٢٢٪، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذه النسبة أبداً، فالיום تبلغ نسبة الفلسطينيين ٣٥٪، ومن المتوقع أن تصل سنة ٢٠٢٠م إلى ٤٠٪، بحسب تقديرات المحتل نفسه.^(١)

السيناريوهات المتوقعة:

أجرى معهد «إدليسون للدراسات الاستراتيجية» مسحاً في أوساط الصهاينة طرح فيه السؤال التالي: «من الذي ينبغي أن يملك الحق في رأيك بتقرير مستقبل القدس؟».^(٢)

وأجمعت الآراء المختلفة على أن بقاء القدس أمر لا غنى عنه لبقاء دولة الاحتلال، فالقدس هي العنصر الأساسي فيما يختص بأي معاهدة سلام يتم التوصل إليها في المستقبل، وبالتالي هناك أبعاداً مهمة تُصاغ القرارات بناءً عليها في إسرائيل تجاه القدس:

أ- قضية القدس عنصر جوهري في أي مفاوضات سلمية.

ب- التعامل مع هذه القضية يزداد صعوبة بمرور الوقت.

ت- إلى أن يتم التوصل لحل مسألة القدس، فالمستوطنون بحاجة للتركيز على إدارة الصراع.

ث- لا يمكن أن تُقسم المدينة القديمة من جديد، فجوهر المشكلة هو المدينة القديمة، ولهذا السبب، فالمستوطنون بحاجة لمشاركة طرف ثالث.

ج- على الرغم من مساهمة السياح الأمني حول المدينة المقدسة في تقليص عدد الهجمات المسلحة،

لكنه لا يزال يتسبب في مشاكل.

ح- لن يكون الفصل داخل المدينة ممكناً دون التوصل لاتفاقات سلام.^(٣)

ومع ذلك، فإن الوقائع المتلاحقة على الأرض، تجعل الخبراء يضعون سلسلة من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل القدس على النحو التالي:

السيناريو الأول:

أن ينجح مشروع التهويد في حسم هوية المدينة، وذلك بأن يتمكن المحتل من تقسيم المسجد الأقصى، وتثبيت مبدأ «حق اليهود» بالصلاة فيه إلى جانب المسلمين، ويفتح الكُسن العملاقة في محيط المسجد، والأنفاق التي يعدها لتصبح مزارات سياحية، ويهجر السكان في المحيط القريب من البلدة القديمة ليؤسس «مدينة داود» مكان أجزاء واسعة من ضاحية سلوان، ويعيد تعريف الحدود البلدية بضم المستوطنات المحيطة جميعها، منتجاً حقيقة ديمغرافية جديدة يصعب التنبؤ بنتيجتها.

السيناريو الثاني:

أن يواجه المحتل مشكلات حقيقية في تطبيق متطلبات السيناريو الأول، بشكل يعيق تنفيذه ويؤخره، أو حتى يدفعه للعدول عنه بحثاً عن بدائل أخرى، فإذا وجد العدو الإسرائيلي صمود المقدسيين كبيراً من خلال الدعم والإسناد المنهجي، وحركة جماهيرية فاعلة داخل القدس تترك المحتل، وتحركاً جماهيرياً وسياسياً خارجياً يجعل ثمن تحركاته تجاه القدس أعلى وأكثر مما يتوقعه أو يستعد له، فسيضطر إلى تبني بدائل «أقل تطرفاً» ستمنعه، بكل تأكيد، من حسم هوية المدينة.

السيناريو الثالث:

أن يتمكن المقدسيون من حسم هوية المدينة لصالحهم، ما يتطلب منع المحتل من تحقيق أي تقدم على جبهات المواجهة جميعاً، ومواصلة تحقيق التقدم

(٣) موشيه رومان، علاقات الوسطين اليهودي والعربي في القدس، معهد أبحاث إسرائيل، ٢٠٠٤، ص ٤٣.

(١) الإذاعة العبرية، ٢٦/٣/٢٠٠٩.

(٢) يديعوت أحرونوت، ١٤/٩/٢٠٠٨.

المستوطنات التي تحاصر القدس الشرقية (كتلة أدوميم)



المستوطنات الإسرائيلية جنوب القدس الشرقية (كتلة عتصيون)



المصدر: الجزيرة نت

حيث يزعم اليهود أن لهم حقاً بوصفه مكان الهيكل، وسيطرون على حائط البراق بزعم أنه حائط المبكى. ج- الإصرار على ضم المستوطنات المجاورة في القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية، وهي تتمتع بوضع استراتيجي بالسيطرة على طريقي القدس-الأردن، والقدس-رام الله، وضم ما يسمى بالحي اليهودي الذي يمثل 15-20٪ من مساحة المدينة.

ح- تعريف القدس من حيث الحدود والمساحة والمكونات، وهي نقطة مختلف عليها بين الجانبين.

خ- الإصرار الإسرائيلي على الاعتراف الفلسطيني الكامل بعاصمة إسرائيل، التي تضم القدس الغربية، إضافة للمناطق اليهودية في القدس الشرقية.⁽¹⁾

وبعد محاولات مستمرة للتوصل إلى حل سياسي للصراع حول القدس منذ عام 1967م، سواء على

في المجال الديمغرافي، مع إضافة إنجازات حقيقية في العمران والهوية الثقافية للمدينة، وتحقيق هذا السيناريو أقرب للمستحيل في ظل الاحتلال، وفي ظل الواقع السياسي الراهن.

في ظل هذه القراءة، يبقى السيناريو الثاني هو الأقرب للتحقق، دون استبعاد السيناريو الأول، فهو يبقى واقعياً، وإن كانت الظروف الحالية ليست مواتية له إلى الحد المطلوب.

مستقبل المفاوضات حول القدس:

من أبرز الإشكاليات التي يتصارع عليها الطرفان الفلسطيني والصهيوني عبر المفاوضات الجارية حالياً:

أ- السيادة على القدس الشرقية التي تمثل حدود 4 يونيو/ حزيران 1967م، ونص قرار الأمم المتحدة رقم 242 على إعادتها للجانب العربي.

ب- سهولة الوصول إلى الحرم القدسي والصلاة فيه؛

(1) التقرير الدوري لمؤسسة الأقصى، حزيران، 2009، ص76.

صعيد المشاريع والقرارات الدولية أو أطروحات الجانبين، بقيت القدس مشكلة أساسية أمام أي حل سياسي.

خاتمة:

جاءت أجزاء هذه الدراسة لاستعراض المواقف

الصهيونية حول القدس، ونضيتها للمطالب الفلسطينية فيها، من خلال تطرقها إلى عدد من المحاور والمجالات ذات الصلة، وإيراد إحصائيات ديموغرافية ومؤشرات خطيرة من داخل المدينة، والتأثيرات الأمنية المتوقعة على سكانها، إلى جانب الحديث عن خطورة

البعد القانوني لمستقبل القدس، والاستعانة بعدد من الملاحق والإحصائيات والجداول المهمة.

وقد انطلقت الدراسة من محاولة تشريح الإجراءات الصهيونية القمعية ضد مقدسيي المدينة من العرب الفلسطينيين، لاسيما رغبة الاحتلال الجامعة لإعادة التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب في المدينة، على أن يكون هذا التوازن لصالح اليهود، من خلال ما يوصف بـ«اقتلاع» التجمعات السكانية العربية من داخل حدود المدينة.

وأوردت الدراسة أن الهدف النهائي من تلك الإجراءات الصهيونية، وسياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال يتمثل بدفع عشرات الآلاف من سكان المدينة الفلسطينيين للانتقال والإقامة خارج المدينة.

وترجّح الدراسة أن الكيان الصهيوني، ما زال يجد صعوبة حقيقية في منع الهجرة الفلسطينية من داخل حدود المدينة، ولذلك يلجأ إلى عدة خطوات ميدانية كفرض الضرائب الباهظة على عرب شرقي القدس، التي تتم جبايتها بواسطة سلسلة من الأوامر القضائية.

كما استعرضت معدل المواليد المرتفع في أوساط العرب المقدسيين، بصورة قد تتساوى مع معدل المواليد اليهود، ما يؤثر سلبيًا من وجهة النظر اليهودية على الصورة الديموغرافية للمدينة، علمًا بأن ذلك ليس السبب الوحيد للتقلص الآخذ في التزايد بين الأوساط اليهودية.

كما ألفت الضوء على العشرات من القرارات التي اتخذتها الحكومات الصهيونية المتعاقبة، والعديد من اللجان الوزارية لشئون القدس، وطواقم من الخبراء، ولجان مهنية متخصصة لدراسة وضع المدينة، وأوصت جميعها بوضع العديد من الخطط المختلفة والمطالب العديدة لوقف

الدراسة تصل أخيرًا إلى خلاصة مفادها أن الصراع على المدينة المقدسة سيبقى سيد الموقف خلال السنوات القليلة القادمة، وأن سلطات الاحتلال لن ترضى بأقل من تهجير الفلسطينيين كليًا عنها، الأمر الذي يلقي بمزيد من المسؤوليات والمهام على الفلسطينيين والعرب والمسلمين

ما أسمته بـ«النزيف» اليهودي الحاصل في تزايد معدلات الهجرة اليهودية، والحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من سكانها اليهود للبقاء فيها.

الدراسة تصل أخيرًا إلى خلاصة مفادها أن الصراع على المدينة المقدسة سيبقى سيد الموقف خلال السنوات القليلة القادمة، وأن سلطات الاحتلال لن ترضى بأقل من تهجير الفلسطينيين كليًا عنها، الأمر الذي يلقي بمزيد من المسؤوليات والمهام على الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وهو ما يتطلب منهم القيام بالمهام التالية:

١- تعريف شعوب العالمين العربي والإسلامي بمكانة القدس، وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ورفع مستوى التفاعل مع ما يحدث لها، بحيث يدرك الاحتلال أن أي تعدد مباشر على الأماكن المقدسة سيجعله يدفع ثمنًا لا يكون قادرًا عليه.

٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم المزيد من الدعم والمساندة للمقدسيين، بما يمكنهم من مواجهة إجراءات الاحتلال؛ من أجل البقاء في

مدينتهم، خصوصاً أن العنصر البشري يعد عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل المدينة وهويتها. ٣- تذكير المرجعيات الرسمية الفلسطينية والعربية والإسلامية بمسئولياتها تجاه القدس وأهلها، بما يجعلها تبادر لإطلاق مشاريع التثبيت والدعم؛ على مستوى المباني والأراضي والسكان، ورفع الدعاوى ضد كبار المسؤولين الصهاينة على ممارساتهم العدوانية ضد القدس.

معلومات إضافية

جدول يظهر الأراضي المصادرة والمستوطنات في القدس بين ١٩٦٧-١٩٩٣ م

اسم المستوطنة	سنة المصادرة	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة	مساحة المستوطنة	الوحدات السكنية
الحي اليهودي	١٩٦٨	١٩٦٨	١١٦	١٣٠	٦٥٠
رامات أشكول، وجفعات همفتار	١٩٦٨	١٩٦٩	---	١٠٣٩	٢٢٠٠
جفعات شبيرا	١٩٦٨	١٩٦٨	٣٣٤٥	٩٦١	٥٠٠٠
جبل سكوبس	١٩٦٨	١٩٦٨	-	١١٩٠	٢٥٠٠
ماميلا	١٩٧٠	١٩٧٠	١٣٠	١١٦	١٣٠٠
عطروت	١٩٧٠	١٩٧٠	١٢٠٠	٢٧١٥	منطقة صناعية
نيفي يعقوب	١٩٧٠	١٩٧١	١٢٣٥	١٧٩٥	٤٢٠٠
راموت	١٩٧٠	١٩٧٣	٤٨٤٠	٤٤٤٩	٨٧٠٠
معلومات دفنا	١٩٦٨	١٩٧٣	٤٨٥	٣٨٩	٢٤٠٠
جيلو	١٩٧٠	١٩٧٠	٢٧٠٠	٢٧٤٣	١٠,٠٠٠
تلببوت الشرقية	١٩٧٠	١٩٧٣	٢٢٤٠	٢٢٤٠	٥٠٠٠
بسغات زئيف	١٩٨٠	١٩٨٢	٤٤٠٠	٥٥١٨	٨٤٨٠
ريخس شعفاط	١٩٩٢	١٩٩١	٢٠٢٤	١١٩٨	٢٠٨٣
جفعات هاموتس	١٩٩١	١٩٩١	١٠٦٢	١٠٦٢	٣٣٠٠
هارحوماه	١٩٩١	١٩٩١	١٨٥٠	١٨٥٠	٦٥٠٠
المجموع	---	---	٢٥٦٢٧	٢٧٣٩٥	٦٠,٧١٣

المصدر: تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

جدول يوضح عمليات الهدم بين سنتي ١٩٩١-٢٠٠٣م في القدس الشرقية

السنة	المنازل المهتمة	السنة	المنازل المهتمة
١٩٩١	٢٤	١٩٩٨	٤٠
١٩٩٢	٢٣	١٩٩٩	١٦
١٩٩٣	٢١	٢٠٠٠	١١
١٩٩٤	٧	٢٠٠١	٤٨
١٩٩٥	١٤	٢٠٠٢	٢٤
١٩٩٦	٦	٢٠٠٣	٨٣
١٩٩٧	١٧	المجموع	منزلاً ٣٣٤

المصدر: مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، رام الله، التقرير السنوي، ص ١٤٥.

هدم منازل في شرق القدس بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٧م

العام	عدد وحدات السكن	عدد من فقدوا مأواهم
٢٠٠٤	١٠٤	٣٥٦
٢٠٠٥	٩٤	٢٣٨
٢٠٠٦	٥٠	١٦٠
٢٠٠٧	٦٨	٢٣٩
٢٠٠٨	٦٤	١٨٥

المصدر: منظمة «بيتسيلم» لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

جدول توضيحي يحمل مؤشرات ذات علاقة بالوضع في القدس

البيد	السكان العرب في القدس	السكان اليهود في القدس
عدد المراكز الاجتماعية	٣	٢٠
عدد الملفات للباحث الاجتماعي	٣٥٠	١٥٠
أسر حاصلة على خدمات اجتماعية	%٢٧	%١٠٠
معدل الأجر الشهري	شيكل جديد ٣٠٥٦	شيكل جديد ٥٤١٦
عدد الحدائق العامة	٣٠	١٠٨٠
عدد المرافق الرياضية	٥	٣٦
مراكز صحة العائلة	٥	٣٥
نسبة الأجر تحت الحد الأدنى	%٤٣.٥	%١٠

المصدر: تقرير للمنظمة الإسرائيلية «عير عميم»، ٢٠٠٩.

ملحق توضيحي بالقوانين الإسرائيلية بشأن القدس

اسم القانون	عناصر القانون الأساسية
قانون الدخول إلى إسرائيل	يُعتبر مواطن القدس مواطناً دائماً ولا يحمل الجنسية الإسرائيلية، ويحق له التصويت للمجلس البلدي وليس للبرلمان، ويفقد حق الإقامة بالقدس في ثلاث حالات: إذا حصل على جنسية أخرى. إذا حصل على حق الإقامة في دولة أخرى. إذا بقي خارج إسرائيل سبع سنوات متتالية.
قانون الإدارة والنظام	ضم القدس إلى إسرائيل.
أمر القانون والنظام	إخضاع القدس لقانون قضاء إدارة الدولة الإسرائيلية.
قانون المحافظة على الأماكن المقدسة	ضمان وصول أي شخص للأماكن المقدسة دون المساس بالمشاعر بما في ذلك الزعم بأن «جبل البيت» مكاناً مقدساً يهودياً، وليس إسلامياً.
قانون أملاك الفاعين	تحويل كافة الأملاك والممتلكات الفلسطينية التي تخص الفلسطينيين غير الموجودين أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، بحيث تصبح تحت تصرفها.
قانون التعويض	تعويض المواطنين العرب عن أموالهم من أجل تكريس الاستيلاء عليها.
قانون العودة	يحق لوزير الداخلية الإسرائيلية سحب المواطنة من المواطن المقدسي باعتبار القدس جزءاً من إسرائيل.
قانون التنظيمات القانونية الإدارية	إزالة عروبة القدس باشتراط تسجيل الشركات والجمعيات التعاونية وأصحاب المهن وأرياب الحرف والمحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين حسب القوانين الإسرائيلية.
قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم بالبلدة القديمة	تمكين الإسرائيليين من استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من العرب، الذين لا يحق لهم استرجاعها، بل فقط أخذ التعويضات.
قوانين الاستملاك	نزع ملكية الأفراد لتحقيق المنفعة العامة.
قانون الإشراف على المدارس	إشراف إسرائيلي على جميع المدارس بما فيها الإشراف والتمويل، وتشمل التراخيص الإسرائيلية للمدارس الخاصة.
(قانون أساس (القدس عاصمة إسرائيل)	القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل. القدس هي مكان إقامة رئيس الدولة، والكنيست، والحكومة، والمحكمة العليا. تخصيص موارد خاصة وهبة سنوية «بلدية» القدس لتطويرها. للقدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة.

تشكيل مجلس سلطة يقوم بتطوير القدس، وتشجيع المبادرات والتنسيق بين الوزارات، وتقديم النصح والمشورة للحكومة لتطوير القدس على أن: لا يشغل منصب عضو في المجلس أي عضو مجلس بلدي. أن يكون مواطناً إسرائيلياً. جميع الوزراء مسئولون عن تنفيذ هذا القانون.	قانون السلطة لتطوير القدس
منع مزاوله أي نشاط رسمي فلسطيني للسلطة الفلسطينية في القدس.	تقييد النشاطات لسنة ١٩٩٤م

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

المشتغلون العاملون من سكان القدس حسب مجموعات السكان والمهن

ويظهر حجم البون الشاسع في المستوى العملي لصالح اليهود

المهنة	نسبة العرب	نسبة اليهود
عمال غير مهنيين	٩٤.٨٧%	٥.١٣%
عمال الصناعة والبناء	٤٣.٠٠%	٥٧.٠٠%
عمال الزراعة	٤٢.٨٦%	٥٧.١٤%
وكلاء مبيعات	١٨.٦٤%	٨١.٣٦%
موظفون	٧.٣٣%	٩٢.٦٧%
مدراء	٥.٣٢%	٩٤.٦٨%
مهن حرة	٨.٠٥%	٩١.٩٥%
ذوو خلفية أكاديمية	٦.٠٦%	٩٣.٩٤%

المصدر: يوسف خوري، نكران العدالة لسكان القدس العربية، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

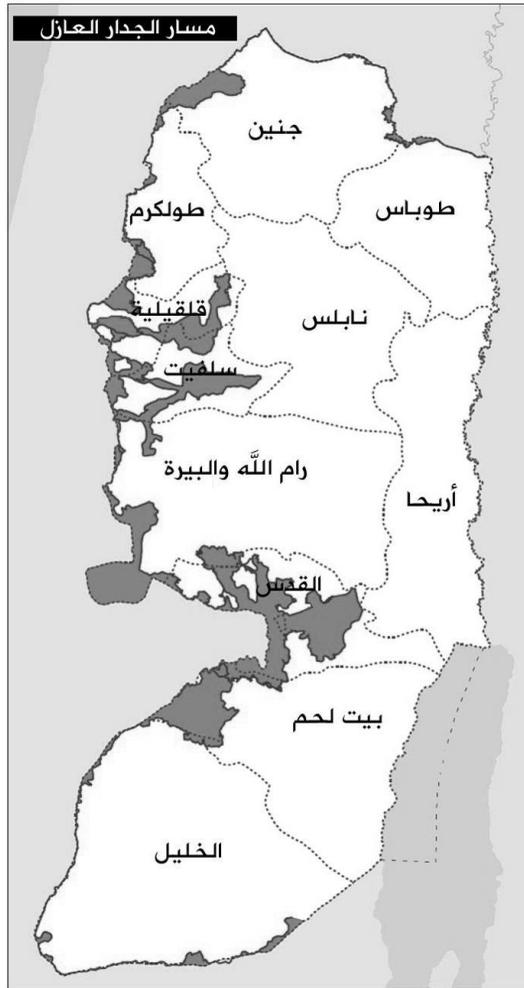
جدول يبين استبدال الأسماء العربية بأسماء عبرية في المدينة المقدسة

الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد	الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد
طريق سليمان القانوني باني سور القدس	شارع المظليين	تل الشرفة أو المشارف	جبعات هفتار
باب المغاربة نسبة إلى عرب المغرب من شمال إفريقيا	رحوب بيتي محسي	طريق الوادي من باب العمود إلى باب السلسلة	رحوب هكاي
حارة الشرف داخل السور	مسقاف لداخ	سوق الحصر داخل السور	حباد

شونية هالكوت	عقبة غنيم داخل الصور	حبر حبيم	عقبة درويش - داخل الصور
ديرخ شاعر خيرؤت	طريق المجاهدين داخل الصور	هآحيم	طريق الفريير داخل الصور
ميدان عودة صهيون	ساحة باب الخليل	حي شايبرا	الهضبة الفرنسية
		عقبة يهودا هاليفي	عقبة أبو مدين بين حائط البراق والحي اليهودي

المصدر: مؤسسة حماية الأقصى والمقدسات الإسلامية، ٢٠٠٨.

خريطة توضح مسار الجدار العازل



المصدر: الجزيرة نت

أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية



د. أحمد موفق زيدان

كاتب متخصص في شؤون جنوب آسيا

ملخص الدراسة

كشف العام الماضي في أفغانستان عن حجم الخلاف بين السياسيين والعسكريين الأميركيين فيما يتعلق بطريقة إدارة المعركة فيها، وعزز هذا الخلاف التعهد الذي أطلقه أوباما ببدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان في يوليو ٢٠١١م، وهو الأمر الذي لم يرقِّ للقادة العسكريين؛ كونهم نصحوا بزيادة عدد القوات هناك لمواجهة الخطر الطالباني والقاعدي المتعاطم.

والواقع الأفغاني يكشف بجلاء عن وهم الانتصار الأمريكي في هذا البلد بعد سنوات طوال من الاحتلال، فقد فشل الأمريكيون تماماً خلال العام الماضي في تسويق فكرة المفاوضات السرية والخفية مع من وصفوهم بـ«معتدلي حركة طالبان الأفغانية».

وعلى الصعيد العسكري الميداني تزايدت قوة حركة طالبان الأفغانية، وتمددت بشكل لافت إلى الشمال الأفغاني، وتحديداً في مناطق قندوز المجاورة لطاجيكستان وكذلك لبغلان وحتى مزار الشريف المجاورة لأوزبكستان.

ويأتي العمق العسكري الذي تحظى به الحركة من تأييد تنظيم القاعدة لها، وكذلك جماعات مسلحة باكستانية أوزبكية وطاجيكية وصينية وسنية إيرانية مثل جند الله؛ ليزيد من العبء الأمريكي أولاً، ويبرز أهمية الانخراط الإقليمي في الوحل الأفغاني.

إن كل من يتابع السياسة الأمريكية إزاء الحرب على ما يوصف بالإرهاب، وتحديداً ملفي طالبان والقاعدة يلمس بوضوح مدى التخبط والغموض الأمريكيين في التعاطي مع هذا الملف، وذلك يعود في جزئه إلى خلافات الساسة والعسكر الأميركيين، والحساسيات مع جمهور يتنامى رفضه لمواصلة الحروب؛ نظراً لكلفتها المالية والبشرية، وعدم جدواها رغم دخول بعضها سنتها العاشرة تقريباً.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك خلافات بين الأميركيين والأوروبيين، وبين الطرفين وحلفائهم الأفغان أو الباكستانيين على الأرض، مع الإشارة إلى أن معظم حروب العصابات تدخل الدول في حوار مع أصحابها بعد ثماني إلى عشر سنوات على أبعد تقدير من اندلاعها، فحينها تتيقن الدول باستحالة تحقيق النصر العسكري.

إن المشكلة الأساسية في السياسة الأمريكية المتبعة في أفغانستان أنها نفس السياسة المتبعة بشكل عام، وهي نظرية العصا والجزرة، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن تطبيقها في أفغانستان، وتحديداً على البشتون، الذين بقدر ما تضغط عليهم بقدر ما يُبَدُون تشدداً في المواقف.

أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية



د. أحمد موفق زيدان

كاتب متخصص في شؤون جنوب آسيا

تبقى الحالة الأفغانية أحد أبرز التجليات المعاصرة لحروب القيم والمفاهيم التي تحاصر الأمة شرقاً وغرباً، الأمر الذي أثار الجدل حتى داخل الإدارة الأمريكية التي تتولى كبر هذه الحرب؛ فقد كُشف عام ٢٠٠٩م عن حجم الخلاف بين السياسيين والعسكريين فيما يتعلق بطريقة إدارة المعركة في أفغانستان؛ وأدى ذلك إلى تطاول قائد القوات الأمريكية في أفغانستان حينها الجنرال ستانلي ماكريستال على الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونائبه جو بايدن، وهو ما أدى في النهاية إلى طرده من منصبه بعد استدعائه إلى واشنطن، وإرسال قائد القوات المركزية الأمريكية للحرب في أفغانستان والعراق الجنرال ديفيد بترايوس محله، وذلك لإدارة الحرب فيها.

وعزز الخلاف بين الطرفين، العسكريين والسياسيين، التعهد الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أوباما ببدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في يوليو / تموز من العام المقبل، وهو الأمر الذي لم يَرُقْ للقادة العسكريين؛ كونهم نصحوا بزيادة عدد القوات هناك لمواجهة الخطر الطالباني والقاعدي المتعاضم.

وقد عكس هذا الخلاف بين العسكريين والسياسيين الكتاب الأخير الذي صدر للصحافي الأمريكي المعروف بوب وودوارد، والذي كشف فيه من خلال لقاءات أجراها مع كبار المسؤولين الأمريكيين، ضمَّن هذا الكتاب الذي حمل عنوان «حروب أوباما» كشف فيه عن الخلاف بين الطرفين، ورَفَضَ القادة العسكريين الانسحاب من أفغانستان بحسب العهدة الأوبامية.

لكن الجنرال ديفيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في أفغانستان قلَّل من حجم التوقعات بشأن خطط سحب قوات بلاده من أفغانستان، بدءاً من العام المقبل .. ووصف المراجعة التي أمر الرئيس باراك أوباما بإجرائها للاستراتيجية الأمريكية حيال هذا البلد بأنها مجرد «تقييم في منتصف الطريق».

وقال الجنرال بترايوس في مقابلة له: «إن الموعد النهائي الذي حدّده أوباما في يوليو ٢٠١١م لبدء عملية سحب القوات الأمريكية من أفغانستان سيكون بداية عملية، لكنه يحتفظ بحقه في تحديد جدول زمني بنفسه؛ بناءً على الظروف القائمة على أرض الواقع».

ودافع بقوة عن استراتيجية مكافحة التمرد التي وضعها في أفغانستان، غير أنه اعترف بأن الحملة سبَّبت له الإحباط ونفاد الصبر.. وقال: «إنني مدرك لحقيقة أن ساعة أفغانستان لا تسير بالسرعة التي يريدها الناس

طريقاً، ولم يجعلوا سبيل الهرب لهم سبيلاً». (٣)

وكان أوباما قد أعلن في كانون الأول/ديسمبر الماضي زيادة عدد الجنود الأمريكيين في أفغانستان بنحو ٣٠ ألف جندي؛ إلا أنه في الوقت نفسه حدّد تموز/ يوليو ٢٠١١ موعداً لبدء سحب القوات الأمريكية من هذا البلد.

ويفيد وودورد في كتابه أيضاً أن الرئيس رفض طلباً من البنتاجون بإرسال ٤٠ ألف جندي إضافي، رايّاً تفاصيل اجتماعات أوباما بحضور وزير الدفاع روبرت جيتس ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال الفترة التي سبقت قرار إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي.

وقال أوباما أيضاً خلال

لقاء جمعه بجيتس وكلينتون في تشرين الأول/أكتوبر بحسب ما نقلت واشنطن بوست: «لن أبقى عشر سنوات، ولن ألتزم بوجود طويل الأمد لبناء أمة، ولن أنفق ألف مليار دولار». (٤)

لكن المحللين والخبراء

الباكستانيين يؤكدون على وجود خلافات جوهرية، بين العسكريين والسياسيين الأمريكيين، فيما يتعلق بسياسة سحب قواتهم من أفغانستان فالمسئول الباكستاني عن مناطق القبائل سابقاً خالد عزيز يرى في مقابلة مع كاتب هذه الدراسة أن: «ثمة خلاف كبير بين السياسيين والعسكريين، فأوباما تعهد بسحب قواته في منتصف العام المقبل، بينما يرى بترايوس أن المهمة ضخمة، ولا يمكن الانتهاء منها في هذا الوقت القصير، وبالتالي سيكون هناك تقليص لعدد القوات وبشكل رمزي، بمعنى أن استراتيجية الحرب ستتغير، والتركيز سيتبدل، ولكن لن تتوقف الحرب، فالحكومة الأفغانية لا مستقبل مضيء لها، وهي التي تضعف

في مواقع أخرى، ونود أن نراها نحن، فهناك ساعات في واشنطن وساعات في لندن وفي عواصم أخرى؛ تدق أيضاً بسرعة». (١)

ونقل الكتاب عن أوباما قوله -حسب الفقرات التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست - : «... يجب أن يتركز كل العمل الذي نقوم به على مسألة معرفة كيف سنتمكن من خفض وجودنا في أفغانستان.

وتابع أوباما «يجب أن تكون هناك خطة تحدّد كيفية خروجنا ومغادرة أفغانستان». (٢)

أما حركة طالبان الأفغانية؛ فقد أوضحت موقفها في مجلتها الرسمية، حين قالت : «...

خلاصة القول: إن سياسة دجاجة الغرب ودسائسهم ومؤامراتهم لمراوغة شعوبهم، وخديعة الشعب الأفغاني؛ باءت بالفشل، واستراتيجيةهم الحربية وخططهم القتالية ومهاراتهم الثعلبية نسفها الجهاد الإسلامي المقدس من جذورها، فسُفّت أسنانهم الواهية، وانكسرت قرونهم الواهنة، وانتهت أكاذيبهم المرصعة، وتصدعت سيوفهم الخشبية، وتفرقت سحائبهم المترعدة، فلا يتكلمون اليوم عن الديمقراطية الغربية، ولا عن الحكومة ذات القيم على منوال القيم الكفرية، ولا عن النساء العاريات السافرات، ولا عن الرقص والدعارة والخمور، بل تلقنوا من جهاد الأفغان دروساً لا بأس بها، حتى صاروا خطباء على غرار خطباء الإسلام، فيتحدثون عن ضرورة الاجتثاث لكل ما يمسّ المقدسات الإسلامية، أو التقاليد الأفغانية، بالأذى أو السوء، وأوجبوا على جنودهم احترام كل ما يحترمه الأفغان، وسيتلقون دروساً كثيرة في المستقبل القريب، إن شاء الله تعالى، إن لم يتخذوا طريق الفرار لهم

(٣) مجلة الصمود الصادرة عن حركة طالبان عدد يوليو وشباط ٢٠١٠م.

(٤) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

(١) صحيفة التايمز البريطانية الصادرة بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

عشر من سبتمبر، وإن كان موجوداً؛ فلم يكن بتلك الأهمية بقدر ما تبرز أهمية التهديد القاعدي - الطالباني للغرب، ولذا يشترط الغرب الآن علناً وسراً فك التحالف بين الطرفين كمقدمة للانسحاب، وتلك هي المصلحة الغربية والأمريكية في أفغانستان.

لقد دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، في مقال نشره بلوس أنجلوس تايمز، إلى ضرورة إدماج الدول الإقليمية، وتحديدًا باكستان وإيران والهند من أجل تسوية أفغانية^(٢).

واستبعد الوصول إلى تسوية لأفغانستان بمعزل عن الدول المجاورة، مؤكداً على ضرورة إشراكها في تحمل تبعات الخروج الأمريكي من هناك.

وعندما ننظر إلى الصين؛ نجد دائماً أن المصلحة الصينية قريبة من المصلحة الباكستانية، يزيد عليها الآن توفير أوضاع أفغانية آمنة؛ لتكون أفغانستان الدولة المحايدة للصين سوقاً مهماً لبضائعها، ثم لنقل هذه البضائع إلى أسواق دول آسيا الوسطى، لكن ما يهم الصين بشكل مباشر أيضاً هو عدم وجود «حكومة إسلامية متشددة» لها علاقة مع مسلمي تركستان الشرقية في الصين، وبالتالي الأمر الذي قد يعرض الوحدة الوطنية الصينية إلى الخطر؛ فيما إذا تنامي دور الإسلاميين في تركستان، وهو ما حصل إبان حكم طالبان، وحتى الآن وهو ما يخيف الصين؛ وذلك لكون الحركة الإسلامية التركستانية تمتلك ربما مئات المسلحين المدربين في مناطق القبائل، والمشاركين في العمليات العسكرية إلى جانب القاعدة وطالبان ضد الوجود الأجنبي في أفغانستان.

أما على الصعيد الإيراني؛ فعلى الرغم من العداء الإيراني - الأمريكي الظاهري، إلا أن المصالح الإيرانية تتفق تماماً مع المصالح الأمريكية، فيما يتعلق بحكومة أفغانية يكون دور البشتون فيها ضعيفاً، ويطغى فيها دور الأقليات الأفغانية، وتحديدًا الطاجيك والهزارة

يوماً بعد يوم؛ بسبب الفساد وتنامي قوة طالبان^(١).

أما الضابط الاستخباراتي المتقاعد أسد منير، والذي عمل في مناطق القبائل الباكستانية، فقال للكاتب: «إن قضية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في العام المقبل غير ممكنة عملياً، فما تسعى إليه واشنطن هو تأمين الحزام البشتوني المقلق لها، ثم تشكيل حكومة مدنية قادرة على ضبط الأوضاع، يتزامن ذلك مع تشكيل جيش أفغاني سيستغرق تشكيله وقتاً طويلاً...».

الدول المعنية ولعبة البوزكشي الأفغانية:

ثمة لعبة أفغانية قومية، ربما تصوّر طبيعة معادلة التدخلات الدولية والإقليمية في هذا البلد، اللعبة تسمى «البوزكشي» والتي تعني شد العنزة، وهي عبارة عن مجموعة فرسان يمتطون جيادهم، ويسعون إلى انتزاع عنزة حية من نقطة محددة داخل ملعب كبير، وسط جمهور عريض؛ من أجل نقلها ووضعها في حفرة محددة، وما أن يبدأ الفارس الأول بأخذ العنزة من الحفر المحددة؛ حتى يطارده الفرسان المشاركون في المسابقة، وكل واحد ينتزع هذه العنزة الحية المسكينة؛ ليضعها في الحفرة المحددة، لينال أخيراً لقب الفائز، والعنزة في مفهوم السياسة هي أفغانستان والفرسان هم الطامحون بها من الدول المجاورة وغير المجاورة.

وتلك هي لعبة الدول المعنية في أفغانستان، لعبة الدم، ولعبة انتزاع أفغانستان لوضعها في خانة مصالح الطرف الفائز.

الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب بشكل عام، يسعيان وتحديدًا منذ الحادي عشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠١م إلى إبعاد القاعدة عن حركة طالبان الأفغانية، وبغض النظر عن مصالح الغرب في أفغانستان، مثل ما يُثار عن تطويق الصين وإيران وآسيا الوسطى وغيرها، إلا أن ذلك كله لم يكن موجوداً قبل الحادي

(١) مقابلة مع الكاتب بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١٠م.

(٢) لوس أنجلوس تايمز ٢٥-٧-٢٠١٠م.

أن باكستان تدرك أن نافذتها إلى العالم هي طالبان البشتون، فحكومة بشتونية موالية لباكستان تشكل عمقاً استراتيجياً موازياً للهند وطموحاتها»^(١).

بالمجمل لا أحد يريد زعزعة الاستقرار في أفغانستان لكن كل واحد يريد استقرار أفغانستان حسب مصالحه ومقاسه، مما يشير إلى أن الفرسان لم يتمكنوا حتى الآن من وضع العنزة التي هي أفغانستان في الحفرة المحددة للعبة البوزكشي التي تحدثنا عنها حتى يُصفر الحكم معلناً انتهاء المباراة.

الواقع الأفغاني والوهم الأمريكي:

فشل الأمريكيون تماماً خلال العام الماضي في تسويق فكرة المفاوضات السرية والخفية مع من وصفهم بـ«معتدلي حركة طالبان الأفغانية»، ونشرت وسائل الإعلام الدولية والعربية أنباء عن لقاءات ووساطات تقوم بها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان من أجل إدماج عناصر معتدلة في حكومة الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، لكن ذلك نفته حركة طالبان الأفغانية ممثلة بزعيمها الملا محمد عمر، ونفاه معها أيضاً الذين عُنفوا بالأمر من أمثال وزير خارجيتها السابق وكيل أحمد متوكل، أو سفيرها السابق في إسلام آباد، والذي اعتُقل في سجن جوانتانامو، عبد السلام ضعيف.

وبالتالي تمكنت حركة طالبان من اجتياز مرحلة في غاية الصعوبة، كانت تستهدف شقها وإضعافها من خلال عناصر معتدلة وغير معتدلة، الأمر الذي زاد من ضعف الحكومة الأفغانية وإحساسها بعدم الشرعية؛ بسبب تنامي قوة طالبان العسكرية، والحديث المتزايد عن فساد الحكومة، سواء كان فيما يخص المال، أو فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، حتى وصل الأمر إلى اتهام جنود وضباط أمريكيين وبريطانيين في الأمر، والعمل

المدعومين من إيران، وهو الأمر الذي يوافقها عليه أكثر الدول الأوروبية، فإيران وغيرها يدركون تماماً أن البشتون معقل التشدد الإسلامي، وبالتالي فالأقليات -وتحديداً الهزارة- سيكونون الهدف من وراء هذا «التشدد الإسلامي البشتوني»، وهنا تختلف السياسة الإيرانية مع الباكستانية؛ حيث إن الأخيرة تريد تمثيلاً بشتونياً كبيراً في أي حكومة لسبب بسيط، وهو أن أي حكومة أفغانية لا يوافق عليها بشتون أفغانستان؛ سينعكس بشكل مباشر على أمنها؛ وذلك لأن لديها حزاماً بشتونياً سيتعاطف بشكل طبيعي وتلقائي مع إخوانه البشتون الأفغان، الذين سيشعرون بالغبن والحييف والتهميش السياسي، وهو ما تجلى خلال السنوات الماضية من غلبة الأقليات على الحكومة الأفغانية، وتراجع دور الأغلبية البشتونية.

أما بالنسبة للهند؛ فمهمتها الأساسية في أفغانستان دعم الأقليات، وهو التقليد الذي حافظت عليه منذ عقود؛ لخشيتها من البشتون، كونهم يشكلون صداعاً تاريخياً لها، فهم الذين قادوا عدة حملات عسكرية ضدها، وتحديداً في كشمير، بالإضافة إلى أن مصالحتها تكمن في وجود وحضور قويين بأفغانستان، يضمنان لها تطويق باكستان والصين، وهو ما سيحد من تدخلات باكستان في كشمير الخاضعة للسيادة الهندية؛ لانشغالها حينها على الجبهة الأفغانية أكثر مما هي منشغلة على الجبهة الكشميرية.

أما دول وسط آسيا؛ فيبدو أنها معنية بشكل مباشر بدعم حكومة الأقليات؛ لتشاطرها نفس العرقية أولاً، وللامتدادات الإثنية لها في أفغانستان، وثانياً لأن هذه العرقيات أقل تشدداً وأقل طموحاً في التمدد إلى أراضيها، وبالتالي فتتسق مصالحها مع مصالح إيران والهند والصين والغرب بشكل كبير أكثر من اتساقها مع المصالح الباكستانية التي تبدو وحيدة في الميدان، لكن لا تزال باكستان بالمقابل تتمتع بالورقة الطالبانية إلى حد كبير؛ كون طالبان أو البشتون يدركون أن نافذتهم الوحيدة إلى العالم هي باكستان، تماماً كما

(١) لقاء الكاتب مع الجنرال المتقاعد عبد القيوم خان مسئول مصانع التسليح الباكستانية السابق.



إلى شمالٍ يعززون فيه قبضتهم العسكرية؛ ليكون آمناً لهم، وجنوبٍ يظل في حالة حرب مع طالبان»^(٣).

على الصعيد العسكري الميداني تزايدت قوة حركة طالبان الأفغانية، وتمددت بشكل لافت إلى الشمال الأفغاني، وتحديداً في مناطق قندوز المجاورة لطاجيكستان، وكذلك لبغلان، وحتى مزار الشريف المجاورة لأوزبكستان، ويبدو أن تنفيذ هذه الاستراتيجية الطالباية إنما كان بسبب إدراكها للمخاطر التي تتطوي عليها، وهو ما تحدث عنه الجنرال المتقاعد عبد القيوم في حرص الأمريكيين على إبقاء الشمال الأفغاني آمناً لهم، والجنوب مشتعلاً مع طالبان، ولذلك حرصت الأخيرة على تعكير هذه الاستراتيجية من خلال عدة عمليات قوية استهدفت الوجود الأجنبي، وتحديداً الألماني المكلف بقندوز وما حولها.

ويأتي العمق العسكري الذي تحظى به الحركة من

على التحقيق معهم بعد عودتهم إلى بلادهم^(١).

وأعلن أخيراً الجنرال الأمريكي المعني بالحرب الأفغانية ديفيد بترابوس أن ثمة مفاوضات بين مسؤولي حركة طالبان الأفغانية والحكومة الأفغانية، وهو ما لم تؤكد مصادر طالبان أو غيرها^(٢).

أما الجنرال عبد القيوم خان الذي أدار مصانع التسليح الباكستانية حتى عام ٢٠٠٨م فيقول: «الأمريكيون لن ينسحبوا من أفغانستان، ولكنهم مع هذا يواجهون خسائر ضخمة، وما يؤشر على عدم مغادرتهم هو تجديدهم لعقد بناء وصيانة مطار قندهار من قبل شركة كندية، والذي سيتوسع ليشمل وحدة سكنية جديدة، وهو ما يؤشر إلى أن بقاءهم يطول، ستغادر بعض الوحدات، لكن ستظل قوات ضخمة، والظاهر أن خطتهم هو تقسيم أفغانستان

(١) راجع الصحف الأمريكية والبريطانية منتصف شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١٠م.

(٢) النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٨-٩-٢٠١٠م.

(٣) مقابلة مع الكاتب بتاريخ ١٩-٩-٢٠١٠م.

مع جمهور يتامى رفضه لمواصلة الحروب؛ نظرًا لكلفتها المالية والبشرية، وعدم جدواها رغم دخول بعضها سنتها العاشرة تقريبًا، بالإضافة إلى خلافات بين الأمريكيين والأوروبيين، وبين الطرفين وحلفائهم الأفغان أو الباكستانيين على الأرض، مع الإشارة إلى أن معظم حروب العصابات تدخل الدول في حوار مع أصحابها بعد ثماني إلى عشر سنوات على أبعد تقدير من اندلاعها، فحينها

تتيقن الدول باستحالة تحقيق النصر العسكري.

الآن الولايات المتحدة تعلن على استحياء استعدادها للحوار مع طالبان، وساعة تسميهم معتدلين، وساعة لا تسميهم، ولكن الواضح على الأرض أن الطرف المنهزم هو الأمريكي

والغربي في أفغانستان، والمنتصر هو الطالباني، وبالتالي من غير المنطقي أن يتبوأ كل طرف مكانة الطرف الآخر، بمعنى أن يتصرف الأمريكي كمنتصر والطالباني كمنهزم، ودون تجرع السم الحقيقي بالاعتراف بمرارة الواقع سيظل الوضع الأمريكي في أفغانستان يراوح مكانه، وكأنه طبخة حصى.

أطرح هنا قضية الحوار الأمريكي-الطالباني، والاشترطات الأمريكية المستحيل تطبيقها على طالبان، لاسيما وأن الطالبان يرون أنفسهم الآن الطرف المنتصر، وبالتالي عدم القبول بالاشترطات الأمريكية، وعلى رأسها التخلي عن القاعدة، وكأنهم الطرف المنهزم أولاً، وثانيًا المسئول أمام شعبه عما حل بالبلاد طوال العقد الماضي، بالإضافة إلى حجم الإهانة التي سيتعرض لها بهذا التخلي، وهي الإهانة التي كلفتهم تلك الحرب الضروس، والتي خاضوها ولا يزالون.

وزيرة الخارجية الأمريكية دعت طالبان، المعتدلين منهم، إلى الاندماج بالعملية السياسية الأفغانية،

تأييد تنظيم القاعدة لها، وكذلك جماعات مسلحة باكستانية أوزبكية وطاجيكية وصينية، وسنية إيرانية مثل جند الله ليزيد من العبء الأمريكي أولاً، ويُبرز أهمية الانخراط الإقليمي في الوحل الأفغاني، لكن الأبرز في ذلك هو دعم ومساندة مقاتلي حركة طالبان باكستان، على الرغم من كل الضربات التي وُجّهت لهم وبشكل شبه يومي، سواء تم عبر الضربات العسكرية الباكستانية، أو على مستوى

الهجمات الجوية من خلال طائرات التجسس الأمريكية التي تستهدف مناطق القبائل، وتحديدًا القواعد الخلفية لنشاطات القاعدة وطالبان في الشرق الأفغاني..

ولعل الخطر الطالباني الباكستاني تعاضم بشكل خطير

في الآونة الأخيرة، أولاً بسبب علاقتهم بالتفجير الذي أُحبط في تايمز سكوير بأمريكا، وثانيًا من خلال تعيين إلياس كشميري كمسئول عسكري لتنظيم القاعدة كما تردد أخيراً، وهو تعيين له دلالاته المهمة بالنسبة للأمريكيين، سواء فيما يتعلق بخلفيته العسكرية، وخبراته المهمة في كشمير، أو فيما يتعلق بكونه ضابطاً في الوحدات الخاصة الباكستانية، ويعرف الجانب العسكري بشكل كبير، أو كان على مستوى تعيين أول مسئول عسكري للقاعدة من غير العرب، وهو ما يوفّر له فرصة أكبر من العرب للتحرك بين الباكستانيين والكشميريين في الغرب.

إشكاليات الحوار الأمريكي الطالباني:

كل من يتابع السياسة الأمريكية إزاء الحرب على ما يوصف بالإرهاب وتحديدًا ملفي طالبان والقاعدة يلمس بوضوح مدى التخبط، والغموض الأمريكيين، في التعاطي مع هذا الملف؛ وذلك يعود في جزء منه إلى خلافات الساسة والعسكر الأمريكيين، والحساسية

فإن معظم قادة الجبهات المتشددين، وتحديدًا شبكة القائد جلال الدين حقاني المتهمه بالوقوف خلف معظم العمليات المستهدفة للأجانب في أفغانستان، إنما هم من حلفاء القاعدة والمعجبين بخطها، بل وممن تلقوا تدريبات على أيدي قادة القاعدة، واكتسبوا خبرات وتكتيكات عسكرية فاجأت الأمريكيين، وما كان لهم أن يتعلموها لولا التدريب القاعدي.

٣- لأول مرة تسمح طالبان أفغانستان لتنظيم غير أفغاني أن يعمل على أراضيها، فيستحيل أن تسمح رسميًا بذلك وحتى لتنظيم أفغاني، فقد ظهرت القاعدة في أفغانستان، وأميرها مصطفى أبو اليزيد الذي قُتل أخيرًا عبر طائرة تجسس أمريكية دون طيار، وهو ما يعكس مدى العلاقة الوثيقة بين الطرفين، والثقة المتبادلة بينهما.

٤- الملا محمد عمر الذي تحول إلى أشبه ما يكون بالأمير لكل هذه الجماعات المسلحة غير الأفغانية من باكستانية، وعربية وأوزبكية، وتركمانية وطاجيكية وغيرها؛ سيتعذر عليه التعامل مع الغرب والآخرين ليس من منطلق المصلحة الوطنية الأفغانية فحسب، وستفرض عليه تلك المبيعات من جنسيات غير أفغانية قواعد لعبة جديدة، كانت موجودة، لكنها لم تكن بذلك الوضوح الحالي، رغم أن الملا محمد عمر يحرص على عدم الظهور بمظهر أنه أمير للمؤمنين خارج أفغانستان، وإن كان مبايعة أسامة بن لادن له وآخرين أظهرت أنه خرج عن الحدود الأفغانية.

على هذه الخلفية يعتقد البعض أن القاعدة هي التي تتمدد، والدليل على ذلك تصاعد وجودها في اليمن والصومال، وإفريقيا بشكل عام، وهذا يناقض ما تردده بعض وسائل الإعلام الغربية عن تراجع القاعدة.

وبالتالي فدون العمل والسعي لفتح حوار مع القاعدة، أو تفهم حساسيات ذلك أثناء الحوار مع طالبان؛ ستظل طاحونة القتل والدمار متواصلة، ولن يتم التوصل إلى حل يرضي الأطراف جميعًا.

والاعتراف بالدستور، والتخلي عن القاعدة، تلك ربما كانت نفس الشروط التي عرضتها واشنطن ساعة انتصارها على طالبان والقاعدة يوم هاجمت أفغانستان، وأسقطت طالبان في تشرين أول/ أكتوبر من عام ٢٠٠١م، وبالتالي فواشنطن لا تزال تتصرف بنفس الذهنية ليلة نشوة نصر أكتوبر ٢٠٠١م، فالمعتدلون من طالبان لا حاجة للحوار معهم، كونهم أصلًا معتدلين ومستعدين للاندماج مع العملية السلمية، ولا يشكلون تهديدًا عسكريًا، وليسوا خصومًا، وبالتالي فالحوار عادة ما يجري مع خصوم.

الهرمية الطالبانية، والهرمية الحزبية الأفغانية تحتم الحوار مع الملا محمد عمر بشكل مباشر، ودون ذلك لا يمكن وقف شلال الدم، ولا يمكن تحقيق مفاوضات مع أي طرف طالباني، فلن يجروا أحد على الحوار أولاً دون إذن الملا محمد عمر، وثانيًا مفهوم البيعة الشرعية، العميق الدلالة في المفهوم الطالباني، لن يسمح لأحد من طالبان بأن ينشق عن زعيمه.

والآن لتتحول إلى صعوبة عقد صفقة طالبانية - أمريكية دون القاعدة، والحوار معها، لاسيما أن القاعدة هي التي دعت سابقًا عبر رسالة زعيمها أسامة بن لادن إلى الحوار مع الغرب:

١- بداية سيتعذر على الطالبان أن يتعهدوا بأي نوع من التعهدات بشأن تحجيم القاعدة على أراضيهم؛ كون هذا التحجيم سيصطدم مع قناعات شرعية تؤمن بها طالبان والقاعدة، وهو ما حصل حين طُوبت طالبان بذلك قبل الحادي عشر من سبتمبر / أيلول؛ فكيف سيقبل بذلك الملا محمد عمر الآن، وهو يرى نفسه قد انتصر على عشرات الدول المتحالفة ضده؟!؟

٢- النهج التشددي لمقاتلي طالبان، وسياسات طالبان تجاه الغرب، في تصاعد لاسيما بعد الاحتكاكات الطالبانية مع عدد كبير من مقاتلين إسلاميين عالميين، واتصالهم مع طالبان باكستان، ومبايعة الأخيرة للملا محمد عمر، ووفقًا للمعلومات

وبالتأكيد سيستساءل الكثيرون عن أي قاعدة سيتم الحوار معها؟! لكن ربما أثناء الحوار مع الطالبان يمكن أخذ قضية الحوار مع القاعدة في الحسبان؛ كون حمائمات الدم ستظل متواصلة، سواء كان ذلك على مستوى العراق، أو على مستوى الصومال، أو على مستوى اليمن، وربما على مستوى جبهات أخرى جديدة قد تُفتَح، فالحرب طوال العقد الماضي لم تحل المشكلة، سوى أنه على أمل حل مشكلة تم خلق مشكلتين، ولحل مشكلتين خُلقت أكثر، وهكذا أصبحنا أمام متواليات هندسية..

إذن رأس المشكلة، التي بدأت حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر / أيلول؛ كانت مع القاعدة، وتحميل طالبان مسؤولية ظاهرة القاعدة يبدو فيه كثير من الظلم، فالقاعدة وظهرتها أبعد ما تكون أفغانية وهي متشعبة، ومقرها لم يعد أفغانستان فحسب، وبالتالي لتسوية المشكلة الأفغانية وغيرها من مشاكل الصومال، أو اليمن والعراق لا بد من التوصل إلى نوع من الحوار مع القاعدة، على الأقل لاستكشاف مطالبها ومعرفة فيما إذا كانت مستعدة لمساومات في مناطق محددة، وتبريد جبهات أو عقد صفقات أم لا.

المشكلة الأساسية في السياسة الأمريكية المتبعة في أفغانستان، هي نفس السياسة المتبعة بشكل عام، وهي نظرية العصا والجزرة، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن تطبيقها في أفغانستان، وتحديداً على البشتون، الذين بقدر ما تضغط عليهم بقدر ما يُبدون تشدداً في المواقف.

هذا الموضوع تكرر في مناسبات حربية عدة للبشتون أيام حروبهم مع البريطانيين، وكذلك في الحرب مع السوفييت، والآن في حربهم مع الأمريكيين، ولذا ينصح الكثيرون بأن يتم فتح قنوات اتصال مباشرة مع الملا محمد عمر، طبعاً بعد رفع اسمه واسم حركة طالبان عن قائمة المنظمات الإرهابية بحسب التصنيف الأمريكي والدولي الآن؛ ليكون حواراً فاعلاً ومجدياً للطرفين.

معلومات إضافية

العلاقة بين طالبان وجماعات المقاومة الأفغانية الأخرى:

حرصت حركة طالبان منذ البداية على عدم التعرض لجماعات المقاومة الأخرى، ونفس الأمر ينطبق على الأخيرة؛ إذ إن زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار المطلوب أمريكياً، والذي يقاوم الوجود الأمريكي، وفي مقابلة أخيرة له نُشرت في صحيفة «وحدت» شدّد على أن علاقات الحزب على مستوى التنسيق الميداني الأرضي جيدة مع إخواننا في القاعدة وطالبان.

سعت طالبان خلال الفترة الأخيرة إلى استيعاب بعض فصائل المقاومة وتحديداً السلفيين في ولايتي نورستان وكونار المتاخمتين لباكستان؛ حيث أعلنوا عن انضمامهم للحركة، وينسبون العمليات التي ينفذونها إلى طالبان.

قوة طالبان وامتداداتها في دول الجوار سيجعل فرض أجندات الآخرين مثل حكمتيار وغيره متعذراً إن لم يكن مستحيلاً، في ظل الامتدادات الجغرافية المهمة لطالبان أفغانستان في دول الجوار.

يظهر التباين في المواقف السياسية بين طالبان والحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار، تحديداً فيما يخص شكل إدارة أفغانستان، فطالبان تدعو الجميع إلى مبايعة زعيمها الملا محمد عمر كأمير للمؤمنين، فيما يدعو حكمتيار إلى إجراء انتخابات عقب التحرير لترك الشعب يقرر مصيره بنفسه، وبهذا يريد حكمتيار أن يجعل نفسه مساوياً للملا عمر وهو المرفوض في العقلية الطالبانية التي تؤمن بإمارة المؤمنين، وليس بالانتخابات التي لن تفرز الأصلح ما دام المال والجاه وغيرهما هما العنصرين اللذين يلعبان الدور الأساسي في هذه الأوضاع.

الواقع السياسي لحركة طالبان:

الواقع السياسي لطالبان أفغانستان يفتقر إلى الكثير من المعلومات لاسيما وسط شح التصريحات والمقابلات الطالبانية، وعزوف الحركة عن هذا المجال، وانهاكها في العمل العسكري اليومي، لكن مع هذا فقد أعاد زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر تنظيم الحركة، حين شكّل لجنة سياسية قادها في البداية معتصم آغا خان، لكنه أُقيل بسبب ما قيل عن شبهات مالية، وعُيّن محله لطيف الله منصور كرئيس للجنة السياسية.

من خلال تصريحات شحيحة لقادة وزعماء الحركة منشورة في مجلة الصمود الصادرة بالعربية عن الحركة، وغير ذلك من المقابلات التي أُجريت مع قناة الجزيرة وغيرها يظهر أن الحركة ترفض أي حوار مع الحكومة الأفغانية، كما أرادت بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية تصويره وكأنه حصل حتماً.

حركة طالبان ترفض الوساطات من أجل تشكيل حكومة مختلطة أو مشتركة مع قرضاي، فما دامت ترفض مبدءاً الانتخابات بين فصائل مقاومة مثل حكمتيار، فمن باب أولى أن ترفض أي انتخابات في ظل الاحتلال الأجنبي، وهو ما عبّر عنه لطيف الله منصور في مقابلة نشرت في مجلة الصمود الصادرة عن الحركة بتاريخ مايو ٢٠٠٨م.

بخصوص الحوار مع القوات الأجنبية؛ فحتى الآن لم تتحدث الحركة عن الأمر في ظل اكتفاء القوات الأجنبية برغبتها في الحديث إلى من تسميهم المعتدلين من طالبان الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً، كون القتال ووقفه وتصعيده بأيدي زعيم الحركة الملا محمد عمر.

يُتداول في أوساط مقربة من طالبان أن لديها أوراقاً مهمة للضغط في عدة مناطق منها: أوراق القاعدة وطالبان باكستان، ومنظمة جند الله السنوية في إيران، بالإضافة إلى مسلحي الأوزبك والتركستانيين الصينيين، ومع الضعف والترهل التي تعاني منه باكستان سواء كان بسبب التباين والاختلاف في مؤسساتها، أو من خلال العمليات العسكرية التي تشنها ضد طالبان، أو من خلال ضرب وتدمير علاقتها مع طالبان أفغانستان، كل ذلك سيكون موطن ضعف لباكستان وربما للأمريكيين مستقبلاً، إن قرروا أن تكون باكستان الواسطة بينهم وبين طالبان أفغانستان.

بينما ستشكل نقاط قوة لطالبان أفغانستان الذين يرون أن انهيارهم وخسارتهم لأفغانستان لم تكن ليحصل لولا التنسيق والتعاون الباكستاني-الأمريكي ضدهم، وهو الأمر الذي قد يعني أن الأمور ستتقلب عكسًا عما كانت عليه تاريخياً من تأثير باكستان في الشأن الأفغاني، لتؤثر طالبان أفغانستان في حال وصولها إلى السلطة بالشأن الباكستاني، وهي التي تملك ورقة خطيرة وقوية ممثلة بحركة طالبان باكستان التي تدين لها بالولاء.

واقع طالبان الإعلامي ودوره في التعريف بالحركة:

رغم الحصار المضروب على الحركة، وافتقارها إلى البنية التحتية التي توفر لها إدارة المعركة الإعلامية، فإن طالبان أفغانستان أثبتت قدرة فائقة على إدارة المعركة الإعلامية، تمثل ذلك بتعيين ناطقين باسمها، وهما ذبيح الله مجاهد، وقاري يوسف أحمددي، وإن كان أحد لا يعرف شكلهما، وهما على تواصل ساعة بساعة مع وكالات الأنباء.

أثبت الناطقان باسم طالبان في تصريحاتهما صدق نقلهما للوضع العسكري والسياسي، ونفس الأمر ينطبق على الصحف الناطقة باللغة المحلية؛ حيث تصدر أكثر من صحيفة وحتى باللغة العربية، يُضاف إلى ذلك المواقع على الإنترنت.

يُعزى الاهتمام الإعلامي الطالباني إلى جرأة القائد العسكري الطالباني داد الله في الظهور أمام الكاميرات في أوقات الشدة الحقيقية على طالبان؛ حيث ظهر في أكثر من خمس مقابلات على قناة الجزيرة لوحدها، بالإضافة إلى تأسيسه لمركز إعلامي يقوم بمنتجة الصور ونحوها وتقديمها إلى وسائل الإعلام، وكذلك بعمل برامج توزع على الناس في باكستان وأفغانستان لتحريضهم على القتال ومساعدة مقاتلي طالبان، يضاف إلى ذلك تشجيع الأشرطة والمنشدين الإسلاميين كبديل.

قال قدرت الله جمال وزير الإعلام الطالباني السابق في مقابلة مع مجلة الصمود الطالبانية: «إن إعلام الحركة فاعل ونشط، فحين يريد أي صحافي موقفاً أو تأكيد خبر أو نفيه من طالبان يستطيع الحصول عليه في غضون دقائق عبر الاتصال بالناطق الطالباني على تليفون الثريا، في المقابل يتعذر على كثير من الصحفيين الحصول على رد فعل من المسؤولين الأفغان بنفس السرعة التي يحصلون عليها من طالبان.

المصدر:

د. أحمد موفق زيدان، طالبان والغرب.. عمليات الفشل الدائم، التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان (الأمة في مواجهة مشاريع التفطيت)، ١٤٢١هـ/ ٢٠١٠م.

انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة



أ.د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

ملخص الدراسة

يجمع الخبراء على أن الانفصال المحتمل لجنوب السودان سيتجاوز حدود البلد السياسية والجغرافية، وستكون له انعكاسات جيوسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة على مجمل المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية، نظرًا للارتباط الوثيق لأزمات السودان بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي ومن ثم الإسلامي.

تبدأ الدراسة بتقديم قراءة في اتفاق نيفاشا وخلفياته وعناصره الأساسية، وما ترتب عليه من إدارة الجنوبيين للإقليم وأوضاعه في ظل هذه الإدارة، وتتنظر في طبيعة العلاقة بين الجنوب والشمال في ظل اتفاق نيفاشا، محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح بشأن طبيعة هذا الاتفاق هل هو تكريس للوحدة أم تمهيد للانفصال؟

ثم تعرج الدراسة على استفتاء حق تقرير مصير الجنوب المقرر إجراؤه عام ٢٠١١م والقوانين المرتبطة به المتمثلة في قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م، وقانون استفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩م، وقانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لسنة ٢٠٠٩م، في محاولة لاستقراء السيناريوهات والتوقعات المحتملة.

وما بين الوحدة والانفصال تقدم الدراسة عرضًا سريعًا لأهم العوامل التي قد تؤدي إلى احتمال استمرار الوحدة، ولكنها أيضًا لا تُغفل المؤشرات القوية القادمة من جنوب السودان، والتي تقيد أن الاستفتاء قد يفضي إلى انفصال الجنوب.

إن الانفصال المحتمل لجنوب السودان سيكون له تأثيره القوي على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي، سواء بتكون خريطة جيوسياسية إفريقية جديدة أو التأثيرات السلبية المباشرة على مصر وتشاد وإريتريا وإثيوبيا، كما ستضعف أهم حلقات التواصل الديموغرافي والثقافي المباشر بين العالم الإسلامي وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا بجانب التأثير السلبي الأخطر على بعض الدول الآسيوية التي تتشابه أوضاعها السياسية في بعض أوجهها مع السودان، وتوجد فيها أقليات لديها تطلعات انفصالية، وربما تشكل واقعة انفصال جنوب السودان سابقة تحثهم على تكرار التجربة ذاتها في بلدانهم.

وإذا وقع انفصال جنوب السودان، فإن مشروع تفتيت العالم الإسلامي يكون قد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ. وتحاول الدراسة في النهاية أن تقدم الآليات المناسبة لاحتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية، سواء كانت الآليات الرسمية، والآليات الشعبية، والدور المنوط بالإعلام القيام به.

انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة



أ.د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

تتناول هذه الدراسة تداعيات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية. وتتطلب الدراسة من فرضية أن ما سيحدث في السودان من انفصال سيتجاوز حدود البلد السياسية والجغرافية، وستكون له انعكاسات جيوسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة على مجمل المنطقة لا سيما ما يتعلق منها بمنظومة القيم التي تحكم حركة المجتمعات الإسلامية التي يستهدف الغرب النيل من خصوصيتها عبر حروب التفتيت بأبعادها المختلفة وعلى رأسها الأبعاد القيمية والثقافية.

منهجية الدراسة:

نظراً لتداخل عوامل عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية، محلية وإقليمية وعالمية، على أوضاع السودان الداخلية، وبخاصة تطورات الأوضاع في جنوب السودان؛ فإن الدراسة ستستخدم منهجاً تحليلياً متكاملاً يجمع بين منهج تتبّع مسار العمليات السياسية والاقتصادية، ويقوم فيه الباحث بتتبع كل العوامل والأحداث والتوقعات التي تسبب الظاهرة محل الدراسة. بالإضافة لذلك ستوظف الدراسة منهج التحليل القيمي؛ لأن ما يدور في السودان، في جزء كبير منه صراع قيمي، وسيتمكّن الدارس عبر استخدام هذا المنهج من فهم وتفسير ما يقع من أحداث.

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة هي: قراءة في اتفاق نيفاشا وإدارة الجنوبيين للإقليم. واستفتاء حق تقرير المصير ٢٠١١م.. السيناريوهات والتوقعات. وأثر الانفصال المحتمل لجنوب السودان على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي. وآليات احتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية.

أولاً: قراءة في اتفاق نيفاشا، وإدارة الجنوبيين للإقليم: تكريس للوحدة أم تمهيد للانفصال؟

(١) اتفاق نيفاشا: الخلفية والعناصر الأساسية:

وقّع على اتفاق السلام الشامل الذي عرف باتفاق نيفاشا نسبة لمنتجع نيفاشا الكيني مكان المفاوضات في يناير ٢٠٠٥م. وأهم ما ورد في الاتفاقية أن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحه ضمن هذا الإطار.

لام أكوّل رئيس حزب «الحركة الشعبية - التغيير الديمقراطي»، المنشق عن الحركة الشعبية، وأول وزير خارجية بعد اتفاق السلام، بأن الحركة الشعبية حوّلت الجنوب إلى جحيم. كما «أن الفساد في الجنوب ينتشر من القمة إلى القاعدة».(٤)

(٣) العلاقة بين الجنوب والشمال في ظل اتفاق نيفاشا:

لم تكن العلاقة بين الجنوب والشمال مستقرة على حالة واحدة، فقد شابها في أحيان عديدة التوتر. ونجم عدم الاستقرار عن التباين الفكري والأيدولوجي بين الشريكين: المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية.

فالأول ذو ميول إسلامية، والثاني علماني رفع في فترة من الوقت شعارات اشتراكية. كما أن الأهداف والغايات مختلفة. فالحركة الشعبية تسعى لتغيير طبيعة الدولة السودانية التي تراها عربية وإسلامية، بينما يسعى المؤتمر الوطني لحكم السودان في ظل توجه إسلامي. وجاءت اتفاقية السلام لتجمع هذا التناقض السياسي والفكري في حكومة واحدة. لذا فلا غرابة أن لا تستقر العلاقة بين شريكي الحكم في السودان. وقد انسحبت الحركة الشعبية من الحكومة أكثر من مرة؛ احتجاجاً على ما رأته تلوّكاً من شريكها المؤتمر الوطني في تنفيذ اتفاق السلام.

من المؤشرات الواضحة على أن التحالف بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني اضطراري ومؤقت، أن الأولى جزء من حكومة الوحدة الوطنية، وجزء من المعارضة في الوقت نفسه. برز هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً بقوة بعد اجتماعات عُقدت لعدد من أحزاب المعارضة شملت الحركة الشعبية وحزب الأمة القومي والحزب الشيوعي والمؤتمر الشعبي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م، وصدر بعدها ما عُرف بإعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، وعُني الإعلان بمخاطبة هموم الحركة الشعبية ومعركتها مع المؤتمر الوطني بدرجة أساسية.

(٤) لام أكوّل لـ «الشرق الأوسط»: الحركة الشعبية فشلت وحولت الجنوب إلى جحيم. الشرق الأوسط. الأحد ١٤ شوال ١٤٣٠ هـ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ العدد ١١٢٦٨.

جنوب السودان على النحو التالي:

الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل بنسبة ٧٠٪، المؤتمر الوطني بنسبة ١٥٪، القوى السياسية الأخرى من الجنوب تمثل بنسبة ١٥٪.

جاءت قضايا عودة اللاجئين والنازحين، وبناء الهياكل والمؤسسات الحكومية على رأس أولويات حكومة الجنوب. ففي الفترة بين فبراير ٢٠٠٧ ويوليو ٢٠٠٩ عاد نحو ١,١ مليون جنوبي إلى ديارهم. (١)

وتواجه حكومة الجنوب تحديات كبيرة تتمثل في ضعف البنى الأساسية والفساد والصرف الكبير على التسليح، وعلى الجيش الشعبي. فقد صرّحت وزيرة العمل في حكومة جنوب السودان أوت دينق أن الفساد وصغر حجم القطاع الخاص، وإحجام أهل الجنوب عن زراعة الأراضي يعوق التنمية. (٢)

وفي عام ٢٠٠٨ طالب وزير مالية الجنوب كول اثيان برلمان جنوب السودان بضرورة تغطية نفقات إضافية بلغت ٢,٠٨ مليار جنيه سوداني (٩٨٠ مليون دولار) فوق مبلغ ٣,٤ مليار جنيه تضمنتها بالفعل ميزانية عام ٢٠٠٨م. وقال الوزير لرويترز: إن أكبر الجهات التي تجاوزت النفقات المخصصة لها هي جيش جنوب السودان الذي أنفق ميزانية بلغت نحو مليار جنيه بحلول يونيو. (٣) كما أن الاعتماد الكلي على النفط جعل حكومة الجنوب تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية.

تتهم بعض القوى الجنوبية الحركة الشعبية بأنها لا تسمح بالمعارضة السياسية. فقد صرّح الدكتور

(1) USAID, Sudan Complex Emergency. August 20, 2010.

http://www.usaid.gov/locations/sub-saharan_africa/sudan/
(٢) جنوب السودان يكشف سياسات، الدولة المرتقبة، الاتحاد. ١٢ أغسطس ٢٠١٠م.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=50216&y=2010>

(٣) جنوب السودان يسعى لزيادة الميزانية بعد تجاوز الجيش في الإنفاق، سودانيز أون لاين. ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨م.

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_23000.shtml

وأهم ما تضمنه إعلان جوبا بعد اتفاق السلام الشامل ما يلي: (١)

١- التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل باعتباره مطلباً أساسياً لاستدامة السلام وبناء الثقة بينهما، وفي هذا الإطار التأكيد بوجه خاص على التالي:

أ- إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في الموعد المحدد في الاتفاقية والدستور الانتقالي.

ب- وضع قانون الاستفتاء على تقرير المصير خلال الدورة البرلمانية القادمة التي تبدأ في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، واعتماد نسبة الأغلبية البسيطة للحسم بين خيارى الوحدة أو الانفصال مع ضمان حق جميع الجنوبيين في الاستفتاء.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قبل الانتخابات.

٢- تطبيق البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي، وفي مقدمتها تعديل القوانين لتتواءم مع الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

٣- إجراء المشورة الشعبية في ولايتى جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق على أن يتم ذلك بعد إجازة القانون الخاص بها، وإجراء إحصاء سكاني دقيق في الولايتين حتى يعبر المجلس النيابي المنتخب في الولايتين عن إرادة الولايتين بصدق.

٤- الالتزام بتقرير هيئة التحكيم الدولية حول حدود أبيي وتنفيذ بروتوكول أبيي بدقة مع التأكيد على وضع أسس تضمن التعايش السلمي والأمن في المنطقة، بما يراعى حقوق المجموعات التي ترتبط

(١) لمزيد من المعلومات حول إعلان جوبا انظر:

إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، سودانيل، ١ أكتوبر ٢٠٠٩.

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=6061:2009-10-01-05-49-58&catid=57:2008-12-01-11-34-43&Itemid=69

مصالحها بالمنطقة.

٥- اتساقاً مع الاتفاقية بجعل الوحدة خياراً جاذباً؛ يشكل المؤتمر مجموعة عمل لوضع تصور للتدابير السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية اللازمة لتعزيز فرص الوحدة، فيما تبقى من الفترة الانتقالية، مع التأكيد على احترام خيار الانفصال إذا أسفر عنه الاستفتاء.

يتضح من الجزء الخاص باتفاقية السلام في الإعلان أن الحركة الشعبية مهتمة بوجه خاص بالترتيبات المتعلقة بحق تقرير المصير، مثل قانون الاستفتاء وترسيم الحدود، والتحكيم حول منطقة أبيي. وبذلك تكون الحركة قد عملت على تحقيق أهدافها عبر وجودها في كل من الحكومة والمعارضة. وعلى الرغم من ورود الحديث عن جعل الوحدة خياراً جاذباً في آخر بند، إلا أن مجموعة العمل المذكورة لم تفعل الأمر الذي يشير إلى أن الحركة تضرر مساندة الانفصال.

ثانياً: استفتاء حق تقرير المصير ٢٠١١م..

السيناريوهات والتوقعات:

(١) قانون استفتاء جنوب السودان والقوانين المرتبطة

به.. الخلفية والعناصر الأساسية:

عند تناول استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان؛ فإن الأمر لا يقتصر على جنوب السودان الجغرافي فقط، وإنما هناك منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، وقد أحيل الخلاف حول حدودها إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي. وسيُعقد فيها استفتاء حول هل ستكون تبعيتها الإدارية للشمال أم للجنوب؟ وهناك ما سمي المشورة الشعبية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتتعلق المشورة بمدى رضا سكان الولايتين بالترتيبات التي وردت بشأنهم في اتفاقية السلام. لذا فإن هذا الجزء سيترعّض لهذه القوانين الثلاثة بإيجاز لأهميتها.

(٢) قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م:

ورد في الفصل الثاني البند الرابع من قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م ما يلي: يمارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي؛ وفقاً لأحكام اتفاقية السلام الشامل والدستور وهذا القانون.

حدد البند الخامس أن يجري الاستفتاء المنصوص عليه في المادة ٤ أعلاه، في جنوب السودان، وأية مواقع أخرى قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وأن تنظمه مفوضية الاستفتاء بالتعاون مع الحكومة الاتحادية، وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية.

وفيما يتعلق بخياري الاستفتاء، فقد جاء في البند السادس ما يلي: يصوّت شعب جنوب السودان عند ممارستهم حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما: (١) لتأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل والدستور، أو (٢) الانفصال.

أثارت أهلية الناخب الذي يحق له التصويت جدلاً واسعاً بين الطرفين، وانصب الجدل حول حق الجنوبيين الموجودين في الشمال، وبخاصة الذين أمضوا زمناً طويلاً في الشمال، وبما أن عددهم يقارب المليون، فإن الحركة الشعبية تخاف أن يكونوا أميل للوحدة من الانفصال. لذا اشترط القانون في البند ٢٥ أن يكون الناخب: (١) مولوداً من أبوين ينتمي كلاهما أو أحدهما إلى أي من المجموعات الأصلية المستوطنة في جنوب السودان في أو قبل الأول من يناير ١٩٥٦، أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان أو (٢) مقيماً إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع، أو أي من الأبوين أو الجدين مقيماً إقامة

دائمة ومتواصلة دون انقطاع في جنوب السودان منذ الأول من يناير ١٩٥٦م.

كما أثارت النسبة المطلوبة للتصويت، كذلك نقاشاً بين الطرفين، فبينما يريد المؤتمر الوطني رفعها، تريد الحركة خفضها، لكنهما توصلا إلى مساومة وردت

في الفصل الرابع البند ٢ (أ)

على النحو التالي: يعتبر استفتاء جنوب السودان قد تم قانوناً إذا اقترح ما لا يقل عن ستين (٦٠٪) من عدد الناخبين المسجلين.

(ب) إذا لم يكتمل النصاب يعاد الاستفتاء بنفس الشروط خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية.

عند تناول استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان؛ فإن الأمر لا يقتصر على جنوب السودان الجغرافي فقط، وإنما هناك منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، وقد أحيل الخلاف حول حدودها إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي. وسيعقد فيها استفتاء حول هل ستكون تبعيتها الإدارية للشمال أم للجنوب؟

(٣) مع مراعاة أحكام البند (٢) أعلاه تكون نتيجة

الاستفتاء على الخيار الذي حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪+١) لأصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما: إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل أو الانفصال.

(٣) قانون استفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩م:

أثيرت نقطتان مهمتان في ما يتعلق بمنطقة أبيي: الأولى حدود المنطقة، وقد حسمها الآن تحكيم محكمة العدل في لاهاي، والثانية من هم سكان أبيي؛ حيث تقطنها، بصورة أساسية، مجموعتان هما: دينكا نقوك الجنوبية والمسيرية الشمالية. واشترط القانون في الناخب أن يكون من سكان منطقة أبيي حسب المادة ٦ (١) من بروتوكول حسم نزاع أبيي، وهم:

(١) أعضاء مجتمع دينكا نقوك.

(٢) السودانيون الآخرون المقيمون في منطقة أبيي حسب معايير الإقامة التي تحددها المفوضية وفق المادة ١٤ (١) من هذا القانون.

الولاية المعنية، أو (ب) اعتبار أن الاتفاقية لم تحقق تطلعات شعب تلك الولاية.

نص القانون على أن تكون إجراءات ممارسة المشورة الشعبية على النحو التالي:

(أ) فور انتخاب أعضاء المجلس التشريعي لكل ولاية، ينشئ المجلس التشريعي المعني مفوضية برلمانية لتقويم وتقدير اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين من خلال التقارير التي تقدم إليه منها ومن حكومة الولاية المعنية، مع استصحاب آراء شعب الولاية والفعاليات السياسية والمجتمع المدني بالولاية المعنية عبر لقاءات أو مؤتمرات.

(ب) إذا قرر أي من المجلسين التشريعيين عند النظر في تقارير المفوضية أن الاتفاقية حققت تطلعات شعب تلك الولاية تعتبر الاتفاقية تسوية نهائية وشاملة للنزاع السياسي في تلك الولاية.

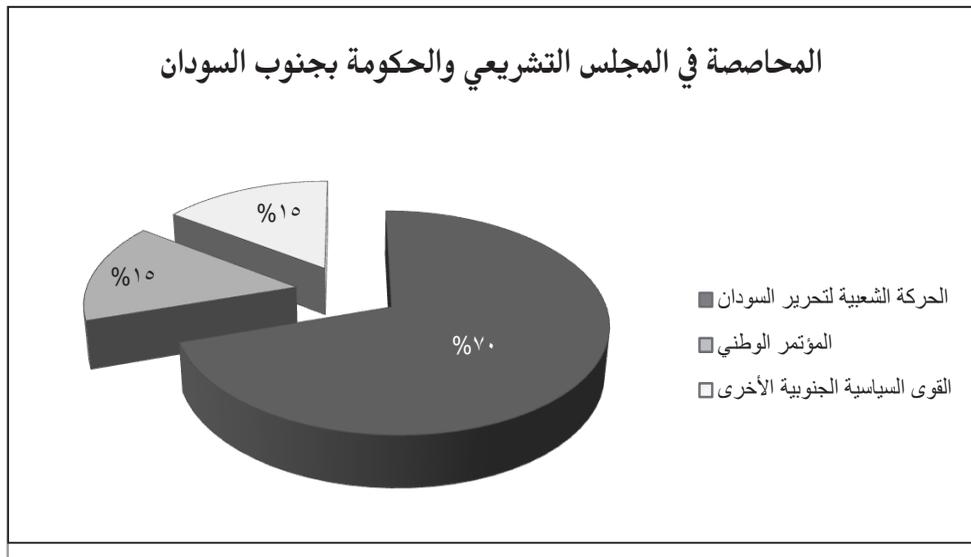
(ج) إذا قرر أي من المجلسين التشريعيين أن الاتفاقية بخصوص أي من الولايتين لم تحقق تطلعات شعب تلك الولاية حسب الفقرة (أ) ب أعلاه؛ يدخل هذا المجلس في مداوات لتحديد أوجه ذلك القصور بشكل مفصل، ومن ثم تدخل حكومة تلك الولاية في التفاوض مع الحكومة بغرض تصحيح أوجه القصور

ونص القانون على أن يجري الاستفتاء المنصوص عليه في المادة ٤ أعلاه، في منطقة أبيي قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وتنظمه المفوضية بالتعاون مع إدارة منطقة أبيي، والحكومة الاتحادية وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية. وسيقوم سكان منطقة أبيي عند ممارستهم حق تحديد وضعهم الإداري من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما:

(١) لتأكيد استدامة الوضع الإداري الخاص بمنطقة أبيي في الشمال، أو: (٢) أن تكون منطقة أبيي جزءاً من بحر الغزال بجنوب السودان.

(٤) قانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لسنة ٢٠٠٩م:

تلاصق كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق جنوب السودان، وشاركت مجموعة منهم في القتال ضمن قوات الحركة الشعبية. كما كانت أجزاء منهما محتلتين بواسطة الحركة الشعبية في فترة الحرب. ستحدد المشورة الشعبية النظام الإداري الدائم للولايتين، فقد ورد في المادة ١٥ ما يلي: عند ممارسة حقهم الشرعي في المشورة الشعبية تكون خيارات شعب ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق عبر المفوضية المعنية كالاتي: (أ) الموافقة واعتماد اتفاقية السلام الشامل، واعتبارها حسماً للنزاع السياسي في



هذا الترابط والتلاحم الوطني الذي لم ينزو وينعزل في جهة جغرافية أو ينكفى على بُعد إثني يشير إلى وطن واحد يدفع بأبنائه للتمسك بوحدته.

ثانياً: الانفصال وتأثير الدومينو:

لعل واحداً من الأسباب التي تدفع باتجاه الوحدة، احتمال انفراط ما تبقى من السودان شماله وجنوبه. والسؤال المهم الذي يُطرح هنا، هو: أين سينتهي حق تقرير المصير بعد تطبيقه؟ فكما أشار واني تومبي إذا كان المطالبون بالانفصال في الجنوب بسبب التباين الاجتماعي، فإن هذا الادعاء يمكن أن يمتد إلى الجنوب ليشمل المجموعات التي ترى أنها مختلفة اجتماعياً عن المجموعة الإثنية المهيمنة. لذا سيكون الخيار بين المحافظة على الدولة الجديدة بالقوة والقهر أو الرضوخ للمطالب الانفصالية، وتفتيت ما تبقى من البلاد.^(١)

ولهذا السبب جاءت تصريحات عدد من القادة الأفارقة مثل ثابو امبيكي وادريس ديبي محذرة من خطورة انفصال جنوب السودان.

ثالثاً: عامل الاقتصاد:

نسبة لارتباط الجنوب والشمال بروابط اقتصادية قوية تتمثل في خط أنابيب البترول الذي يحمل النفط ليُصدّر من ميناء بشائر في الشمال، وفي حركة التجارة، وفي العمالة الموجودة في الجنوب والشمال تجعل خيار الوحدة قوياً. كما أن ارتباط الجنوب والشمال ببنى أساسية مثل الطرق وخط السكة الحديد وشبكات الاتصال تقوّي الاتجاه نحو الوحدة.

احتمالات الانفصال وما بعده:

هناك مؤشرات قوية من جنوب السودان تفيد أن الاستفتاء قد يفضي إلى انفصال، ويمكن إجمال

(١) واني تومبي، الانفصال ومهددات الاستقرار في الجنوب... ترجمة محمد الفاتح زيادة. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٨م. ص ٢٦.

في إطار الاتفاقية لتلبية تطلعات شعب الولاية المعنية، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ قرار المجلس التشريعي المعني.

(د) وفقاً للبندين (أ/ج) أعلاه، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الولاية المعنية أو الولايتين معاً والحكومة حول تقرير تلك التطلعات، أو أيّاً منها، خلال ستين يوماً من تاريخ بدء التفاوض؛ تُحال المسائل الخلافية إلى مجلس الولايات للوساطة والتوفيق، ويكوّن المجلس لجنة لهذا الغرض خلال أسبوع من تاريخ الاستلام.

احتمالات الوحدة:

هناك عدد من العوامل التي ستؤثر على احتمال استمرار الوحدة، جزء منها ثابت وآخر متغير. وسيركز البحث هنا على العوامل المهمة التالية:

أولاً: عامل الجغرافيا والتاريخ:

ظل السودان معروفاً للعالم بغالب حدوده الجغرافية والسياسية الحالية، طوال عصره الحديث. وهو أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة. وعُدّ بسبب تنوعه صورة مصغرة من القارة السمراء، فالجغرافيا والتاريخ تراكمت عناصرهما عبر عقود من الزمان. فمجهودات السودانيين بمختلف توجهاتهم وسحناتهم من الشمال ومن الجنوب في مجابهة الاستعمار، والحفاظ على وحدة الوطن وتراجه؛ لا تحتاج إلى تأكيد. فثورة ١٩٢٤م ودور ثوار جمعية اللواء الأبيض، مثل علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ، وعبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر؛ خير دليل على ذلك. ووالد الشهيد عبد الفضيل هو الماظ عيسى من قبيلة النوير من جنوب السودان، وقد التحق بالجيش المصري. ولننظر لما قاله علي عبد اللطيف عند محاكمته: «لا يهمني إن كنت منتمياً لهذه القبيلة أو تلك؛ فكلنا سودانيون، نعمل يداً واحدة من أجل تحرير بلادنا من سيطرتكم». ونُفي عبيد حاج الأمين إلى واو في الجنوب؛ حيث توفي هناك.

المؤشرات على النحو التالي:

أولاً: يفيد الواقع الحالي أن جنوب السودان قد أضحى شبه دولة، بل هناك رموز دولة مثل علم الحركة الذي يخفق في عدد من المؤسسات الحكومية، والمنهج التعليمي المختلف، والاستقلالية عن الحكومة الاتحادية في الخرطوم في التمويل والتخطيط والإدارة.

ثانياً: التعبئة الجماهيرية باتجاه الانفصال. ويتجلى هذا الاتجاه في حث المواطنين على التصويت للحرية- أي الانفصال- وقيام شباب الحركة الشعبية بمسيرات تطالب بالانفصال صراحة^(١).

ثالثاً: تخطيط الحركة الشعبية الفعلي للدولة الجديدة بعد الانفصال مثل اتفاق الحركة على اسم الدولة الجديدة، لكنه لم يعلن. وتكوين لجنة لإعداد النشيد الوطني، وقيام وكالة أنباء جنوب السودان، والتخطيط لإنشاء الخطوط الجوية لجنوب السودان. هناك تخوُّف وقلق من حدوث عنف واضطرابات بعد انفصال الجنوب. لذا فإن الحركة الشعبية تعمل الآن على تقوية جيشها وتطوير قدراته لمجابهة احتمالات حرب قد تنجم مع الشمال. وفي هذا المسعى قامت الحركة بعدة خطوات نجملها في الآتي:

أولاً: تدريب وتأهيل الجنود:

ولتحقيق هذا الهدف وقَّعت وزارة الخارجية الأمريكية، بعد توقيع اتفاق السلام، عقداً مع شركة دين كورب الأمريكية الخاصة لتدريب قوات الحركة الشعبية، وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة، وبلغت قيمة العقد ٤٠ مليون دولار لإنجاز هذه المهمة بهدف تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، وقامت شركة بلاك ووتر بالاتفاق مع حكومة جنوب السودان لتوفير حماية أمنية لكبار مسؤولي الحركة، وتدريب جيشها، وذلك بمساعدة ديك تشيني نائب الرئيس

(١) مسيرات تطالب بانفصال جنوب السودان عن الشمال، الجزيرة. نت. ٢٠١٠-٨-١٢.

الأمريكي السابق، عن طريق معرفته الوثيقة برئيس الشركة التي غيرت اسمها مؤخراً بعد الكشف عن تورطها في تعذيب محتجزين لديها، إلى اسم جديد هو إكس أي.(٢)

ثانياً: التزوّد بالعتاد العسكري:

فقد عملت الحركة الشعبية في السنتين الأخيرتين على شراء عتاد عسكري ثقيل. ففي أكتوبر ٢٠٠٨م احتجز قراصنة صوماليون سفينة أوكرانية تحمل دبابات كانت في طريقها للحركة الشعبية عبر كينيا. كما أن الحركة شرعت في شراء ١١ طائرة حربية متقدمة ستُسلم بنهاية أغسطس ٢٠١٠. وتم تدريب الطيارين في أوغندا وأمريكا، ويتوقع دخول الطائرات الخدمة نهاية عام ٢٠١٠.(٣)

أما ما يلي أوضاع ما بعد الاستفتاء، فقد حدد قانون الاستفتاء عشر مسائل موضوعية عُرفت بترتيبات ما بعد الاستفتاء ينبغي على طرفي اتفاقية السلام الدخول في مفاوضات بهدف الاتفاق عليها. وهذه الموضوعات هي: الهجرة، والعمل، والخدمة العامة، ووضع الوحدات المشتركة المدمجة، والأمن الوطني والمخابرات، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والأصول والديون، وحقوق النفط وإنتاجه ونقله وتصديره، والعقود والبيئة في حقول النفط، والمياه، والملكية. وإذا لم يتفق الطرفان على جزء من هذه الموضوعات فقد تسهم في إحداث توتر بين الطرفين، وبخاصة موضوعات النفط والهجرة التي تتضمن حركة الرعاة من شمال السودان صوب بحر العرب في الجنوب.

(٢) أمريكا تخطط لإعلان دولة النيل جنوب السودان، موقع العالم الإخباري. ٢٠١٠/٨/٢.

<http://www.alalam-news.com/node/263089>

(٣) الجيش الشعبي يشترى (١١) طائرة عسكرية متقدمة، الأحداث. ٢٢ أغسطس ٢٠١٠. ص. ١.

ثالثاً: أثر الانفصال المحتمل لجنوب السودان على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي:

أ- التأثير الإفريقي:

تسهم خريطة السودان الجغرافية الحالية، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي وتوجهاته السياسية إسهاماً كبيراً في تحديد علاقاته الخارجية ودوره الجيوسياسي الإقليمي والعالمي. فهو بوضعه الحالي جزء من العالمين الإفريقي والعربي، كما أنه عضو فاعل في تجمع الساحل والصحراء، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما في البعد الجيوسياسي فمفند البلاد البحري الوحيد على البحر الأحمر، ولها جوار مع تسع دول تتباين قدراتها وأوضاعها الداخلية. ويُعد اقتصاد السودان السابع إفريقياً والتاسع والستين عالمياً؛ بناء على تصنيف صندوق الدولي لعام ٢٠٠٩م. بعد انفصال الجنوب سيغير هذا الوضع، وستكون هناك خريطة جيوسياسية جديدة. لهذه الخريطة تحالفات مختلفة نسبياً بالنسبة لدولة السودان القديمة مع استمرار لبعض الروابط بالنسبة لشمال السودان.

وبالنظر للترتيبات الجيواستراتيجية الجديدة؛ ستسعى دولة الجنوب المنفصلة، المنغلقة جغرافياً، لتكون جزءاً من جماعة شرق إفريقيا التي تسعى لتكوين كوندراالية. وهناك مؤشرات قوية تفيد بأن دولتي الجوار يوغندا وكينيا تعملان على تسريع وتيرة الانفصال؛ وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. فوفقاً للإحصائيات اليوغندية، فإن التجارة بين يوغندا وجنوب السودان قد تضاعفت ثلاث مرات في غضون ثلاث سنوات لتصل إلى نحو ٢٦٠ مليون

دولار في عام ٢٠٠٩. (١)

وتشكل الصادرات إلى جنوب السودان نحو ١٢٪ من جملة الصادرات اليوغندية. وقد أقامت يوغندا المعرض التجاري الأول في مدينة جوبا، ووقّعت اتفاقية مع حكومة جنوب السودان لتنمية التجارة بين الطرفين. كما أن كينيا، التي تنامت تجارتها مع الجنوب، ووصلت إلى ١٢ بليون شلن كيني في عام ٢٠٠٩، تتوقع فوائد اقتصادية كبيرة بعد الانفصال.

في هذا الصدد أعلنت شركة تويوتا تسوشو، الذراع التجاري لشركة تايوتا، في مارس ٢٠١٠م أنها بصدد دراسة بناء خط أنابيب بتروول طوله ١٤٠٠ كلم من جوبا وحتى جزيرة لامو الكينية التي سيبنى فيها رصيف تصدير بتكلفة تصل إلى ١,٥ بليون دولار.

وستؤول ملكية الخط والرصيف لكينيا بعد عشرين عاماً. وتأمل كينيا في أن يحدث المشروع تنمية للمناطق الشمالية فيها.

وكان رئيس الوزراء الكيني ريلا أودنغا قد ناقش هذا الأمر عندما زار اليابان في فبراير ٢٠١٠م.

ويعتقد مسئولون في شركة تويوتا تسوشو أن نجاح المشروع يتوقف على اكتمال دراسة الجدوى الاقتصادية وتوفير التمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي. ولم يستبعد متحدث باسم الشركة إشراك شركات صينية في المشروع. (٢)

وهناك خطط لرصف طريق بري بين نيروبي وجوبا طوله ١١٣٠ كيلو متراً. وتقوم كينيا بالتعاون مع يوغندا

(1) Paul Tentena, "Uganda's trade with Sudan triples," The New Vision. Monday, 8th February, 2010.

<http://www.newvision.co.ug/D/8/220/709481>

(2) APS Review Oil Market Trends, "Japan & China Eye South Sudan-Kenya Crude Oil P/L For Indian Ocean Trades," March 8 2010.

<http://www.allbusiness.com/trade-development/international-trade-exports-imports-by/14068735-1.html>

موضوع استضافة الجنوب للقيادة العسكرية لإفريقيا (أفريكوم).

كما سيكون لانفصال جنوب السودان تأثيرات سلبية مباشرة على مصر وتشاد وإريتريا وإثيوبيا. وتعد الدول الثلاث الأولى الأكثر وضوحاً وحسماً في رفض الانفصال. ورغم أن هذه الدول تدعم وحدة السودان لكن تتنوع أسبابها لدعم الوحدة. فمصر ترى أن انفصال جنوب السودان قد يؤدي إلى تفتت البلاد، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الأمن القومي المصري، وبخاصة في موضوعات مياه النيل، والهجرة، وتقلص فرص التجارة والعمل، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

وبذلك تتزايد هموم وتحديات الاتجاه الاستراتيجي

الجنوبي لمصر، الأمر الذي سيشغلها عن جوارها العربي ودورها في القضية الفلسطينية. أما تشاد وإريتريا وإثيوبيا فتري أن انفصال جنوب السودان قد تكون له تأثيرات سلبية على الوحدة الوطنية لهذه البلاد، بخاصة أن بها قوميات لها تطلعات انفصالية. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أسباب وأنماط العنف تتكامل وتتداخل في هذه المنطقة. ففوق العنف في منطقة يعني انتقاله عبر الحدود. وما يزيد من اهتمام إريتريا وإثيوبيا بمستقبل السودان أن تجارتهما مع السودان متنامية ويعتمدان على النفط السوداني.

مصر ترى أن انفصال جنوب السودان قد يؤدي إلى تفتت البلاد، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الأمن القومي المصري، وبخاصة في موضوعات مياه النيل، والهجرة، وتقلص فرص التجارة والعمل، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

التأثير الآسيوي:

بعد اكتشاف النفط في السودان تامت الروابط الاقتصادية بينه وبين عدد من الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين وماليزيا، والهند وتركيا وإندونيسيا. والملاحظ أن من بينها دولاً إسلامية مهمة هي ماليزيا وإندونيسيا وتركيا.

بالتخطيط لبناء خط سكة حديد سريع يربط ممباسا بكمبالا، ويتوقع أن يكتمل المشروع في عام ٢٠١٦. وتعزم حكومة جنوب السودان وضع الخطط التي تمكثها من ربط جوبا بخط السكة حديد السريع.^(١)

يؤثر العامل الأمريكي تأثيراً كبيراً على أوضاع المنطقة قبل وبعد الانفصال. ويظهر هذا التأثير في عدد من المواقف والسياسات. فقد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس ٢٠١٠م على قانون نزع سلاح جيش الرب الذي يعمل في شمال يوغندا:

Lord's Resistance Army Disarmament and North-ern Uganda Recovery Act، ويتضمن القانون جوانب عسكرية ولوجستية. وقد ضغطت منظمات أمريكية لتبني القانون. كما أن يوغندا دولة مشاركة في

برنامج محاربة الإرهاب الأمريكي في إفريقيا، فقد تسلمت في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في إطار البرنامج.^(٢) واشتركت دول شرق إفريقيا الخمس في مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م

تحت مسمى النار الطبيعية ١٠، وجرت المناورات في شمال أوغندا^(٣). ووردت أخبار صحفية أن مسئولين في الحركة الشعبية ناقشوا مع مسئولين أمريكيين

- (1) MICHAEL OMONDI, "Kenya reaps billions from Sudanese separation plan," Sudaneseonline.com. May 31, 2010. http://www.sudaneseonline.com/en3/publish/Latest_News_1/Kenya_reaps_billions_from_Sudanese_separation_plan.shtml
- (2) Samar Al-Bulushi, "US legislation authorises military action against the LRA in Uganda," Pambazuka News. 2010-03-25, Issue 475. <http://www.pambazuka.org/en/category/features/63283>
- (3) Kevin J. Kelley, "Uganda: Big U.S. Military Exercise for Northern Region," Global Research, October 12, 2009. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=15641>

(ج) التأثير العام على العالم الإسلامي:

ظل السودان لقرون متصلة يشكّل حلقة الوصل والارتباط بين العالم الإسلامي، في شقه العربي، وإفريقيا جنوب الصحراء. فالسودان الناطق، في جله بالعربية، كانت أرضه، دوماً، مكاناً للتفاعل بين مكونات إفريقيا كلها. وقد وصف بصدق بأنه يعكس إفريقيا بتوابعها. وسهّلت مساحته الكبيرة هذا التفاعل مع القرن الإفريقي، فهو جزء فاعل فيه؛ ومع منطقة الساحل الممتدة من البحر الأحمر وحتى المحيط الأطلسي، وهو عنصر أصيل فيها؛ ومع وسط إفريقيا وشرقها، وهو مكوّن مهم فيها. وإذا وقع الانفصال، فإن هذا التفاعل سيضعف وتزول بعض مكوناته. وبدا ستضعف أهم حلقات التواصل الديموغرافي والثقافي المباشر بين العالم الإسلامي وإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد شهد العالم الإسلامي ومنذ الهجمة الاستعمارية التي بدأت في القرن التاسع عشر ثلاث موجات رئيسية سعت للهيمنة والتجزئة والإلحاق. بدأت الأولى بالهيمنة الاستعمارية التي غطت معظم أرجاء العالم الإسلامي، وأوضح مثال لها خطة سايكس بيكو التي قسمت القلب منه، وأقامت صروح الدول القومية فيه. لم تتحسر تأثيرات الموجة الأولى حتى جاءت الموجة الثانية مستهدفة احتلال فلسطين، وإنشاء الكيان الصهيوني في أرضها، وتزامن احتلال فلسطين مع محاولة طمس هوية الجزائر الإسلامية وإلحاقها بفرنسا. لم تختلف طبيعة الموجة الثالثة عن سابقتها، فعندما بدأت في مطلع التسعينيات كان أول ضحاياها الصومال، ثم لحقت بها أفغانستان وإندونيسيا والسودان والعراق. وإذا وقع انفصال جنوب السودان فإنه سيشكل الضحية الثانية للتفتيت بعد إندونيسيا ضمن الموجة الثالثة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فعلى سبيل المثال زاد حجم الميزان التجاري بين السودان وتركيا إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار في السنة، وتنامى عدد الشركات التركية التي تعمل في المجالات المختلفة في السودان خاصة في مجال البنى التحتية، ووصل إلى نحو ٧٠ شركة^(١).

وتعد إندونيسيا رابع أكبر دولة في استيراد النفط السوداني. كما أن العلاقات الاقتصادية والسياسية تنامت كذلك مع ماليزيا، وأضحت شركة بتروناس شريكة في مشاريع استخراج النفط السوداني. كما تم الاتفاق على تأسيس بنك ماليزي سوداني سيكون مقره في الخرطوم؛ للمساعدة في تسهيل الإجراءات المصرفية للمستثمرين الماليزيين، وللمساعدة في التحويلات المصرفية المباشرة بين السودان وماليزيا. وانعقد مؤتمر سفراء السودان في الدول الآسيوية في كوالالمبور في مارس ٢٠١٠م. وربما تتأثر العلاقات التجارية بصورة سلبية مع الدولتين؛ لأنها مرتبطة باقتصاد يعتمد على النفط الذي ينتج نحو ٧٠٪ منه من جنوب السودان.

وهناك تأثير سلبي آخر على بعض الدول الآسيوية التي تتشابه أوضاعها السياسية في بعض أوجهها مع السودان. هذه الدول توجد فيها أقليات لديها تطلعات انفصالية، وربما تشكل واقعة انفصال جنوب السودان سابقة تحثهم على تكرار التجربة ذاتها في بلدانهم، وهناك الآن خطط لتقسيم العراق واليمن وأفغانستان. فبعد انفصال تيمور الشرقية، وانفصال جمهورية أرض الصومال من جانب واحد، وإذا وقع انفصال جنوب السودان، فإن مشروع تفتيت العالم الإسلامي يكون قد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ.

(١) سفير تركيا في السودان فاتح جيلاني لصحيفة الرائد: (٢٥٠) مليون دولار في السنة حجم الميزان التجاري بين السودان وتركيا، الرائد، ٢٠١٠/١٠/٣.

<http://alraed-sd.com/portal/permalink/11702.html>

رابعاً: آليات احتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية

(١) الآليات الرسمية:

تحتاج الحكومة السودانية للدعم السياسي والمادي لتجاوز الأزمات التي ربما تنشأ نتيجة لحدوث الانفصال. ومن الأمثلة على هذه الأزمات: التوتر الذي قد ينشب في أبيي؛ بسبب التنازع حول أيلولتها للشمال أم للجنوب. أو التصعيد الذي قد يحدث في منطقتي المشورة الشعبية: جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وهنا يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، العمل مع شمال السودان وجنوبه لإيجاد آليات سلمية لحل الخلافات. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية عبر تمويلها

لمشاريع في جنوب السودان، وبخاصة مشاريع البنى التحتية التي تربط بينه وبين شمال السودان، ستسهم في استقرار المنطقة، وتقلل من حدوث التوتر.

لعل واحداً من الدروس المستفادة من احتمال انفصال جنوب السودان هو أخذ العظة والعبرة من الطريقة التي قادت إلى هذا الوضع. وهنا يجب تذكُّر أن القوى الغربية قد عملت على الاستفراد بالسودان، وذلك عبر استخدام سياسة الترغيب والترهيب، في وقت غابت فيه الدول الإسلامية، أو كان حضورها ضعيفاً في الشأن السوداني.

ومن التوصيات التي يمكن أن تقدم في هذا الشأن ما يلي:

أولاً: تدارك المناطق المهتدة بالتجزئة والتفتت، مثل الصومال والعراق وأفغانستان واليمن، وذلك

عبر إنشاء منابر للحوار والمصالحة، مع الوعد بدعم مشاريع إعادة الإعمار.

ثانياً: إقامة وتطوير أجهزة إنذار مبكر لرصد مناطق الأزمات في العالم الإسلامي، الأمر الذي سيمنح هذه المنظمات من اقتراح وسائل استباقية للتعامل مع مؤشرات الأزمة قبل استفحالها.

(٢) الآليات الشعبية:

ظل الجانب الشعبي في الأمة الأكثر انفعالاً وارتباطاً

بقضاياها، وضح ذلك في التفاعل الإيجابي مع قضايا غزة والعراق وأفغانستان. ورغم أن الانفعال الشعبي في مثل هذه القضايا، غالباً ما يكون عالياً، إلا أن الأثر المؤسسي لهذا الانفعال غالباً ما يكون محدوداً. فعلى سبيل المثال نجد أن وجود المنظمات غير الحكومية الإسلامية ضعيفاً

في جنوب السودان، في حين نجد دولة مثل اليابان، رغم ضعف ارتباطها التاريخي بالسودان، لديها سبع منظمات غير حكومية تعمل في جنوب السودان.

إن أهمية تكثيف وجود المنظمات الأهلية الإسلامية في جنوب السودان لا تحتاج لدليل يقوِّبها، بخاصة أن جزءاً مقدراً من العمل السياسي والدبلوماسي غدت تقوم به المنظمات غير الحكومية. ورغم أن هناك عدداً من المنظمات الإسلامية التي تعمل عبر منظمات سودانية، مثل منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية الإفريقية، إلا أن هناك حاجة ماسة لوجود مباشر لهذه المنظمات. وتبدو أهمية هذه الحاجة بوضوح إذا علمنا أن معظم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية تقدمها منظمات أهلية غربية الآن.

ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على هذه المنظمات

في المستقبل بغض النظر عن نتائج الاستفتاء. وتشير تقارير منظمات الإغاثة إلى أن الحاجة لتوفير الغذاء من المتوقع أن تزداد بعد الاستفتاء وبعد عودة اللاجئين والنازحين من شمال السودان ودول الجوار. ويعتمد الآن نحو ٣, ٤ مليون شخص في الجنوب على العون الخارجي، حيث يحصل نحو أقل من شخص من بين كل عشرة على أقل من دولار في اليوم^(١).

وحتى يكون عمل المنظمات الإسلامية أكثر فاعلية في جنوب السودان؛ فعليها التنسيق مع المنظمات الإفريقية المحلية، وذلك لمعرفة الأخيرة بطبيعة المشاكل الموجودة مع إدراكها للثقافات المحلية.

(٢) الإعلام:

يغلب على سوق الإعلام في المنطقة العربية الطابع الترفيهي، ولا ينشغل أغلبه بقضايا الأمة المصيرية. ففي دراسة للقنوات الفضائية العربية التي يقدمها القمر الصناعي نايل سات يبدو التصنيف التالي: «قنوات الأغاني ٨٨ قناة. قنوات الأفلام والمسلسلات ٦٠ قناة. القنوات الرياضية ٥٠ قناة. قنوات الشعر والإنشاد ٢٠ قناة. قنوات الإعلانات ٨ قنوات. قنوات المطبخ والنساء ٦ قنوات. هذا فضلاً عن ٧٨ قناة متنوعة تقدم قليلاً من النشرات والبرامج الهادفة والباقي أفلام ومسلسلات وأغان هزلية.»^(٢)

وعلى الرغم من قتامة الصورة إلا أن هناك عددًا من القنوات الجادة والمؤثرة التي يمكن أن تقدم خدمة إعلامية تركز على خلفيات قضية جنوب السودان وأسبابها وتأثيراتها. وربط ما يجري في السودان بما يدور في مناطق الأزمات الأخرى في العالم الإسلامي. وهناك تجربة قدمتها عدد من القنوات العربية في عام ٢٠٠٩م، حين قامت بنقل مشترك من السودان حول قضية دارفور.

ويمكن تطوير ذلك البرنامج وإعادة إنتاجه بعدد من اللغات الحية، والاستفادة في ذلك من تجربة أخرى مفيدة، وهي البث العربي المشترك لدعم غزة، وهي تواجه الاجتياح الإسرائيلي. وقامت بذلك قنوات الأمانة العامة للبث العربي المشترك. ويمكن أن تتضافر في ذلك جهودات المنظمات العربية مثل اتحاد المنتجين العرب، كما يمكن لاتحاد إذاعات الدول العربية عبر برامج التبادل الإخباري والبرامجي أن يبيث برامج عن التحديات التي تجابه السودان.

(1) Reuters, "SUDAN: Referendum will «increase humanitarian needs»" 19 Aug 2010.

<http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/67ca9dc07f015bcc5eac544e7f94fe6.htm>

(٢) الهيثم زفان، الفضائيات الهزلية واستنزاف ثروات الأمة، نقلًا عن: موقع بوابتي.

<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=2578>

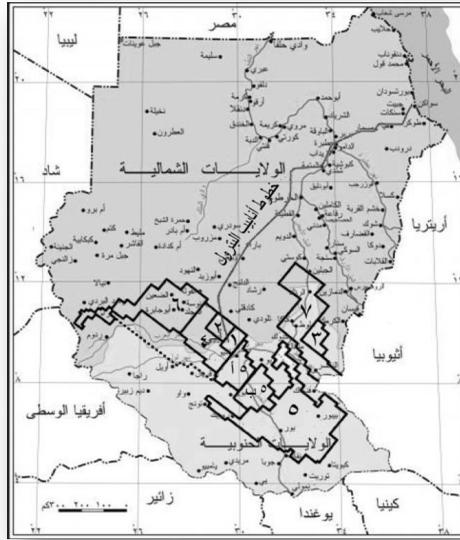
معلومات إضافية

الموارد الطبيعية في جنوب السودان:

يشتهر جنوب السودان بموارده المائية، وأرضه الخصبة، وكمية ضخمة من الثروة الحيوانية، لكن استمرار الحروب وعدم الاستقرار السياسي حال دون الاستفادة من هذه الموارد الكبيرة. بالإضافة لذلك يزخر الجنوب بالنفط، وبدأ الإنتاج التجاري في عام ١٩٩٨م.

ويشكل إنتاج النفط الوارد من جنوب السودان نحو ٨٥٪ من إنتاج البترول في السودان البالغ نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠٠٩م. وتعمل عدد من الشركات الأجنبية، وبخاصة الآسيوية على شكل مجموعات في إنتاج النفط.

خريطة توضح مربعات استكشاف وإنتاج النفط في السودان



ففي مربع ١ و ٢ و ٤ تعمل مجموعة النيل الكبرى لإنتاج النفط، وتتكون من شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)، وتبلغ حصتها ٤٠٪، وشركة بتروناس الماليزية بحصة ٣٠٪، وشركة (ONGC) الهندية وتبلغ حصتها ٢٥٪، وشركة سودابت المملوكة للحكومة السودانية وحصتها ٥٪.

أما في مربعي ٣ و ٧ في أعالي النيل فتعمل مجموعة بترودار المكونة من (CNPC) الصينية، وحصتها ٤١٪، وبتروناس ونصيبها ٤٠٪، وسودابت وحصتها ٨٪، والخليج للنفط (قلف بترولسيوم) وحصتها ٥٪، وآل ثاني وحصتها ٥٪.

أما مربع (٥ ب) البالغ مساحته ٩٠ ألف كيلو مترًا مربعًا، فتتنازع حقوقه عدة شركات من بينها توتال الفرنسية التي مُنحت الحق في بداية الثمانينيات، لكن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية لم تمارس نشاطًا يذكر.

ومنحت الحركة الشعبية، قبل توقيع اتفاق السلام، الحق لشركات أخرى من بينها شركة النيل الأبيض البريطانية.

التركيبة الديموغرافية

يبلغ عدد سكان جنوب السودان وفقاً للتعداد السكاني الذي أجري في عام ٢٠٠٨م نحو ثمانية ملايين نسمة (٨,٢٦٠,٠٠٠)، أي نحو ٢١٪ من سكان السودان.

وبيّنت النتائج أن ٥٢٠,٠٠٠ منهم يسكنون في شمال البلاد. ينتمي سكان الجنوب إلى عدد كبير من القبائل والمجموعات الإثنية التي يصل عددها إلى بضع مئات. ويصعب تقديم إحصاء دقيق لسكان كل قبيلة أو مجموعة إثنية. لكن هناك ثلاث مجموعات كبرى هي:

أولاً: القبائل النيلية التي تسكن حول النيل: وقد صنّفها ويستمرمان للمجموعات الآتية:

أولاً: مجموعة النيليين العليا، وتضم: شعوب المينو والمادي، والأبوكايا واللوبا، والوويرا واللندو والمورو.

ثانياً: مجموعة النيليين الوسطى، وتضم: الشلك والأنواك، والبير والجور، والبلاندا، وأغلبية شعوب شرقي أوغندا، والآشولي واللانجو واللاتورو والجالو.

ثالثاً: مجموعة النيلين الدنيا، وتضم الدينكا والنوير.

وأكبر ثلاث قبائل نيلية هي:

(أ) الدينكا، ويبلغ عددهم نحو مليوني شخص، وتعد أكبر قبائل الجنوب. يمتد الدينكا على امتداد ستة خطوط عرض من خط عرض ١٢ حتى خط عرض ٦، أي من الرنك شمالاً حتى ١٢٠ ميلاً قبل الحدود السودانية اليوغندية. وهي منطقة واسعة تمتد من بحر الغزال وأعالي النيل حتى جنوب كردفان.

ينتمي الدينكا لمجمّع ثقافي أكبر هو الشعوب الناطقة باللّو، وتقطن بصورة أساسية في منطقة شرق إفريقيا. وتضم قبائل الماساي في كينيا، والتوتوسي في رواندا وبوروندي، كما تضم قبائل أخرى في مالي والسنغال مشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن.

من أهم بطون الدينكا: النقوك وأبوك، ودينكا بور، والنويك ملوال والألياب والأغار. ينتمي للدينكا الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الأولى، وسلفا كير النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السودان.

(ب) النوير: ويسكنون في منطقة أعالي النيل، وبخاصة مناطق السوبات والناصر وأيود ومحافظة اللير. وتكثر المستنقعات في هذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى عزلة النوير. وقد ثاروا من قبل ضد الاستعمار البريطاني. ينتمي للنوير الدكتور ريباك مشار، نائب رئيس حكومة جنوب السودان.

(ج) الشلك: وهي أقل القبائل الثلاث الرئيسية عددًا. لهم إرث ملكي قديم حيث توجد عاصمة الشلك القديمة -فاشودة- مقر «رث الشلك» -أي الملك- لمدة سبعمائة سنة. والرث شخصية مقدسة يُكَنُّ له الجنوبيون الاحترام.

يسكن الشلك على ضفتي النيل الأبيض من كاكا في الشمال حتى نحو ٣٠ ميلاً على ضفاف بحيرة نو في

الجنوب، كما أنها تمتد في شرق النهر. ترتبط الثروة والمكانة الاجتماعية عند الشلك بالماشية. ويعد الرث زعيم ديني وديوي. ويشغلون بالري والزراعة والصيد. ينتمي للشلك الدكتور لام أكول، وزير الخارجية السابق، وبقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية.

ثانياً: القبائل السودانية التي تقطن غرب النيل، وتضم الزاندي والمورو والمادي، وتسكن غرب النيل قرب حدود السودان الجنوبية، والجنوبية الغربية. ويغلب على نمط حياتهم المعيشية الزراعة، وليس الرعي؛ وذلك لانتشار ذبابة التسي تسي.

ثالثاً: القبائل النيلية الحامية، وسميت بهذا الاسم لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية، وفي نمط الحياة المعيشية. إلا أن لون بشرتهم أقل سواداً من المجموعة النيلية. وتسكن أقصى الجنوب، وتشمل الباري واللاتوكا والمنداري والتبوسا.

خريطة توضح التوزيعات القبلية الرئيسية في جنوب السودان



المصدر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D47EC80-6966-46FD-8483-6B191310AE20.htm>

الأحزاب المشاركة في مجلس الجنوب التشريعي الحالي (١):

عدد المقاعد	الحزب
١١٢	الحركة الشعبية لتحرير السودان
٢٥	المؤتمر الوطني
٧	اتحاد الأحزاب الإفريقية (١)
٤	منتدى السودان الديمقراطي المتحد
٤	اتحاد الأحزاب الإفريقية (٢)
٤	الجبهة الديمقراطية المتحدة
٤	الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني
٣	قوة دفاع جنوب السودان
٣	أعضاء معينون

(١) من بين الأحزاب الثمانين المسجلة حتى ديسمبر ٢٠٠٩م، في مجلس شئون الأحزاب السياسية في الخرطوم، وهي الجهة المسئولة عن تنظيم تسجيل الأحزاب في السودان هناك ستة عشر حزباً جنوبياً، لكن الأحزاب الأكبر هي الممثلة في المجلس التشريعي لجنوب السودان.

جدول يبين مشاركة الجنوبيين في الحكومات القومية المتعاقبة ١٩٥٤م - ٢٠١٠م

عدد الوزراء	الفترة	الحكومة
١٤	١٩٥٨-٥٤	الحزبية الأولى
٢	١٩٦٤-٥٨	العسكرية الأولى
٧	١٩٦٥-٦٤	أكتوبر القومية
١٠	١٩٦٩-٦٥	الحزبية الثالثة
٣٢	١٩٨٥-٦٩	العسكرية الثانية (مايو)
٣	١٩٨٦-٨٥	الفترة الانتقالية
٢٠	١٩٨٩-٨٦	الحزبية الثالثة
٣٠	١٩٨٩-الآن	حكومة الإنقاذ

المصدر:

أ. د. حسن الحاج علي، أ. د. حمدي عبد الرحمن، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

الاجتياح التنصيري لبنجلاديش بين عجز الداخل وصمت الخارج



محمد شمس الحق صديق

رئيس جمعية أبحاث - بنجلاديش mshsiddique@gmail.com

ملخص الدراسة

صارت البيئة البنجلاديشية مستطابة من قِبَل الوكالات التنصيرية؛ بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ووجود حالة من العَوَز والفاقة في معظم القرى والأرياف البنجلاديشية، وضعف البنية التحتية، وعجز الحكومة عن توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها، أضف إلى ذلك تعرُّض البلاد للأعاصير والفيضانات التي تشرد آلاف الأسر، وتقضي على المحاصيل، وتولّد حالة من الفقر المدقع في الأماكن المنكوبة.

والمنصرون الأجانب يمثلون قاعدة الهجمات التنصيرية في بنجلاديش، وقد انضم إليهم المنصرون المحليون؛ ليكوّنوا جبهةً موحدة لاحتواء البلد المسلم، وملئه بالتوجهات النصرانية.

وشهدت بنجلاديش منذ ظهورها كدولة مستقلة عام ١٩٧١م تدفقاً عارماً من قبل المنصّرين؛ حيث وجدوا أرضية خصبة في ظل التعاطف الواضح من قبل الحكومة معهم؛ بسبب موقف النصارى والمنصّرين المؤيد لثورة الانفصال. وتتخرط ٥٢ جمعية ومنظمة في أعمال التنصير مباشرة، بالإضافة إلى الكثير من الجمعيات والوكالات التي ترتبط بعلاقة حميمة بالبعثات الكاثوليكية والبروتستانتية، وتتعاون فيما بينها للتداول التنصيري، وتنفيذ مخططات الدوائر التنصيرية.

وتستهدف الوكالات التنصيرية في بنجلاديش الشرائح الضعيفة كالنساء والأطفال والفقراء والمعوزين والأمية، ومن يقل زادهم من التعليم، وكذلك المعزولين اجتماعياً، ويمكن تقسيم المجموعات المستهدفة من قِبَل الوكالات التنصيرية إلى ثلاث مجموعات رئيسة، هي: الهندوس، وسكان القبائل، والمسلمون.

ويتخذ المنصرون في بنجلاديش العديد من الوسائل والأساليب في عملهم أهمها: الدعم المادي المباشر، الخدمات الإغاثية، التعليم، تنصير المرأة، الخدمات الطبية، إقامة مخيمات شبابية، تنظيم الندوات للكُتّاب والمربّين وقادة المجتمع، تأسيس دُور الأيتام، تنظيم حلقات قراءة الكتاب المقدس.

وبالنظر إلى موقف المسلمين تجاه النشاط التنصيري في بنجلاديش؛ فقد استطاعت الوكالات التنصيرية تحييد كثير من المسلمين، عما تقوم به من الأعمال، فهي تقدم مختلف أنواع الخدمات للمسلمين من ذوي العَوَز والحاجة، وحتى المدارس الدينية الإسلامية والمساجد تدعمها هذه الوكالات لتحبيد المسلمين.

ورغم أن طلبة العلم والمشايخ لا يزالون يحاولون توعية الشعب تجاه مخاطر التنصير، وإصدار المجلات الإسلامية والتقارير حول الأنشطة التنصيرية؛ إلا أنها لا تترك أي أثر يُذكر على الساحة؛ وذلك نظراً لغياب الجمعيات الإسلامية القوية التي يمكن أن تواجه الوكالات التنصيرية ببرامج ومشاريع إغاثية وتبشيرية وتعليمية كما لدى المنصّرين.

الاجتياح التنصيري لبنجلاديش بين عجز الداخل وصمت الخارج



محمد شمس الحق صديق

رئيس جمعية أبحاث - بنجلاديش mshsiddique@gmail.com

يمكن النظر إلى محاولات العمل التنصيري في بلدان العالم الإسلامي باعتباره صورة من صور الحروب القيميّة والمفاهيمية التي تشنّ على الأمة، ولعل ما يحدث في بنجلاديش يعبر لنا عن واقع تلك الحرب؛ فعلى ضفة نهر برامابوترا كانت تجري عملية التعميد في ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٦/٥/٢٠١٠م، فقد جيء بمجموعة من ذوي العوّز والحاجة، يبلغ عددهم ٥٥ شخصًا، بينهم ثلاثون امرأة من مختلف مناطق محافظة جمال بور. كانت تجري عملية التعميد دون أن يعي هؤلاء أنهم يُدخّلون في النصرانية. كان يؤمر أحدهم بالغطس في الماء باسم المسيح، وعندما يخرج يُطبع على ناصيته ختم يدل على التنصّر.

وقد انتبهت إحدى النساء فاعترضت: لماذا نغطس في الماء باسم المسيح؟ نحن جننا لنحصل على القروض وليس لترك ديننا والتحول إلى النصرانية! وقد انضم إليها بعض الأصوات فتعالت؛ فكان أن انتبه بعض من كانوا واقفين بعيدًا، فجاءوا وأنقذوا هؤلاء. وقد ذهب كاتب هذه السطور إلى المناطق التي أخذ منها هؤلاء مع مجموعة من زملائه، وقابل بعض الأشخاص الذين جيء بهم للتعميد، فتأكد مما يلجأ إليه المنصّرون من أساليب المكر والخداع لتتصير المسلمين. فقد قيل لهم: إن هناك جمعية للقروض الصغيرة تقدم خمسة آلاف تاكا (حوالي ٧٠ دولارًا) فور تسجيل الاسم بها، وتُقدم خمسة عشر ألف تاكا (حوالي ٢١٠ دولارات) كل شهر لتحسين أوضاع الأسرة. فهؤلاء جاءوا دون أن يعرفوا المصير المساوي الذي كان في انتظارهم.

بنجلاديش.. البيئة المستطابة من قبل وكالات التنصير:

تقع بنجلاديش في جنوب شرق قارة آسيا، وتحدها الهند من كل الجهات، ما عدا جهة أقصى شمال الشرق، والتي تحدها بورما (ميانمار)، ويحدها من الجنوب ساحل البنغال، ومساحة بنجلاديش ٥٧٠,٤٧ كيلومترًا مربعًا، أما عدد سكانها فيبلغ ١٥٠ مليونًا حسب آخر التقديرات، ويمثل المسلمون فيه نسبة ٨٥٪ والهندوس ١٠,٥٪، والبوذيون ٥,٠٪، وأغلبهم يمثلون المدرسة البوذية الأولى ثيرافادا، والمسيحيون يمثلون نسبة أقل من ١٪. وأغلبهم من الطائفة الرومانية الكاثوليكية، وعددهم في ازدياد في ظل النشاط التنصيري الدعوي، ويمثل الأرواحيون ٠,١٪.

والبيئة البنجلاديشية مستطابة من قبل الوكالات التنصيرية؛ بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ووجود حالة من العوز والفاقة في معظم القرى والأرياف البنجلاديشية، وضعف البنية التحتية وعجز الحكومة عن توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها، أضف إلى ذلك تعرض البلاد للأعاصير والفيضانات التي تشرد آلاف الأسر، وتقضي على المحاصيل، وتولّد حالة من الفقر المدقع في الأماكن المنكوبة.

بإقامة منافذ جمركية في هوغلي (Hooghly) ببنگال الشرقية (في الهند)، وفي شيتاغونغ، إحدى المدن الكبرى في بنجلاديش الحاضرة، وكان الملك «أكبر» أول من سمح للنصارى البرتغاليين بإقامة مستوطنات دائمة وكنائس في ولاية البنغال.

وقد تأسست أول كنيسة في بنجلاديش عام ١٥٩٩م في جوسور القديمة قرب محافظة شاتخيرة، فقد ذهب اليسوعي فرانسيسكو فرنانديز إلى تشانديسان (جوسور القديمة) في أكتوبر عام ١٥٩٩م وأسس بإذن من الملك براتاباديتيا (Pratapaditya) بيتاً للقسيس.

وقد سُميت هذه الكنيسة «الاسم المقدس للمسيح»، والتي بدأت نشاطها بصورة رسمية في أول يناير ١٦٠٠م.

وفي ٢٤ يناير عام ١٦٠٠م أُسست كنيسة أخرى باسم كنيسة يوحنا المعمدان، وذلك في محافظة شيتاغونغ. وثالث كنيسة في بنجلاديش تأسست بدعوة من التجار البرتغاليين في عام ١٦٠١م، وكانت كنيسة صغيرة على ضفة نهر كارنوفولي.

وفي عام ١٦٠٨م أعلن «إسلام خان» -الحاكم المغولي على بنغال- بأن داكا، التي كانت مجرد ثكنة عسكرية، أعلن بأنها هي عاصمة بنغال. وقد أعقب هذا الإعلان التقدم والازدهار بالمنطقة كان من شأنه أن يجذب انتباه التجار البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والإنجليز. ففي عام ١٦١٢م انطلق المنصرون البرتغاليون بنشاطهم التصيري بداكا، وأسسوا أول كنيسة بها عام ١٦٢٨م. وقد أطلقوا على هذه الكنيسة اسم «Church of the Assumption» (كنيسة عيد انتقال العذراء) والكنيسة الثانية في داكا أُسست عام ١٦٧٧ بمنطقة تيجفاون.

والحكومات العلمانية في بنجلاديش تمنح كافة التسهيلات للمنصرين. وقد قال «الأب لينتو» في أحد تصريحاته لوسائل الإعلام: إنه «لا يمر شهر دون أن تأتي مجموعة من الناس ليعلموا اعتناق المسيحية في كنيسة كاركيل. وليس هناك أية مشكلة تعوق الدعوة

المسيحية»، مضيفاً أن «الحكومة لم تتوان عن تقديم أي دعم لنا.. نحن أقلية، لكننا نمتلك نفوذاً في مجتمعنا».

وفي الصفحات التالية سنحاول استكناه ما يجري في هذا البلد المسلم من اجتياح تصيري جارف، وتعميم التوجهات النصرانية بمختلف الوسائل والأساليب.

بداية النشاط التصيري في بنجلاديش:

المنصرون الأجانب يمثلون قاعدة الهجمات التصيرية في بنجلاديش، وقد انضم إليهم المنصرون المحليون؛ ليكوّنوا جبهة موحدة لاحتواء البلد وملئه بالتوجهات النصرانية.

وإذا كنا لا نعرف بدقة متى كانت البداية الفعلية للعمل التصيري وسط الشعب البنغالي، إلا أن بعض الدراسات المسيحية تشير إلى أن توماس -أحد حواربي عيسى عليه السلام- قد جاء إلى الهند عام ٥٢م، وأقام في كيرالا، في أقصى جنوبي الهند، وأدخل آلافاً من الهنود في النصرانية.

وخلال فترة القرون الوسطى لم تحظ النصرانية بحضور ملحوظ في شبه القارة الهندية، وكان التجار البرتغاليون يأتون من جزيرة جاوا الإندونيسية قاصدين عبور البحر إلى المناطق البنغالية، إلا أنهم لم يفلحوا في محاولاتهم التي بدءوا فيها انطلاقاً من عام ١٥١٧م، إلى أن جاء عام ١٥٢٧م؛ حيث أُذن لهم

وبعثة أكسفورد (من الكنيسة الإنجليكانية البريطانية) عام ١٨٩٥م. وكنائس الإله (الأمريكية) عام ١٩٠٥م، والسبتيون عام ١٩١٩م، وجمعيات الإله عام ١٩٤٥م، وبعثة سانتال اللوثرية عام ١٩٥٦م. وبعثة بنجلاديش من المؤتمر المعمداني الجنوبي (الأمريكي) عام ١٩٥٧م، وجمعية المعمدانيين للتبشير العالمي (الأمريكية) عام ١٩٥٨م.

وبعد ظهور بنجلاديش كدولة مستقلة عام ١٩٧١م شهدت هذه الديار تدفقاً عارماً من قبل المنصرين؛ حيث وجدوا أرضية خصبة في ظل التعاطف الواضح من قبل الحكومة الفتية معهم بسبب موقف النصارى والمنصرين المؤيد لثورة الانفصال.^(١)

ووفقاً لما كشفه المكتب الحكومي المختص بالجمعيات غير الحكومية (NGO Bureau)؛ فإن ٥٢ من الجمعيات تنخرط في أعمال التبشير مباشرة، وهذه الجمعيات هي (١) الكرازة التبشيرية العالمية (World Missionary Evangelism). (٢) وجيش الخلاص (The Salvation Army) (٣) والمجلس البنجلاديشي للبعثات الخارجية (Bangladesh Foreign Mission Board) (٤) واللجنة المركزية لليل الرئيس (Main-night Central Committee) (٥) والكنيسة السبتية (Seven-day Adventist Church of Bangladesh) (٦) والوكالة السبتية الدولية للإغاثة والتنمية (Adventist Development and Relief Agency International) (٧) وجمعية تبشيرية معمدانية نيوزلندية (New Zealand Baptist Missionary Society) (٨) وبعثة لوثر البنجلاديشية (Bangladesh Lutheran Mission) (٩) والزمالة المسيحية العالمية (International Christian Fellowship) (١٠) والبعثة المعمدانية المتوسطة (Baptist Mid Mission Bangladesh) (١١) مركز الحياة الجديدة (New Life Center) (١٢) الجمعية التبشيرية المعمدانية (Baptist Missionary Society) (١٣) مجلس

وفي ١٦٩٥م أُسست كنيسة القديس نيكولاس بمنطقة ناغوري التي تقع على بعد ٢٥ كيلو متراً نحو شمالي شرقي داكا. وفي عام ١٧٦٤م أسس المنصرون البرتغاليون كنيسة في بادريشي بور بمحافظة بريسال، وأخرى في حسنه باد الواقعة على بعد ٣٠ كيلو متراً من داكا. وبجهود تنصيرية من قبل المنصرين البرتغاليين تحول العديد من البنجلاديشيين إلى النصرانية في تلك الفترة القديمة؛ فبلغ عدد النصارى الكاثوليك في بنجلاديش عام ١٦٨٢م ١٤١٢٠ نسمة.

ويعتبر المنصر وليام كيري أكثر المنصرين نشاطاً وفاعلية في ذلك الزمن القديم؛ حيث وصل إلى سيرامبور في شرقي بنغال عام ١٧٩٣م. وفتح هذا المنصر البريطاني أمام حركة التبشير أفقاً جديدة في الديار البنغالية. فهو بالإضافة إلى قيادته للنشاط التبشيري ترجم الكتاب المقدس إلى اللغة البنغالية، وألّف قاموساً للغة البنغالية، وأسّس بعثة سيرامبور وكلية للتعليم الحديث، بالإضافة إلى إصداره صحفاً إخبارية ودوريات.

وكان زملاؤه أمثال الدكتور جون توماس، ووليام وارد، وفيليس كيري، ابنه، وجون برسون ممن تركوا أثراً كبيرة على الأدب البنغالي، وكل ذلك بغرض توصيل الكتاب المقدس، وتسهيل فهمه على البنغاليين. وحتى المدارس الحديثة ترجع بداية تأسيسها إلى وليام كيري الذي أراد، من خلالها، تنصير الأطفال البنغاليين، وتقريب الكتاب المقدس إليهم.

ومع وليام كيري توافد العديد من المنظمات التبشيرية إلى المناطق البنغالية تأتي في طليعتها جمعية تبشيرية معمدانية (Missionary Society Baptist)، وهي من أصل بريطاني جاءت عام ١٧٩٣م، وتلاها مجيء الجمعية التبشيرية الكنسية (Church Missionary Society)، وهي أيضاً من أصل بريطاني جاءت عام ١٨٠٥م، ومجلس التبشير العالمي (البريطانية)، وقد جاءت عام ١٨٦١م، والبعثة المعمدانية الأسترالية عام ١٨٨٢م والبعثة المعمدانية النيوزلندية عام ١٨٨٦م،

(1) See A. Hussain, Birth of Bangladesh. The Political Role of Missions (Islamic Foundation London, 198

(bow House International) (٣٩) الحياة المسيحية بنجلاديش (Christian Life Bangladesh) (٤٠) كوني (Connie) (٤١) بنجلاديش الحياة (Life Bangladesh) (٤٢) اللجنة المسيحية لتنمية بنجلاديش (Christian Commission for Development in Bangladesh (CCDB) (٤٣) كاريتاس بنجلاديش (CARITAS Bangladesh) (٤٤) البعثة السويدية الحرة (Swedish Free Mission) (٤٥) هيد بنجلاديش (Hid Bangladesh) (٤٦) منازل مؤسسة بي سي أر أس (BCRS Foundation Homes) (٤٧) رابطة الصلاة للرؤية العالمية (World-vision Ideas Inter-Prayer League) (٤٨) الأفكار الدولية (national) (٤٩) الخدمة الريفية لرانغبور وديناجبور (٥٠) ديب شيخا (Dip-Shikha) (٥١) والرؤية العالمية. World Vision .

بالإضافة إلى هذه الجمعيات التصيرية التي تعمل في مجال التصير بصورة مباشرة هناك الكثير من الجمعيات والوكالات التي ترتبط بعلاقة حميمة بالبعثات الكاثوليكية والبروتستانتية، وتتعاون فيما بينها للتداول التصيري وتنفيذ مخططات الدوائر التصيرية. وفي الكثير من الحالات تعمل هذه الوكالات كواجهة الأمامية لتأليف القلوب، وخلق سياقات قابلة للتحويل التصيري على المدى البعيد.^(١)

ويقدر عدد الجمعيات غير الحكومية في بنجلاديش بأكثر من ٣٠ ألفاً، تتلقى الكثير منها الدعم من الدوائر الغربية والكنسية، وتقوم بتنفيذ رغبات الداعمين لها.

المجموعات المستهدفة:

الوكالات التصيرية في بنجلاديش تستهدف، في الغالب الأعم، الشرائح الضعيفة كالنساء والأطفال والفقراء والمعوزين والأميين، ومن يقل زادهم من التعليم، وكذلك المعزولين اجتماعياً كالعاملين في مجال تنظيف مجاري المياه، وغيرهم ممن ينتمون إلى طائفة الهندوس المنبوذين.

(١) انظر جريدة الانقلاب اليومية (داكا) التاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٤م.

ومعهد اجتماعي (Social and Institution Board) (١٤) كنيسة بعثة الإله (Church of God Mission) (١٥) جمعية الخدمة المسيحية (Christian Service Society) (١٦) مشروع الرعاية الصحية للمجتمع (Community Health Care Project) (١٦) البعثة الفنلندية الخارجية الحرة (Finnish Free Foreign Mission) (١٧) الاتحاد المعمداني (Association of Baptist) (١٨) اللجنة الإصلاحية المسيحية للإغاثة العالمية (Christian Reform World-relief Committee) (٢) الرؤية العالمية لبنجلاديش (World Vision of Bangladesh) (٢١) بعثة لوثر البنجلاديشية (الفنلندية) (٢٢) الاتحاد المسيحي البنجلاديشي للنساء الشبابات (Young Women's Christian Association of Bangladesh) (٢٣) جمعية الكتاب المقدس البنجلاديشية (Bangladesh Bible Society) (٢٤) كلية اللاهوت المسيحي (College of Christian Theology) (٢٥) الكرازة المسيحية الوطنية (Christian National Evangelism) (٢٦) جمعية التبشير المعمداني الأسترالي (The Australian Baptist Missionary Society) (٢٧) التحالف العالمي لجمعيات الشباب المسيحية بنجلاديش (World Alliance of YMCA Bangladesh) (٢٨) المجلس الوطني لجمعيات الشباب المسيحية بنجلاديش (National Council of YMCA Bangladesh) (٢٩) الكنيسة الرسولية الجديدة في بنجلاديش (New Apostolic Church of Bangladesh) (٣٠) كنسية كلبري المسيحية (Calvary Apostolic Church) (٣١) تجمع بعثة الإله (Assembles of God Mission) (٣٢) بعثة سانتال النرويجية (Santal Mission Norwegian) (٣٣) مشيخية بليبي في بنجلاديش (Presbyterian Plebes in Bangladesh) (٣٤) بعثة لوثر البنجلاديشية (النرويجية) (Bangladesh Luther Mission (Norwegian) (٣٥) المجلس القومي الكنسي (Jatio Church Parishad) (٣٦) كنيسة بنجلاديش لمشروع التنمية الاجتماعية (The Church of Bangladesh Social development Program) (٣٧) أصدقاء بنجلاديش (Friends of Bangladesh) (٣٨) منزل قوس قزح العالمي (Rain-

ثانياً: القبائليون:

القبائليون هم السكان الأصليون من غير البنغاليين. وهؤلاء ينتمون إلى ديانات وثنية مختلفة الأشكال والمظاهر، ويمثلون أهم نقاط ارتكاز المنصرين في بنجلاديش. ويتواجد هؤلاء القبائليون في المناطق الجنوبية كمحافظة ديناجبور وراجشاهي وارانغبور وبوغرا. ويتواجدون أيضاً في المناطق الجبلية بشيتاغونغ وفي شمالي محافظة ميمن سينغ، وفي محافظة سيلهت.

فالقبائل التي تنشط في وسطها الحركات التنصيرية هي : كوكي (Kuki) ولوساي (Lushai) وبانكهو (Pa -kho) وباوام (Bawm) ومرو (Mru) وكايانغ (Kayang) وكومي (Kumi) وتبيراه (Tipperah) وريانغ (Riang) وتانتشانغيا (Tanchangya) وماغ (Magh) وتشاكما (Chakma) وكهاسي (Khasi) ومامبوري (Mamburi) وهاجونغ (Hajaong) وغارو (Garo) وهادي (Hadi) ودالو (Dalu) وسنتال (San -tal) وماهيلي (Mahili) وأوران (Oraon) وموندا (Munda)^(١).

وبجهود تنصيرية مكثفة تحولت معظم أفراد بعض هذه القبائل إلى النصرانية مثل قبيلة غارو التي أصبحت نسبة النصارى فيها ٩٨٪^(٢).

وتشير إحصائيات عام ١٩٩٢م إلى أن عدد المنتصرين من القبائل المختلفة يصل إلى ٣٠٪، غير أن هذا العدد ازداد كثيراً في السنوات التي تلت؛ حيث شهدت الدعوة التنصيرية تحولاً كبيراً بعد تخرّج أبناء القبائل في المدارس اللاهوتية داخل البلد وخارجه، وعودتهم إلى قبائلهم منصرين بعد أن كانت عملية

(1) Abul Karim Khan, Chritian Mission in Bangladesh, p 10

(٢) انظر موقع جمعية المعونة المسيحية:

<http://www.christianaid.org/Missionaries/ByRegion/South-Asia/BangladeshTargetingTribes.aspx>

فكلما تمكنوا من احتوائهما تقدموا أشواطاً إلى تنفيذ مخطط تنصير بنجلاديش، وزيادة عدد النصارى بها. فهذه النقطة يجب أن ينتبه لها المسلمون؛ فلا يقفوا مكتوفي الأيدي بدعوى أن الأمر لا يعيننا. مع العلم بأن الطبقة الهندوسية الدنيا وطائفة المنبوذين هم أيضاً أناس خلقهم الله، فإلناس سواسية كأسنان المشط، فهم بحاجة إلى الدعوة الإسلامية ليكتشفوا طريقهم إلى عبادة الله، والخلود في جنة النعيم في الآخرة. فترك هؤلاء فريسة سائغة أمام الوكالات التنصيرية، والوقوف موقف المتفرج؛ لا شك أنه جريمة نكراء بحق هؤلاء وبحق دين الله.

وإذا كان النشاط التنصيري يتمركز على الطبقة الدنيا، والمنبوذين من بين الشرائع الهندوسية؛ إلا أن المنصرين لا يتركون الطبقات الأخرى

دون اهتمام. فهم يستهدفون جميع الشرائع الهندوسية بمختلف الوسائل والأساليب. وعلى الأخص الأطباء والمهندسين ورجال الثقافة، والفن، والتجار وأصحاب الوظائف والمناصب

المرموقة في الدوائر الرسمية وغير الرسمية. فقد تأكدت من هذا بنفسه مراراً وتكراراً أثناء جولاتي الدعوية في وسط غير المسلمين المتعلمين في بعض المدن؛ حيث قابلت الأطباء والمهندسين وأساتذة الكليات من الهندوس؛ فقالوا: إن المبشرين (المنصرين) المسيحيين يأتوننا كثيراً، ويراسلوننا دائماً، وقد أبرز بعضهم الكتاب المقدس ونشرات تنصيرية. علماً بأن محاولاتهم هذه لا تذهب سدى، وإنما تثمر في كسب تعاطفهم مع النصارى والمنصرين في حال عدم تحولهم إلى النصرانية، وهذا هو الغالب، وقد لاحظت هذا واضحاً أثناء مقابلتهم، حتى وجدت بعضهم يحفظون أسماء الأساقفة المتواجدين في بنجلاديش، ويرتبطون بعلاقة وثيقة بهم، فقد قال لي البروفيسور الهندوسي المعروف، جاتين سركار: «إذا كنت تريد أن تجري الحوار مع الأساقفة فيمكنني أن أرتّب ذلك».

القبائليين، أن الوكالات التنصيرية قد عينت في كل قرية من القرى المنتشرة في المحافظات الجبلية بشيتاغونغ، وبخاصة محافظة باندربان، منصراً يقوم بتدريس أطفال القرية. وعندما ينهي الأطفال الصف الثالث الابتدائي فإنهم يُنقلون إلى مدرسة تنصيرية في مدينة باندربان، وبعضهم إلى مدارس لاهوتية في غازيبور، مما يدل على أن أطفال القبائليين في معظمهم يشبّون على المعتقدات النصرانية، ويتخرج الكثير منهم في مدارس لاهوتية ليعودوا منصّرين إلى قبائلهم.

وقد قدّر الله تعالى لكاتب هذه الدراسة زيارة معظم هذه القبائل؛ فاستغرب مما رأى فيها من العمل التنصيري المكثف، وتفانِي المنصرين وتضحيتهم في تلك المناطق النائية التي لا تتوافر فيها تسهيلات الحياة المعاصرة.

وتجدر الإشارة بأن المحافظات الجبلية الثلاث، باندربان وغازاسوري وراغاماتي التي يقطنها سكان القبائل تعتبر مناطق مهمة للمنصرين. يقول الباحث النصراني McNee: «إن أكبر هدية يمكن لنا أن نقدمها لبنجلاديش هي هيل تريكس (هضاب شيتاغونغ) المسيحية. فالقبائليون يعيشون حالة من الضغوط من عدة نواحي. فإقامة السد في ١٩٦٠م قاد إلى تشريد آلاف من القبائليين، وبخاصة أفراد قبيلة تيبيرا. وحرب الاستقلال أودت بهضاب شيتاغونغ مع الهند إلى الضياع، فبنجلاديش قلقة حول حدودها، ومن ثمّ فهناك وجود عسكري في مرتفعات شيتاغونغ، والجيش البنجلاديشي يعيش حالة من الارتياح من القبائليين، وجملة هذه العوامل تجعل هذه المناطق في رأس قائمة اهتماماتنا للتبشير المسيحي بالبلاد»^(٢)

فالمناطق الجبلية بشيتاغونغ تتداعى لها الوكالات التنصيرية؛ بهدف تحويلها الكامل إلى النصرانية، ويمكن تلمّس الإصرار التنصيري لتحويل المنطقة من خلال الاستراتيجية التنصيرية التالية:

(2) McNee, Crucial Issues in Bangladesh. Pasadena, (CA: William Carey Library, 1976), p. 83.

التنصير تجري بأيدي المنصرين الأجانب في السابق.

فعلى سبيل المثال أتم المنصر «باوام» المنتمي إلى قبيلية باوام (Bawm) تعليمه الديني في مدرسة لاهوتية في سيول بكوريا، وحصل على شهادة الماجستير فيها عام ١٩٨٩م، ثم عاد إلى قبيلته وحوّل معظم أفرادها إلى النصرانية، ليس هذا فحسب، بل قام هذا المنصّر بتدريب ١١ شخصاً ليعملوا معه على غرس الكنيسة في المناطق الجبلية لمحافظة باندربان، وقد استطاع باوام الوصول إلى ١١ مجموعات عرقية في المنطقة عينها. كما أرسل ثمانية من المنصّرين إلى قبيلة مرو الأكثر استجابة للدعوة التنصيرية، فاستطاع تأسيس ثلاث كنائس في القرى التي تقطنها هذه القبائل خلال عام واحد فقط.

مع العلم بأن جمعية المعونة المسيحية التي تتكفل بـ ١٠٠٠٠٠ منصّر في مختلف أنحاء العالم تقدم دعماً سخياً للأعمال التنصيرية في المحافظات الجبلية بشيتاغونغ، يقول باوام:

Before Christian Aid's support, the churches of BTMB were not growing spiritually and in quantity,» Bawm said. «But since we started receiving your prayers and financial assistance, God has worked among the tribal churches and unreached tribes in amazing ways.

«قبل مجيء دعم «جمعية المعونة المسيحية» كانت الكنائس التابعة لمجلس البعثة البنجلاديشية القبائلية لا تتزايد من حيث الكم والروح، ولكن منذ أن بدأنا في تلقي صلاتكم ومساعداتكم المادية؛ فإن الله قد عمل بصورة مذهلة في وسط الكنائس القبائلية والعشائر التي لم يتم الوصول إليها»^(١).

ويوجد الآن في وسط القبائليين بمحافظة باندربان أكثر من ٢٤ كنيسة يشرف باوام على ١٢ منها. ومما يدل على العمل التنصيري المكثف في وسط

(١) المرجع السابق.

ثالثاً: المسلمون:

معظم سكان بنجلاديش من المسلمين؛ حيث تقدر نسبتهم بـ ٨٥٪، إلا أن معظم هؤلاء المسلمين يسكنون في الأرياف. فهناك فقر وعوز وحاجة وسط هؤلاء القرويين، وبناء عليه فإنهم معرّضون لأنواع من التأثيرات الخارجية والداخلية. فالعطش التصيري يركز على هؤلاء؛ نظراً لسهولة اختراقهم مقارنة بسكان المدن. وإذا كان المنصرون يواجهون صعوبات في التموضع وسط القرويين؛ بسبب معارضة المسلمين المتعلمين، فإنهم يحاولون تحييدهم بمختلف الوسائل والأساليب. ففي حال فشل محاولات احتوائهم بواسطة الدعوة التصيرية؛ فإنهم يلجئون إلى محاولات علمنتهم، وتجفيف مشاعر الانتماء إلى الإسلام.

تنفيذ مقررات مؤتمر كولورادو لتنصير المسلمين في بنجلاديش:

عقدت الهيئات التصيرية العالمية مؤتمراً موسعاً في أمريكا الشمالية عام ١٩٧٨م، شارك فيه ١٥٠ باحثاً من كبار العاملين في مجال التنصير، وكان مما توصلوا إليه من المقترحات: إيجاد مقاربة تنصيرية من شأنها أن لا تنفّر المسلم من النصرانية، ولا تجعل الآخرين ينتبهون إلى تنصره، بل تقدمها بثوب إسلامي مع تغيير في المحتوى والمضمون، وبناء على هذه المقترحات؛ فإنهم لم يعودوا يغيرون الأسماء الإسلامية للمتتصرين في بنجلاديش باستثناء (محمد) الذي يسبق أسماء جميع المسلمين البنجلاديشيين، ويسمحون لهم بأداء الصلوات بالطريقة الإسلامية إذا رغب المسلم المتتصر في ذلك. وكل ما يُفعل هو تغيير المحتوى والمضمون، ويطلقون على المسلمين المتتصرين أسماء مألوفة لديهم مثل (عيسائي جماعت) ويطلقون على الأسقف الذي يتولى أمورهم الدينية المصطلح الإسلامي «الإمام».

فالأسماء الإسلامية لا تغير، ولا يؤمرون بالذهاب

١- يجب تحويل جميع الأفراد غير المسيحيين في أسر مسيحية إلى المسيحية.

٢- القرى التي اعتنق نصف سكانها المسيحية يجب التركيز عليها حتى تتحول القرية بكاملها إلى المسيحية.

٣- الحملة التبشيرية الجماعية لا بد أن تأخذ موقعها بالمنطقة، وتصبح مشهداً روتينياً فتتخذ مرتين في السنة على الأقل.

٤- الاهتمام بالأنماط القيادية لا ينبغي أن يتمحور حول المعمدانيين من الشبان المتعلمين الجدد، بل حول القيادات الفعلية في التجمعات القروية، سواء أكانوا متعلمين أم أميين.

٥- لتدريب القيادات الفعلية ينبغي اللجوء إلى كتاب «٢٤ حكاية من حكايات الكتاب المقدس»؛ فاللجوء إلى القصص والحكايات لتعليم المبادئ العقديّة المسيحية للقرويين هو الطريقة المثلى.^(١)

إن المخطط التصيري البعيد المدى هو إقامة دولة نصرانية في هذه المناطق، فالوكالات التصيرية تقدم الوقود اللازم للشوار الانفصاليين القبائليين بالمنطقة للاقتراب من هذا الهدف. وقد حدث أن إحدى الشركات الأجنبية رسمت خريطة بنجلاديش خالية من هذه المناطق.^(٢)

ويتوقع الكثيرون بأن معاهدة السلام الموقعة بين الحكومة البنجلاديشية وبين جمعية التضامن الشعبي لسكان المناطق الجبلية في ٢ ديسمبر عام ١٩٩٧م والتي تضم ٦٨ نقطة، وتضمن نوعاً من الحكم الذاتي لسكان القبائل؛ فإنها ستعمل على تسريع الخطى نحو تنفيذ المشروع التصيري لفصل المناطق الجبلية بشيتاغونغ عن بقية بنجلاديش.

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

(2) Alam, The Creeping March of Christianity: The Wid - spread Evangelization in Bangladesh, p 5 Md. Saidul

التي تقيم بالمنطقة منذ ثلاثين عاماً. غير أن عملية التنصير كانت تجري في تعميم كامل إلى أن تحول معظم أفراد تلك القرى إلى النصرانية؛ فتم الإعلان عن الأمر.

بسبب هذه التقية التنصيرية يصعب تقدير العدد الفعلي للمتنصرين من المسلمين في بنجلاديش، يضاف إلى هذا صمت المنصرين عن البوح بالنسبة المثوية التي وصل إليها عددهم في بنجلاديش. غير أن الكثيرين يقدر عددهم بثمانية ملايين وبعضهم بعشرة ملايين.

بينما كان عدد النصارى، طوال فترة الاستعمار التي دامت ١٩٠ عاماً، لم يتجاوز ٥٠ ألفاً فقط في الديار البنغالية.^(٢)

وكان عددهم عام انفصال بنجلاديش عن باكستان الغربية ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وقد ازداد هذا العدد إلى الضعف مع حلول عام ١٩٩١م.^(٣)

وسائل وأساليب التنصير:

١- الدعم المادي المباشر:

تلجأ بعض الوكالات التنصيرية إلى تقديم الدعم المباشر إلى الشخص المنتصر كالذي رأيناه في مطلع هذه الدراسة، فالشخص الفقير يُقدم إليه خمسة آلاف تاكا (حوالي ٧٠ دولاراً) بعيد إتمام إجراءات تعميده، وإدخاله إلى النصرانية، كما يُقدم له دعم شهري متواصل، حتى يستقيم أمره وتتحسن ظروفه المادية.

(2) Prof. R. Amin, Christian Missionary Activities in Bangl - desh (Dhaka University Press Ltd, 1983)

(3) Nur Hossain Majidi, NGO: Bangladeshe Christander Sorojantra, Al-Furqan (Dhaka). Vol. 10, No. 8 (July 1994). P. 21

إلى الكنيسة؛ إلا إذا رأوا أن الظروف قد تواطأت، وتحول ثلث سكان منطقة ما إلى النصرانية. وقد لا يعرف هوية الشخص إلا بعد وفاته؛ حيث يأتي رجال الكنيسة لحمله إلى مقبرة النصارى، مبرزين شهادة

تحوله إلى النصرانية، وموضع ختم تنصيري في فخذ الشخص مثلاً.

والمخطط التنصيري في بنجلاديش يستهدف التنصير الجماعي، ويتفادون اقتلاع فرد من الأفراد من مجموعته، ولذا يشترطون على المنتصر المسلم أن يبقى أمر تحوله إلى

النصرانية في طي الكتمان، وتشير بعض التقارير أن المنصرين يأخذون من المنتصر الجديد عهداً أكيداً بوضع المصحف تحت رجليه، والكتاب المقدس في يده، ومن ثم استنطاقه العبارة التالية:

by the name of Jesus, form today I entered in the fold of Christianity, leaving Islam forever, by the name of Jesus, I will not reveal the secrets of my conversion to others until the one-third population of my society is converted to Christianity .

«باسم المسيح؛ فإنني دخلت من اليوم إلى حظيرة المسيحية، تاركاً الإسلام للأبد، وباسم المسيح فإنني لن أكشف عن أسرار تحولي إلى المسيحية للآخرين، حتى يتحول ثلث أفراد مجتمعي إلى المسيحية».^(١)

فإذا كان المنصرين في السابق يركزون على الأفراد؛ فإنهم يركزون الآن على المجموعات، وخاصة المجموعات الفرعية المتجانسة، وقد لاحظنا ذلك في العديد من المحافظات مثل محافظة رانغبور وجمال بور، فقد نقلت بعض الصحف الوطنية خبر تحول ٣٠٠٠٠ ألف مسلم في محافظة رانغبور في مجموعة من القرى المتجاورة، وذلك بجهود إحدى المنصرات

(١) انظر: صحيفة سنغرام اليومية (داكا) ٢٤ أبريل ١٩٩٩م.

الكبير عقب الحرب الأهلية عام ١٩٧١م التي أدت إلى انفصال بنجلاديش عن باكستان الغربية. ومنذ ذلك الوقت المبكر تمكّن المنصّرون من كسب ثقة الحكومة البنجلاديشية التي فتحت الأبواب على مصراعها أمام المنظمات الخدمية الأجنبية، وهيئات البيئة المناسبة لها حتى غدت بنجلاديش من أكثر دول العالم تواجدًا للمنظمات الخدمية، ومختبرًا لإجراء التجارب في هذا المجال.

وبسبب القاعدة الصلبة التي خلقتها الوكالات التنصيرية في بنجلاديش؛ فإنها لم تعد تتورع عن دعوة الشخص المستفيد من برامجهم الإغاثية للدخول إلى النصرانية بصورة مباشرة، فقد حدث أن المسلمين بمنطقة قطبديا في شيتاغونغ رشقوا أحد مكاتب جمعية كنيسة بنجلاديش بالأحجار بسبب مطالبتها بالتصير، إذا ما رغب المواطنون المسلمون في الحصول على موادهم الإغاثية، وفي حال إعطائها للمسلمين؛ فإنها أعطت القليل معذرة بالقول بأن هذه المساعدات أتت من بلدان مسيحية.^(١)

٣- التعليم:

المدارس التنصيرية في بنجلاديش كانت، ولا تزال الوسيلة الفعالة في مجال التنصير. وتوجد في معظم مدارس التنصير أقسامًا داخلية توفر جوًّا ملائمًا للتنشئة النصرانية للطلاب، وقد لخص الباحث النصراني McNee أهمية المدارس الداخلية بالقول:

إن العزلة المفروضة من قبل المدارس الداخلية قد خلقت لدى طلابها شعورًا بالاستقلال في محيط البعثة.

وهناك العديد من المدارس أنشئت في أماكن معزولة بصورة متعمدة، وذلك بهدف عزل الأطفال عن والديهم. وهذا هو سبب إنشاء بعثة أكسفورد مدرسة في بريسال، في حين أن مركز



٢- الخدمات الإغاثية:

تُعتبر الخدمات الإغاثية أهم وسائل التنصير في بنجلاديش، فالفيضانات تجتاح مختلف المحافظات في كل عام تقريبًا، كما تضرب الأعاصير المناطق الساحلية؛ فتشرد الآلاف من السكان، وتقضي على المزروعات والمحاصيل، مما يخلق حالة من الخناق الاقتصادي في المناطق المتضررة، وهنا يجد المنصّرون فرصتهم السانحة لتقديم خدمات الإغاثة، والاحتكاك المباشر بالمستهدفين، وكسب تعاطفهم وثقتهم. فالشخص المنكوب إذا وجد أي أحد يقف بجواره؛ ليخفف ما به من النكبة والأوجاع؛ فإن قلبه يرقُّ له. علمًا بأن المنصرين ينتظرون بفارغ الصبر حدوث مثل هذه الكوارث والفيضانات؛ ليجدوا مناسخًا مناسبةً وبيئة خصبة للعملية التنصيرية.

وقد بدأ المنصرون في تنفيذ استراتيجيتهم الإغاثية منذ وقت مبكر. فقد جاءوا بإغاثات لازمة عام ١٩٧٠م عقب إعصار شديد اجتاح المناطق الساحلية ببنجلاديش، كما قدموا الدعم الإغاثي

(1) Nuruzzaman, A Study on the Role of NGOs in the A - normal Growth of Christian Population in Bangladesh, Dhaka, 1993

ويقدر أن هناك ٤٢١ أختًا (Sisters) تنتمي إلى ١٧ تجمعًا نصرانيًا، ينشطون في مجال تنصير المرأة المسلمة في ٤٧ أبراشية في بنجلاديش. كما أن الجمعيات الخدمية المدعومة من قبل الدوائر الغربية والتنصيرية؛ تركز على المرأة على وجه الخصوص، فهناك جمعيات تشترط للحصول على القروض الصغيرة أن يكون العضو من شريحة النساء.

وهذه الجمعيات تحرّض المرأة على الخروج عن المبادئ الإسلامية، واختيار نمط الحياة الغربية، وتحثّها على الخروج عن طاعة الزوج، ومزاولة الأعمال في المزارع والمصانع بجوار الرجال، وخلع الجلباب، وعدم الالتزام بالحجاب؛ بدعوى أنه سبب لتخلف المرأة، كما تحرّضها على المطالبة بحقوقها المتساوية في الميراث، بل إن بعض الجمعيات تشترط للعاملات فيها أن يركبن الدراجة العادية والنارية، وهى في طريقها إلى مكان العمل. وقد أصبح هذا المشهد مألوفًا في سائر المناطق الريفية، مما يزيل نفسية الحشمة التي كانت تحملها المرأة البنجلاديشية في السابق؛ فتقترب إلى قبول الثقافة النصرانية في جميع مظاهرها.

ويعتبر توظيف المرأة المسلمة في المؤسسات ذات الانتماء التنصيري وسيلة أخرى لاحتوائها وإدخالها الحظيرة النصرانية، وفي حال مقاومة الموظفة المسلمة للضغوط الإدارية لقبول النصرانية؛ فإنها تُطرد من العمل، فقد طردت السيدة محفوظة من «كاريتاش» عام ١٩٩٤م؛ بسبب رفضها لعرض التنصير. ورفضت الدعوى ضد هذه الجمعية في المحكمة الرئيسية بمحافظة ديناجبور تحت رقم ٩٨/٢٣. وقد طردت من العمل الموظفة المسلمة ليلي جسمين لنفس السبب^(٣).

٥- المنشورات التنصيرية:

المنصرون البروتستانت، هم الأكثر اهتمامًا بالكتب والمنشورات التنصيرية في بنجلاديش، فهناك خمس

هذه البعثة تبعد عنها ٤٠ كيلو مترًا^(١).

وقد أسّس المنصرون آلافًا من المدارس في عرض البلد وطوله، فعلى سبيل المثال توجد في قبيلة غاروا وحدها ٦٧ مدرسة تنصيرية. علمًا بأن الطلاب المقيمين في الأقسام الداخلية، الذين يؤخذون أطفالاً، يتحول جميعهم إلى النصارى. فتحول مدرسة Horizon التنصيرية التي تقع في سيدابا بداكا خير دليل على ذلك^(٢).

وبالإضافة إلى مدارس نظامية يوجد العديد من مدارس التنصير للتعليم بالمراسلات، وتتولى إدارة هذه المدارس الجمعيات التنصيرية التالية:

- ١- بعثة اليوم السابع السبتية.
- ٢- الزمالة المسيحية العالمية، وتدير «المدرسة البنجلاديشية لتعليم الكتاب المقدس بالمراسلات»، وقد بدأت هذه المدرسة عملها عام ١٩٦٠م، وتعتبر من أكبر مدارس التعليم بالمراسلات في بنجلاديش.
- ٣- الأخوة البريطانية، وقد بدأت عملها عام ١٩٦٣م.
- ٤- تجمّع من أجل الله، وقد بدأ عمله عام ١٩٧٢م.
- ٥- الاتصال بكل بيت، وتقوم بمتابعة الأشخاص الذين ترأسلهم مدارس التعليم بالمراسلة فتزورهم شخصيًا.

٤- تنصير المرأة:

تنصير المرأة تعتبر إحدى وسائل تنصير المجتمع البنجلاديشي المسلم، فالمرأة المتنصرة تخرج على العادات الإسلامية، وتفسد الثقافة المتحفظة للحي الذي تنتمي إليه، وتبدأ في ممارسة الثقافة الغربية بأنواعها وأشكالها، فتترك أثرًا كبيرًا على المجتمع، ولهذا يكثر اهتمام الوكالات التنصيرية بشريحة النساء.

(١) McNee، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٢) جريدة إنقلاب اليومية (داكا) ٨ أغسطس ١٩٩٨م.

(3) Mufti Hifjur Rahman, Shebar Arale NGO ra ki korse, P

ويوجد لها مستشفى في هالواغات، ومستوصف في شمالي ميمن سينغ. و«البعثة البنجلاديشية للكنايس الشمالية»، ويوجد لها مستشفى في أمنورا، و«الجمعية البريطانية المعمدانية»، ويوجد لها مستشفى في شيتاغونغ يقدم خدمات تدريب الممرضات أيضًا، وتدير هذه الجمعية عيادة للمصابين بالجذام كذلك. و«جمعية الكنيسة التبشيرية»، ويوجد لها مستشفى في بولبور وآخر في ميهربور، و«البعثة المشيخية الإنجليزية»، ويوجد له مستشفى في راجشاهي، وتقدم خدمات تدريب الممرضات أيضًا، و«جمعية نيوزلندا المعمدانية التبشيرية»، ويوجد لها مستوصف في برامان باريا، و«جمعية أكسفورد التبشيرية، ويوجد لها مستشفى في بريسال»⁽¹⁾.

ويعتبر المستشفى التذكري المسيحي (Memorial Christian Hospital) بمالوم غات التي تقع على بعد ٦٠ كيلو مترًا نحو الجنوب من شيتاغونغ من أشهر المستشفيات التبشيرية في بنجلاديش، وتتبع اتحاد المعمدانيين الذي يدير هذا المستشفى كلية لتدريب العاملين في مجال التطبيب واسمها «كلية تذكارية مسيحية لعلوم الصحة» (Memorial Christian College of Health Sciences) وقد أنشئ في عام ٢٠٠٣ م.

العمل التنصيري في المستشفيات له مظاهر شتى

من أهمها:

- أ- توفير الكتب والنشرات التبشيرية لمرتاديها.
- ب- عندما يبدأ الطبيب دورته في الصباح أو المساء للكشف على المرضى المقيمين في المستشفى لا يبدأها قبل الدعاء الجماعي إلى المسيح بالشفاء وقراءة جزء من الكتاب المقدس. وقد رأيت هذا بنفسى في مستشفى تنصيري في هالواغات قبل بضع سنوات.
- ج- أحيانًا يقدمون العلاج الخاطئ إلى المسلم، ويطالبونه بدعاء الله أو محمد -صلى الله عليه

مجموعات تقوم بنشاط كبير في مجال النشر والتوزيع للمنشورات التبشيرية. وهي :

- ١- مركز الأدب المسيحي (Christian Literature Center).
- ٢- المجلس الوطني للكنايس (National Council of Churches).
- ٣- جمعية الكتاب المقدس البنجلاديشية (Bangladesh Bible Society).
- ٤- اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي (Association of Baptists for World Evangelism).
- ٥- البعثة البنجلاديشية (المعمدانية الجنوبية) (Bangladesh Mission (Southern Baptist)).

وتأتي في طليعة المنشورات التبشيرية: الكتاب المقدس، والعهد الجديد، والأنجيل، وقد أصدروا ترجمات بنغالية، وترجمات بلهجات بعض القبائل، ورُغوا منها أكثر من مليون نسخة في مختلف أنحاء البلاد إلى عام ١٩٧٢م فقط⁽¹⁾، وتزداد كل عام نسبة التوزيع. كما يوزعون بطاقات جميلة، وأشرطة فيديو، والأسطوانات التي تحكي حياة المسيح.. هذا بالإضافة إلى امتلاك المنصّرين بعض الصحف الإخبارية والمجلات، مثل مجلة (Weekly Protibeshi) الشهيرة، وقيامهم بدعم بعض الصحف اليسارية التي تطبع أخبارهم بسخاء.

٦- الخدمات الطبية:

تعتبر الخدمات الطبية إحدى الوسائل المهمة لتنصير المسلمين، فهناك العديد من المستشفيات والعيادات والمستوصفات التي تُدار من قِبَل الوكالات التبشيرية، وتأتي في طليعة هذه الوكالات «الكنايس الأمريكية لله»، فلها مستشفى في محافظة بوغورا، ومستوصف في كانتشانبور، و«اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي»، ويوجد لها مستشفى في هالواغات، وعيادة في شيتاغونغ، و«جمعية أستراليا المعمدانية التبشيرية»،

(1) Bangladesh: Status of Christianity Country Profile (MARC, Montovia, 1974) p. 4.

(2) The Widespread Evangelization in Bangladesh, P 11

١٠- حلقات قراءة الكتاب المقدس:

وينظّم المنصّرون حلقات قراءة الكتاب المقدس، وخاصة في أوساط الأسر التي تحوّل بعض أفرادها إلى النصرانية، أو المناطق التي يكثر فيها عدد النصارى، مثل هالواغات. فهم يقومون بحشد مجموعة من العائلات بكامل أفرادها، ويطلبون من شخص أكثر احتراماً قراءة جزء من الكتاب المقدس. فهم يستخدمون هذا الأسلوب لعملية اختبار التربة، والبحث عن احتياجات الأسر ليتمكنوا من استغلالها، ومن ثم التمكن من تنصيرها.

النتائج والآثار:

لقد تركت الحملة التنصيرية الشرسة على الديار البنجلاديشية آثارها البعيدة على مجمل الثقافة الإسلامية المتزمنة التي كانت سائدة في أنحاء البلاد، فبالإضافة إلى ارتفاع عدد الكنائس إلى ٥٠٠ كنيسة على الأقل، والازدياد الرهيب لعدد النصارى الذين وصلوا إلى ١٠ ملايين، حسب بعض التقديرات - ويريدون أن يرفعوا هذا العدد إلى ٢٠ مليوناً مع حلول عام ٢٠٢٠م - أصبحت المظاهر الغربية هي السائدة على القطاع العريض من شرائح المجتمع. وحتى قوانين الأحوال الشخصية، التي كانت إسلامية إلى عهد قريب، أخذت تُغيّر لتوائم مطالب المنظمات الغربية ذات التوجهات التنصيرية، وأخذت الروابط الأسرية تتفكك، وتزداد حالة الطلاق، وتقل مظاهر الحشمة لدى المرأة، وأصبحت تزداد حالات ارتكاب الفواحش يوماً بعد يوم إلى حدّ مدهش، هذا بالإضافة إلى ارتباط الملايين من الناس بالتعاملات الربوية من خلال ما تتداوله المنظمات الأجنبية من الديون الصغيرة، الأمر الذي يساهم في تقليل الوازع الديني لدى عامة الناس إلى حد كبير.

وسلم- بالشفاء، وفيما بعد يعطونه العلاج الصحيح، ويقولون: أدع المسيح فسوف يستجيب لك. وهكذا يلجأ المنصّرون إلى أساليب مأكرة لتحويل المسلمين إلى النصرانية.

٧- مخيمات شبابية:

تتبنى بعض الوكالات التنصيرية مشروع المخيمات الشبابية تأتي على طليعتها «اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي» التي يوجد لها برنامج ثابت لإقامة المخيمات، حيث يعطى الشباب توجيهات حول المشاكل الاجتماعية مثل الإيدز وتناول المخدرات والعنف وغيرها، ولكن يدمج كل ذلك بالترشيد الروحي النصراني

تتبنى بعض الوكالات التنصيرية مشروع المخيمات الشبابية تأتي على طليعتها «اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي» التي يوجد لها برنامج ثابت لإقامة المخيمات؛ حيث يعطى الشباب توجيهات حول المشاكل الاجتماعية مثل الإيدز، وتناول المخدرات والعنف وغيرها، ولكن يدمج كل ذلك بالترشيد الروحي النصراني.^(١)

٨- تنظيم الندوات للكتاب والمربين وقادة المجتمع:

تنظّم بعض الجمعيات ندوات للكتاب والمربين وقادة المجتمع، وذلك تحت شعارات برّاقة مثل توجيه الشباب ليكونوا على مستوى تحديات القرن الجديد.^(٢)

٩- دور الأيتام:

تُعتبر دور الأيتام إحدى الوسائل المهمة للعملية التنصيرية، وقد أقام المنصّرون العديد من دور الأيتام في مناطق المسلمين البعيدة عن المدن؛ حيث يلتقطون الأيتام وأطفال الشوارع ويربونهم تربية نصرانية، علماً بأن دور الأيتام المقامة في المناطق الإسلامية تحمل أسماء إسلامية ك(يتيم خانه) حتى يتمكنوا من تعميم ما يقومون به من نشاط التربية التنصيرية. هذا بالإضافة إلى دور الأيتام التي تُدار في أوساط نصرانية بأسماء نصرانية مباشرة.^(٣)

(١) انظر: موقع الاتحاد المعمداني للتبشير العالمي في الرابط التالي:

<http://www.aobbangladesh.org/dishari>

(٢) المرجع السابق.

(3) CARITAS Bangladesh Annual Report, 1978, p. 60

موقف المسلمين تجاه النشاط التنصيري في بنجلاديش:

استطاعت الوكالات التنصيرية تحييد المسلمين، حكومة وشعباً، عما تقوم به من أعمال. فهي تقدم مختلف أنواع الخدمات للمسلمين من ذوي العوز والحاجة، وحتى المدارس الدينية الإسلامية والمساجد تدعمها هذه الوكالات لتحديد المسلمين، فقد رأيت بنفسني بعض المدارس الدينية الإسلامية قامت الوكالات التنصيرية بإنشاء دور لها في المناطق المتضررة بفيضانات نهر جامونا بمحافظة سيراج غنج، وحتى المساجد كادوا أن يبنوها لولا فتوى المشايخ بعدم جوازه.

والغريب في الأمر أن المنظمة التنصيرية المشهورة (الرؤية العالمية) تقوم بتحبيد أئمة المساجد وخطبائها بإنشاء علاقة وطيدة معهم، بل ضمهم إلى بعض مشاريعها، فهي تقدم إلى الخطباء دروساً جاهزة، وتطالبهم بإلقائها في بعض الجمعيات نظير مبلغ من المال. فالمنصرون يفعلون أي شيء لإرضاء المسلمين وتحبيدهم، مما آتى أكله في تليين الموقف والنظر إليهم بحبة وتقدير. فالمسلمون العاديون في حال من الصمت تجاه ما يجري من الاجتياح التنصيري للبلاد.

طبعاً طلبة العلم والمشايخ لا يزالون يحاولون توعية الشعب البنجلاديشي تجاه مخاطر التنصير، والمجلات الإسلامية تصدر التقارير حول الأنشطة التنصيرية بين الحين والآخر، إلا أنها لا تترك أي أثر يذكر على الساحة، وذلك نظراً لغياب الجمعيات الإسلامية القوية التي يمكن أن تواجه الوكالات التنصيرية ببرامج ومشاريع إغاثية وتطبيبية وتعليمية كما لدى المنصرين.

أما الحكومة البنجلاديشية فهي عاجزة عن مواجهة التنصير؛ بسبب الإمبراطورية القوية التي أقامتها المنظمات غير الحكومية في بنجلاديش، فهي تمثل دولة داخل دولة، وتملك مساحة من البلاد تقدر بـ ٥٤ ميلاً

مربعاً. وهي أيضاً تعتبر الوكالات التنصيرية شركاء التنمية والتحديث، وبما أن الحكومات التي تربعت على عرش السلطة في بنجلاديش كلها كانت علمانية الاتجاه رغم اختلاف طفيف في مستوى الحدة، لذا فإنها لا ترى أي خطر في انتشار النصرانية.

ما ينبغي فعله لمواجهة التنصير:

١- يجب تكثيف الجهود الدعوية في وسط المسلمين، وغير المسلمين على حد سواء، فقد أثبتت التجارب أن ما يفعله المنصرون في سنوات يمكن أن يفعله الدعاة في عدة أيام، وقد ذهبنا مرة إلى جبال باندربان، ودخلنا إلى أوساط القبائل؛ فكانت نتيجة جهود يومين نطق معظم أفراد قرية جبلية الشهادتين. غير أن الجهود الدعوية في وسط غير المسلمين لا يوجد لها أي مكتب أو إدارة في بنجلاديش. وإن كان هناك بعض الجمعيات التي تقدم مساعدات طفيفة للمسلمين الجدد.

٢- تكثير الجمعيات الخدمية الإسلامية، وتقوية شوكتها، والوصول إلى المسلمين بما يحتاجون إليه من الخدمات.

٣- إنشاء مدارس دينية، ومدارس التعليم المدني ذات التوجه الديني في القرى والأرياف البنجلاديشية. علماً بأن العمل التنصيري في وسط المسلمين يتركز في المناطق التي لا توجد أو تقل فيها المدارس الدينية كمحافظة جمال بور مثلاً.

٤- تفعيل دور المساجد وذلك عن طريق تحويلها من كونها مجرد مكان لأداء الصلوات إلى مراكز دعوية، تقوم بنشر الوعي الإسلامي في الحي الذي توجد به والمناطق التي تجاورها، وباستخدام جميع الوسائل والأساليب المتاحة.

٥- تقوية الإعلام الإسلامي وتكثيف جهوده.

٦- الاهتمام بتوزيع الكتب والمطويات، وترجمات معاني القرآن الكريم والأساطوانات الإسلامية على نطاق واسع.

معلومات إضافية

بنجلاديش.. معلومات أولية

جمهورية بنجلاديش الشعبية إحدى البلاد الإسلامية بالقارة الآسيوية، ويعني اسم بنجلاديش «أرض البنجاليين». وتعد بنجلاديش واحدة من أفقر دول العالم وأكثرها كثافة سكانية.

نبذة تاريخية:

دخل الإسلام إلى البنغال في القرن الثاني عشر الميلادي عن طريق التجار العرب المسلمين، ثم ساعدت الفتوحات الإسلامية في انتشار الإسلام في أنحاء البلد.

قام القائد التركي باكثير خيلجي بإلحاق الهزيمة بلاكشمان سين وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة الهندوسية Sena وسيطر على أجزاء كبيرة من البنغال، ومع حلول القرن السادس عشر، حكمت الإمبراطورية المغولية منطقة البنغال وأصبحت داكا إحدى المراكز المحلية المهمة للإدارة المغولية.

دخل التجار الأوروبيون المنطقة أواخر القرن الخامس عشر، وزاد نفوذهم في البلد حتى تمكنت شركة شرق الهند البريطانية من السيطرة على البنغال بعد معركة بلاسي في عام ١٧٥٧م، وكان آخر حاكم مسلم لنواب البنغال سراج مسعود.

بدأ الحكم الإنجليزي يفرض نفسه ويمد جذوره في بنجلاديش، وبعد معاناة كبيرة من ويلات الاحتلال الإنجليزي، قام المسلمون في عام ١٩٠٥ بإقناع الإنجليز بتقسيم البنغال، وذلك من أجل إقامة دولة البنغال المسلمة في الشرق، وفي عام ١٩٠٦ تم تكوين التحالف الإسلامي في داكا، وفي ١٩١٢م تم إلغاء التقسيم الذي تم في ١٩٠٥.

وفي عام ١٩٤٧ قامت إنجلترا بالانسحاب من الهند، وبدأ التفكير في إقامة دولة إسلامية في شرق الهند والتي عرفت ببنجلاديش حالياً، في عام ١٩٤٩م تم تأسيس تحالف أوامي وذلك للمطالبة بالاستقلال عن باكستان الغربية، في عام ١٩٦٨ قام يحيي خان بترؤس الحكومة في إسلام آباد، وقام تحالف أوامي بالفوز في الانتخابات عام ١٩٧٠ بأغلبية ساحقة تحت زعامة الشيخ مجبور عبد الرحمن.

دخلت البلاد في حرب أهلية بعد ذلك في عام ١٩٧١، انتهت بانفصال الجزء الشرقي من باكستان والذي عرف ببنجلاديش والذي كان يضم غالبية تعداد سكان البلاد، وفي عام ١٩٧٢ قام الشيخ مجبور بتولي رئاسة الوزراء وتم تأميم الصناعة بما فيها صناعة النسيج، كما تم الاعتراف الدولي ببنجلاديش وانضمت إلى الكومنولث وقامت باكستان بالانسحاب اعتراضاً منها على انضمام بنجلاديش.

الموقع:

تقع بنجلاديش في جنوب آسيا على خليج البنغال بين كل من بورما والهند، تشترك في الجزء الأكبر من حدودها مع الهند حيث تشترك في حدودها الشرقية والشمالية والغربية، وتشترك في حدودها الجنوبية الشرقية مع بورما، وتطل من الجنوب على خليج البنغال.

المساحة:

تبلغ مساحة دولة بنجلاديش حوالي ١٤٤,٠٠٠ كيلو متر مربع وهي الدولة رقم ٩٤ على مستوى العالم من حيث المساحة.

السكان:

تشير الإحصائيات التي صدرت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ إلى أن عدد سكان بنجلاديش يتراوح ما بين ١٤٢ و١٥٩ مليون نسمة، الأمر الذي يجعلها تحتل المرتبة السابعة من حيث التعداد السكاني على مستوى العالم. تمتلك بنجلاديش أكبر نسبة كثافة سكانية على مستوى العالم باستثناء عدد قليل من الدول المدنية والدول الصغيرة، كان معدل النمو السكاني في بنجلاديش ضمن أعلى المعدلات على مستوى العالم في عام ١٩٦٠ و١٩٧٠، وذلك عندما زاد عدد السكان من ٥٠ إلى ٩٠ مليون نسمة، ولكن عندما تم الإعلان عن تحديد النسل في عام ١٩٨٠ انخفض معدل النمو السكاني. يبلغ معدل الخصوبة الآن في بنجلاديش حوالي ٣,١ طفل لكل امرأة مقارنةً بنسبة ٦,٢ منذ ثلاثين عامًا.

الديانة:

يعتبر الإسلام هو الديانة الرسمية داخل بنجلاديش، ويشكل المسلمون حوالي ٨٤٪ من إجمالي السكان في بنجلاديش وتتنوع النسبة الباقية بين الهندوس وغيرهم. يشكل المسلمون السنة حوالي ٩٦٪ من العدد الإجمالي للمسلمين.

تحتل بنجلاديش المرتبة الرابعة بعد إندونيسيا وباكستان والهند من حيث عدد المسلمين فيها والذي يتجاوز ١٣٠ مليون نسمة.

المناخ:

تخضع بنجلاديش لمناخ استوائي طوال العام ويمتد الشتاء بها من أكتوبر إلى مارس، ويتميز بالبرودة والجفاف بينما يمتد الصيف من مارس إلى يونيو ويكون حارًا ورطبًا، تجتاح البلاد بعض الأعاصير المدمرة والتي تسمى بالأعاصير الحلزونية والتي تهب مع نهاية موسم الرياح الموسمية، وقد تصحب هذه الرياح موجات مد هائلة من خليج البنجال، وتندفع نحو البلاد بشكل مدمر للعديد من القرى والبلدان.

مجاعات وأزمات:

تتعرض بنجلاديش للعديد من الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات، والتي تخلف العديد من الآثار المدمرة والتي تعتبر بيئة خصبة لعمل المنظمات التصيرية.

أرهقت المجاعات منطقة شبه القارة الهندية العديد من المرات والتي شملت أيضًا مجاعة البنغال الكبرى في عام ١٩٤٣ والتي نتج عنها وفاة ثلاثة ملايين شخص.

في عام ١٩٧٤م تعرضت البلاد لفيضانات شديدة دمرت محصول الأرز، وتم اغتيال الشيخ مجبور في العام

التالي وتولى الجنرال ضياء رحمن السلطة.

في سبتمبر عام ١٩٩٨، شهدت بنجلاديش ما اعتُبر «أشد الفيضانات خطورةً في تاريخ العالم الحديث»، حيث تدفقت مياه أنهار البراهمپوترا والجانج والماجنا وابتلعت ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ منزل، وتسببت في مقتل ما يزيد على ١٠٠٠ شخص وتشريد أكثر من ٣٠ مليون والقضاء على ١٣٥,٠٠٠ رأس ماشية وغمرت المياه ثلثي البلد.

يعتقد بعض الخبراء أن ارتفاع مستوى البحر في العقود القادمة سيتسبب في تشريد أكثر من ٢٥ مليون شخص نتيجة للتغيرات المناخية.

المصادر:

الموسوعة الحرة «ويكيبيديا»، انظر الرابط:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B4>

شبكة أنباء عدم الانحياز، على الرابط:

<http://www.namnewsnetwork.org/arabicnew/cth2.php?nn=bdh>